- جامعة مولود معمري-تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الروسي- الأمريكي في المتوسط
دراسة حالة سوريا
2011-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين: إشراف الأستاذ:

صياد ديهية علاء الدين زردومي

سعيداني فريد

لجنة المناقشة:

أ/عبد الرحمان عكسة ..... رئيسا(ة)

د/علاء الدين زردومي.....مشرفا(ة)

أ/رابح زاوي .....ممتحنا (ة)

السنة الجامعية 2017-2018

-جامعة مولود معمري-تيزي وزو-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الروسي- الأمريكي في المتوسط
دراسة حالة سوريا
2011-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين: **إشراف الأستاذ:**

صياد ديهية **علاء الدين زردومي**

سعيداني فريد

لجنة المناقشة:

أ/ عبد الرحمان عكسة ..... رئيسا(ة)

د/ علاء الدين زردومي..... مشرفا(ة)

أ/ رابح زاوي.....ممتحنا (ة)

يقول العماد الأصفهاني:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يتحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جلة البشر"

الطالبة: صياد ديهية

شكر وعرفان

أتوجّه بخالص الشكر وعظيم العرفان، إلى كلّ من ساعدني بالنصح والتوجيه وبالخصوص أستاذي المشرف الأستاذ علاء الدين زردومي بتوجيهاته وتشجيعاته، وحرصه على إتمام البحث على شكله هذا. ولا أنسى تقديم تشكراتي إلى الأستاذة الكرام محمد عمرون، زاوي رابح، جلال حدادي الذين لم يبخلوا عليّ بنصائحهم و توجيهاتهم . والى كلّ من ساعدني في بحثي هذا، من أساتذة وزملاء ولو بفكرة أو رأي علمي استنرت به.

الطالبة: صياد ديهية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

روح جدي – رحمه الله– أسكنه الله فسيح جنانه

وإلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي يمينة، محند الزين، حنان، ريمة، فرح أحلام.

إلى كل أصدقائي وزملائي في القسم العلوم السياسية

الطالبة: صياد ديهية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى:

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ولم تبخل بشيء من أجل دفعي إلي طريق النجاح، أمي حفظها الله.

إلى من سعى وتعب لأنعم بالراحة والهناء، والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بالعلم والحكمة والصبر، والدي العزيز حفظه الله.

إلي أخي الصغير وأخواتي

إلى كل زملائي في قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية. إلى أصدقائي: سي هالي محند الشريف، أوقاسي صبرينة، أوشكون كنزة وقداش نادية، ولعزيزي نور الهدى، عرابي كاتية

الطالب: سعيداني فريد

خطة الدراسة.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس

المبحث الأول: مفهوم التنافس.

المطلب الأول: تعريف التنافس.

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنافس.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للتنافس في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، النظرية البنائية ، النظرية الماركسية

المطلب الثاني: المداخل التفسيرية للتنافس في العلاقات الدولية النظرية القوة البرية والنظرية القوة البحرية. نظرية قلب العالم ، نظرية الإطار

الفصل الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في منطقة المتوسط.

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية للمتوسط.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية و الاقتصادية لحوض المتوسط.

المطلب الثاني: الخصائص السياسية والأمنية لحوض المتوسط.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الروسية الأمريكية في المتوسط.

المطلب الأول: الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية الروسية الأمريكية في المتوسط.

المطلب الثاني: السياسات العسكرية والأمنية الروسية الأمريكية في المتوسط.

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط.

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي على المجال الحيوي والنفوذ في المتوسط

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي على استغلال الطاقة و بيع الأسلحة في المتوسط.

الفصل الثالث: تأثير التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط على سوريا.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي السوري.

المطلب الأول: سيسولوجية النظام السياسي السوري.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية السورية.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية لسوريا.

المبحث الثاني: موقف روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية.

المطلب الأول: أنثروبولوجيا الأزمة السورية.

المطلب الثاني: الأهداف الروسية الأمريكية في سوريا.

المطلب الثالث: محددات الموقف الروسي الأمريكي من الأزمة السورية.

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في سوريا الواقع و المستقبل.

المطلب الأول: التنافس السياسي و الاستراتيجي بين روسيا و أمريكا في سوريا

المطلب الثاني: مظاهر التنافس العسكري الروسي الأمريكي في سوريا.

المطلب الثالث:مستقبلية النظام السياسي السوري في ظل التنافس الروسي الأمريكي

الخاتمة.

قائمة المراجع.

الفهرس.

مقدمة

تعتبر منطقة المتوسط من أكثر المناطق التي تتملك أهمية جيوبوليتيكية نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله مما يجعلها مطمع العديد من البلدان كالولايات المتحدة وروسيا التي تسعى لخدمة مصالحها، وأثبتت أحداث في نهاية القرن العشرين الأهمية الكبيرة لهذه المنطقة على المستوى الاقليمي والعالمي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز وكذا امتلاكها أهم الموارد الطاقوية من غاز، نفط مما جعل منها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الكبرى بغية زيادة وتوسيع دائرة النفوذ كلا الطرفين.

قيام الحرب العالمية الثانية أدى الى خروج دول المحور ودول الحلفاء من الحرب منهكة اقتصاديا، سياسيا، عسكريا وعلى أثرها ظهر قطبان عالميان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبدأ التنافس والصراع بينهما حول اقتسام مناطق النفوذ ما ادى الى نشوب الحرب الباردة فالتناقض الأيديولوجي والصراع حول المصالح السياسية واستراتيجية الحيوية اضافة الى سوء الفهم والتشكيك بين الكتلتين كان من الأسباب الرئيسية لنشوبها، كما أن النظام الدولي شهد متغيرات جديدة في السياسية الدولية تمثلت بالانتقال من الثنائية القطبية الى القطب الواحد، حيث تراجع الدور الايديولوجي لصالح العامل الاقتصادي.

اضافة الى التحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية ونخص بالذكر سوريا التي أصبحت ميدان للصراع القوى الكبرى للتحقيق مصالح كل طرف تحت غطاء انشاء المبادئ الديمقراطية في هذه البلاد مما جعل الأزمة السورية تخرج عن النطاق الداخلي وتتحول الى أزمة داخلية الى أزمة اقليمية ودولية مما زاد من تعقيدها وانعكس سلبا على ايجاد حل لها سلمي لها في ظل التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة.

1-أهمية الموضوع:

أ-الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها تحاول ايجاد اطار نظري يتم من خلاله تحليل موضوع التنافس الروسي الأمريكي للمتوسط دراسة حالة سوريا، ما يساعد على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية عامة والأزمة السورية خاصة، ومعرفة المواقف الدولية من هذه الأزمة وتداعيتها الاقليمية والعالمية.

ب-الأهمية العملية:

الأهمية العملية للدراسة تكمن في كونها مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات متوسطية، كما تسعى الدراسة الى تحديد أهم الاستراتيجيات الروسية الأمريكية في المنطقة المتوسطية وانعكاسها على الأزمة السورية، وتهدف الدراسة الى تكملة جوانب النقص التي عرفتها الدراسات السابقة واضافة بعض المعلومات القيمية للمكتبة العربية.

2-أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يعود لأسباب عدّة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي وهي كما يلي:

أ- أسباب موضوعية:

يعتبر موضوع التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط دراسة حالة سوريا(2011.2017) من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، باعتبار منطقة المتوسط منطقة ذات أهمية إستراتيجية مهمة لكل من القوى الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ونسعى من خلال هذه الدراسة تقديم عمل أكاديمي يبرز مجالات التنافس والاستراتيجيات المنتهجة في المنطقة المتوسطية وانعكاساتها على مسار الأزمة السورية.

ب- أسباب ذاتية:

• طبيعة الاختصاص بالدرجة الأولى دراسات متوسطية ولد لنا الرغبة في تناول موضوع حيوي من أهم المواضيع المهمة التي تطبع حركية العلاقات الدولية في الوقت الراهن والرغبة في معرفة الحقائق ولو كانت نسبية من خلال تتبعنا لاستراتيجيتين الدولتين الروسية والأمريكية في منطقة المتوسط وانعكاسها على مسار الأزمة السورية.

• اهتمامنا الكبير بالدراسات المتوسطية وخاصة التي تعني بالتاريخ ما بعد الحرب الباردة، واثراء الحقل الواسع للعلوم السياسية علاقات دولية.

3- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الموضوع الى محاولة إبراز مجالات وأسباب التنافس الروسي الأمريكي في منطقة المتوسطية بالتطرق إلى أهمية منطقة المتوسط وسعي كلا الطرفين الى بسط نفوذهما وسياستهما في المنطقة، ويتضح من خلال الأزمة السورية ومحاولة فهم تطورات الأزمة وموقف القوى العظمى منها كدراسة حالة.

4-الإشكالية :

لفهم طبيعة الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط، قمنا بطرح الإشكالية التالية :

كيف يؤثر التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط على مسار الأزمة السورية؟

إضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي هي:

- ما أهمية المتوسط في السياسات الاستراتيجية الروسية الأمريكية؟
- ما هي أبرز ملامح التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة؟
- كيف أثر للتنافس الروسي الأمريكي على الأزمة السورية؟

5-فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية التي سبق طرحها قمنا بصياغة الفرضيات التالية كإجابة مؤقتة لها:

- اذ كان المتوسط ذو أهمية استراتيجية فان ذلك يؤدي الى حدة التنافس الدولي عليها.
- السياسات التي تنتهجها الولايات الأمريكية المتحدة وروسيا في المنطقة المتوسط تؤدي الى زعزعة أمن منطقة المتوسط.
- كلما زاد التنافس الروسي الأمريكي في منطقة المتوسط كلما زاد من حدة تعقيد الأزمة السورية.
- اهتمامنا الكبير بالدراسات المتوسطية وخاصة التي تعني بالتاريخ ما بعد الحرب الباردة، واثراء الحقل الواسع للعلوم السياسية علاقات دولية.

6- الايطار الزماني والمكاني:

أ- الايطار المكاني:

يتجلى المجال المكاني للدراسة بطبيعة الحال في منطقة المتوسط حيث اقتصر تطبيق الدراسة على منطقة سوريا وكذلك التنافس المتمثل في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية ودورهما في مجريات أحداث الأزمة السورية.

ب-الايطار الزماني:

تحدد هذه الدراسة بدراسة بداية ما يسمى بثورات الربيع العربي بدءًا من 2011 الى غاية الزمن الحاضر 2017.

7- مناهج الدراسة:

أ- **المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي من أقدم المناهج المعتمدة في حقل الدراسات الدولية فهو يهدف الى توفير مجموعات الخطوات العلمية من الفحص والنقد والتحليل التي تساعد الباحث على دراسة ماضي الظاهرة فهو يحدد المتغيرات التي حدثت في زمن معين ويبحث في أسباب نشؤها واستيعاب النتائج المترتبة عليها، ويقوم بتحليلها تحليلا دقيقا وعميقا، ولإعطاء نظرة شاملة للبحث وهذا لمصلحة البحث العلمي، واستخدمنا المنهج التاريخي كمنهج مساعد من خلال تتبع التطورات التاريخية التي ميزت العلاقة بين البلدين وهذا بالعودة إلى أهم المحطات التاريخية للعلاقات الروسية الأمريكية أثناء الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة، وأهم المشاريع الروسية الأمريكية في المنطقة المتوسطية في الفصل الثاني في المبحث الثاني والثالث، والتطرق الى أحداث الأزمة السورية في الفصل الثالث في المبحث الثاني.

ب- منهج دراسة حالة: يعتبر منهج دراسة حالة تقنية هامة لاستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينة وهي تشمل تجميع البيانات حول دولة معينة أو نظام سياسي معين، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق خصوصا في الأزمة السورية، اعتمدنا على هذا المنهج باعتباره الأنسب لدراسة حالة سوريا من خلال تحليلها والوصول الى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها وطبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة فيها سواء داخليا أو خارجيا وخصوصا أنها لاتزال مستمرة الى يومنا هذا.

7- الأدبيات السابقة:

أ- ليندة عكروم .**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**،(دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،2011 سنة). حيث تناولت التهديدات الأمنية وموقعها بين دول الضفتين الشمال والجنوب في ظل

التحولات العالمية الراهنة، أما في موضوعنا هذا سوف نركز على التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية وأثرها على أمن واستقرار المنطقة .

ب- عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005)، الذي تناول مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة الشرق الأوسطية، أما في دراستنا سوف نركز على السياسية الأمريكية في المتوسط واستراتيجيتها المتبعة للهيمنة والسيطرة على المنطقة.

ج- كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط1، 2016)، حيث تناول الموضوع السياسية الروسية في المتوسط بعد الحرب الباردة، أما في دراستنا سوف نركز على الاستراتيجية الروسية في المتوسط وسعيها الى الوصول الى المياه الدافئة.

د- عزمي بشارة. **سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن،** (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت)، حيث تناول الموضوع بداية الأزمة السورية وأسبابها، أما في دراستنا سنركز عل الأزمة السورية وتطوراتها.

هـ- عبد الرزاق بوزيدي. **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، مذكرة ماجيستر حيث تناولت المذكرة مجالات التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط وتتطرق أيضا الى الأزمة السورية الأسباب والمواقف الدولية كدراسة حالة.

9- تقسيم الدراسة:

تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول مفهوم التنافس في العلاقات الدولية ويعالج في مطلبين الأول تمثل في تعريف التنافس والتنافس الدولي والمطلب الثاني عن المفاهيم المشابهة للتنافس، أما المبحث الثاني فيدرس النظريات المفسرة للتنافس من منظور العلاقات

الدولية في مطلبين الأول يتمثل في النظرية القوة البرية والنظرية القوة البحرية، والمطلب الثاني يتمثل في النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

الفصل الثاني: يحمل عنوان التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط في ثلاثة مباحث، المبحث الأول الأهمية الجيو استراتيجية للمتوسط في مطلبين المطلب الأول يتمثل في الخصائص الجغرافية لحوض المتوسط والثاني في الخصائص الاقتصادية والأمنية لحوض المتوسط، أما في المبحث الثاني يدرس الاستراتيجية الروسية في المتوسط في مطلبين الأول يتمثل في مطلبين الأول يتمثل في المنطلقات السياسية والعسكرية الروسية تجاه منطقة المتوسط، والثاني يتمثل في المنطلقات الاقتصادية الروسية تجاه منطقة المتوسط، أما المبحث الثالث يدرس الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط في مطلبين الأول يتمثل في المنطلقات السياسية والعسكرية الأمريكية تجاه منطقة المتوسط والمطلب الثاني يتمثل في المنطلقات الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المتوسط.

الفصل الثالث: يحمل عنوان الأزمة السورية والتنافس الروسي الأمريكي وسوف يعالج في المبحث الأول طبيعة النظام السياسي السوري في ثلاثة مطالب الأول المطلب الأول يتمثل في سيسولوجية النظام السوري والمطلب الثاني يعالج المقومات الاقتصادية لسوريا وفي المطلب الثالث يتمثل في السياسة الخارجية لسوريا، أما المبحث الثاني فيتمثل في موقف الدول الكبرى من الأزمة في سوريا في ثلاثة مطالب، الأول يعالج أنثروبولوجيا الأزمة السورية والثاني يتناول موقف روسيا ودورها في الأزمة السورية وفي المطلب الثاني يعالج موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية، أما في المبحث الثالث يدرس مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي في ثلاثة مطالب الأول يعالج سيناريو بقاء النظام السوري، وفي المطلب الثاني يدرس سيناريو سقوط النظام السوري والمطلب الثالث يتمثل في سيناريو بقاء الوضع على حاله.

10-صعوبات الدراسة:

البحث العلمي لا يخلو من الصعوبات والمعوقات وهذا أمر بديهي يصادف أي باحث، فالبحث عن المعلومة والتنقيب عليها ليس بالأمر الهين، وإن وجدت المعلومة في بعض الأحيان وتعددت مصادرها غالبا يتوجب التحقق من صحتها وحداثتها وخلوها من التناقض مع المعلومات الأخرى، وهذه المسألة في غاية الصعوبة ومن بين الصعوبات التي واجهت البحث حداثة الموضوع ونقص المراجع المتخصصة والحديثة في الموضوع مراجع قديمة لا تحتوي على معلومات حديثة وجديدة اضافة الى نقص المراجع خصوصا المراجع التي تدرس الأزمة السورية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس

تمهيد

عرفت العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة فترات تنافس، صراع، حرب، تحالف، تعاون، بين الدول بهدف اقتسام مناطق النفوذ واشتدت هذه الخلافات الى حد الأزمات الدولية، فالتنافس هي السمة الغالبة التي تميز بها قواعد ادارة العلاقات الدولية حتى أصبحت ظاهرة حتمية لها، فتعددت المداخل والنظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية لمدة طويلة سيطرت المدرسة المثالية باعتمادها على القانون الدولي والمنظمات الدولية الا أن فشل المنظمات وعدم كفاية قواعد القانون الدولي عجل بظهور المدرسة الواقعية بقوة مركزة على الدولة كأهم عامل مؤثر ومحدد لمجرى العلاقات الدولية، وباعتبار المدخل المفاهيمي والنظري هو دليل الباحث في أي موضوع من خلال المساعدة على تحديد طريقة البحث وتقليص مجالات الاهتمام، فان معالجة موضوع التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط دراسة حالة سوريا تطلبا جهدا في تحديد مفاهيم ونظريات يمكن من خلالها الوقوف على الموضوع، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين نعالج من خلالهما ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس من منظور العلاقات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم التنافس .

تعتبر المفاهيم في مجال العلاقات الدولية البناء الأساسي لأي بحث علمي أكاديمي حيث تكتسي أهمية بالغة باعتبارها القاعدة التي تؤسس عليه النظريات، ولهذا يعد الوضوح المفاهيمي من بين أهم شروط العلمية للبحث علمي، ومفهوم التنافس من بين المفاهيم التي تعاني من الاضطراب والخلط مع مفاهيم أخرى قريبة المعنى، ولهذا فان معالجة موضوع الدراسة التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط دراسة حالة سوريا تطلب تحديد مفاهيم للوقوف على حيثيات الموضوع

المطلب الأول: تعريف التنافس.

1/التنافس:

مفهوم سياسي يشير الى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل الى مرحلة الصراع وتأخذ أبعادا اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الايطار الدولي أو الإقليمي .[1]

التنافس هي تلك النزعة الفطرية التي تدعو الى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظمة واللاحاق به، وتنافس القوم في الأمر أي تسابقوا فيه، وتباروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعضه ويتضمن السلوك التنافسي أو العلاقات الاتباعية استخداما استراتيجيا بهدف الحصول على زيادة في الموارد المحدودة لها تتضمن أبعاد الأخرين عن هذه الموارد.[2]

التنافس هو عبارة عن تسابق مع الأخرين والرغبة في الشيء على وجه المبادرة والمنافسة تتحول الى صراع في حالة رغبة أطرافها الى رفع مكانتها، ودعم مراكزها على حساب الأخرين وتعمل على الحيلولة دون امكانية تحقيق غاياتهم أو على تحديدهم أو تدميرهم.[3]

التنافس عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر الى تحقيق نفس الهدف، ولهذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لأخر وفي داخل المجتمع الواحد، حيث يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وهذا يفترض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، "**التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص، 11.

[2] رزقي أعمر، كسيلي مسينيسا، "**التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة البحر الأبيض المتوسط 1991-"2016**، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، 2016/2015، ص.، 12.

[3] بابا علي سعيدة، شعبان تنهينان، "**التنافس الدولي في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على أمن المتوسط 2001-2016**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015، ص، ص، 16.15.

تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطي مختلف جوانبه، كما يعرف أيضا بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها من أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب.[1]

فالتنافس عملية اجتماعية منشطة للقوى والامكانيات الانسانية في حدوده المعقولة وفي صورته الانشائية والايجابية، أما اذا خرج عن حدوده انقلب الى صراع وأصبح تنافسا هداما، فهو بذلك يتولد من التعارف لأن هذه العملية هي محك التنافس ومبعثه فميدان العمل قد يكشف عن بعض القدرات والمميزات الخاصة ويستطيع الفرد بفضل ذلك أن يدفع بنفسه بالنسبة للأخرين من حيث الكفاءة والاستعداد وحسن التقدير، وبهذا نشأ التنافس بين الأفراد في حدود كل جماعة أي كان نطاقها، فالتنافس عادة ما يكون بين طرفين يعمل كل منهما لتحقيق هدف يسعى اليه الطرف الأخر، ولكي يؤدي هذا التنافس وظيفته الاجتماعية يجب أن يكون بين قوتين متعادلتين لأن عدم تكافئ المتنافسين يؤدي الى انتصار الأقوى في ميدان المنافسة وانهزام الطرف الضعيف، وهذه الهزيمة تقلل من قوته فيخسر المجتمع بذلك عضوا نافعا ذهب ضحية المنافسة غير المتكافئة. [2]

ويتشابه التنافس مع التعاون في أنه يشكل جزءا من سلسلة من الميولات والاتجاهات التي تظهر بصورة عالمية بين كافة البشر ويرتبط التنافس بالصراع ارتباطا وثيقا، فما يميز المنافسة عن الصراع أنها تكون محكومة بمجموعة من القواعد والمعايير المشتركة بينما يحوي الصراع اختلافا في القيم والمعايير، الا أن هذا التسير لا يعد حاسما وفاصلا فالمنافسة تميل بشكل عام الى خلق درجة من درجات التباين في القيم.[3]

كما حث "الله عزوجل" عباده على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن، فورد في القران الكريم في قوله تعالى ﴿**يسقون من رحيق مختوم، ختامه مسك و في ذلك فليتنافس المتنافسون**﴾. (من سورة المطففين الآية 26) .

---

[1] دنيدني سهام، غدوشي أنيسة، "**التنافس التركي الايراني في منطقة الشرق الأوسط 2014-2015**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص، 8.

[2] **مرجع نفسه**، ص، 9.

[3] رزقي أعمر، كسيلي مسينيسا، **مرجع سابق**، ص، 12.

فمصطلح التنافس يحمل من جانب أخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة الذي يدفع أطرافا أفرادا أو جماعات للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، كما يعرف أيضا على أنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر الى تحقيق نفس الهدف يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول غير أنه يبقى تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطي مختلف جوانب فهو حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها من أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب وهذا التعريف ينبهنا أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول الى التوتر والتنازع.[1]

2/ التنافس الدولي:

إنّ التنافس الدولي هو مختلف المشكلات الموجودة في الساحة الدولية، فجوهر العلاقات بين الدول هو سعيها لتحقيق المزيد من القوة. وهذا الأمر من شانه أن يتسع ليشمل عوامل أخرى كالعامل الاقتصادي الذي يعتبر محركا للسياسة الخارجية للدول، والعامل السياسي الذي يدفع بالدول لتحقيق مصالح ومكانة على المستوى الدولي أو الإقليمي. بهدف السيطرة ونشر اديولوجيتها.[2]

فهو أيضا وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهدهم وامكانيتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، وهذا بدون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف، ورغم هذا فان التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وما أعقبها من تغير في عوامل القوة ببروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في

[1] حمدي محمد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، من المركز الديمقراطي العربي، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=1775 ، تاريخ الاطلاع 15/05/2018، على الساعة: 17:20.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.11.

العلاقات الدولية، ومع تنامي ظاهرة العولمة العابرة للحدود وما تخلقه من تحديات اختراق سيادة الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية المتطورة وبروز فواعل فوق قومية كالشركات المتعددة الجنسيات نتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، وبناءا عليه فالتنافس الدولي قد يتخذ منحنى خطير وقد يتطور ليتحول في مرحلة ما الى توتر فنزاع بوسائل لا تنافسية وهو ما يحدث فعلا بين القوى الكبرى في أكثر من منطقة في العالم.[1]

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتباره ذو أصول اقتصادية حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية الى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، وبناءا على ما سبق يمكننا تعريفه على أنه وضع وحالة تجمع بين طرفيين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وامكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف[2].

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنافس.

1/النزاع:

إنّ النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة، ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع وتعارض في الأهداف.[3]

يعرف "ريمون أرون" النزاع على أنه وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح، وفي تعريف آخر "ألن فيرجيسون" يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، أو في الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بمبادرة الفعل عليه، فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت، ويرى "كمال حداد" بأنّ النزاع خلاف حاد وتاريخي حول منافع

[1] دنيدني سهام، غدوشي أنيسة، **مرجع سابق**، ص، 9.

[2] حمدي محمد نذير، **مرجع سابق**.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات سياسية اقتصادية نفسية إعلامية** ، 2003، ص.463.

محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين يكون موضوع النزاع أحد المصالح الحيوية، ويتطور النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه.[1]

فالنزاع هو كل تنافس بين مجموعات مختلفة سواء عرقية، سياسية دينية، وهذا التنافس يكون نتيجة مصالحها المتناقضة بحيث تحاول كل مجموعة تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي الى الاضرار بالمجموعات الأخرى,[2]

يعرف "كينت بولدينغ" النزاع بأنه حالة أو وضعية تنافسية يكون فيه الطرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية والتي يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الأخر بما لا يتطابق مع رغباته، وعرفه أيضا "جون بورتون" أن النزاع يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله الى نزاع له نتائج ايجابية على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها.[3]

2/النزاع الدولي:

تتميز ظاهرة النزاعات الدولية بتعقيدات كثيرة ما يتطلب فهما وجهدا كبيرين لإدراك، أبعادها خاصة لعدم وجود مفهوم جامع ومانع لمصطلح النزاع ليعني لغة التخاصم فهو خلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسألة أو قضية محددة ويعرفه كل من "ويلمورت" و"هوكر" تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر حول الأهداف والموارد، ويعرفه أيضا "ريمون أرون" أنه وليد الوقت الحالي بل يعود الى العصور القديمة كنتيجة لتضاد المصالح معرفا اياه أنه تنازع وتصادم ايرادات ومصالح الدول نتيجة اختلاف دوافعها وتصوراتها، مواردها، وامكاناتها مما يؤدي لتصرفات وسياسات تختلف أكثر مما تتفق، بينما يرى"نيكولا سواسنتروم" النزاع بأنه تعارض مصادر الاهتمام وتشعب الأهداف والاحباط لأحد أطرافه والأبعاد السلوكية كما تندرج فيه التوجهات الاقتصادية، الأمن الانساني، البيئة والخلفيات التاريخية،

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص. 13.

[2] لهراوة سعاد، "**معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**"، مذكرة ماستر، جامعة: قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص، 4.

[3] بوزرب رياض، "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963/"1988**، مذكرة ماجيستر، جامعة: منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007، ص، 13.

وللجزم بأن النزاع الدولي وجب توفر أركان تتجلى في وجود طرفين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي وتكون هناك قضية متنازع عليها ليشمل هذا النزاع على المستوى الدولي.[1]

اتفق دارسو النزاعات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة والنزاع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالظاهرة التنازعية منها التي أوردها (بول ويهر) في شكل افتراضات مركزية وهي:

*أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة.

*أنه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.

*أته نتيجة لسوء الادراك ولسوء التقدير وفقر الاتصال.

فيعتبر (روبرت نورث) أن أسباب النزاع تكمن في وجود تناقض وتعارض مما يجعل حتمية في العلاقات الدولية.[2]

3/التوتر:

يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الايطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض والتوتر حالة سابقة على الصراع وكثيرا ما رافقت انفجار الصراع.[3]

ورد في معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية مفهوم التوتر على أنه عملية مصاحبة للتغير البنائي والتي تسمى التوتر البنائي، وهي حالة يعجز فيها المجتمع على

---

[1] دحمون ليلة، هيني حنان، "**النزاع حول الجزر الثلاث وصياغته لاتجاه الدور الايراني حيال الخليج العربي 2003-2011**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2015/2014، ص، ص، 31، 30.

[2] عتيقة نصيب، "**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجيستر، جامعة : محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011، ص، ص، 18،20.

[3] اسيماعيل عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص162.

مواجهة المطالب المفروضة على بناءاته وعملياته القائمة، وحينما تشتد التوترات تتقلب إلى صراعات بين التجمعات الموجودة في المجتمع وقد تؤدي التوترات إلى انقسام في المجتمع إلى جماعتين أو أكثر.[1]

أما حسب "مارسيل ميرل" فإن التوتر هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوة.[2]

كما يعرف أيضا التوتر بأنه حالة شيء يهدد بالقطيعة وهو حالة من الشدة والانفعال تعبر عن بداية خروج النزاع من مرحلته الكامنة الى العلن فتتوتر العلاقات بين الدول خاصة بين تلك التي تتبنى نهجا نزاعيا فيما بينها، فالتوتر اذن يعكس أن الخلافات وصلت الى حد الذي لا يمكن تجاهلها واخفائها وبالتالي فهو تعبير عن حالة من الخوف والعداء والرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام.[3]

يعرف "حسين قادري" التوتر بأنه حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون سابقا وسببا للنزاعات الدولية أو نتيجة لها.[4]

4/الصراع:

هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي وينشب الصراع إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة، ويعني أن احد طرفي العلاقة الصراعية هو خسارة مباشرة للطرف الثاني كما أن الصراع قد ينتج عن تناقضات بين مصالح الطبقات التي تفضي لانقسامات حادة في المجتمع، ويعني أيضا الصدام بقصد الاحتواء وقد ينتهي بالافتراق.[5]

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع.2008، ص.ص.101.102

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.16.

[3] بوزرب رياض، **مرجع سابق**، ص، 20.

[4] حمدي محمد نذير، **مرجع سابق**.

[5] اسيماعيل عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.ص.295.297.

يمكن تعريف الصراع أيضا على أنه حالة من عدم الارتياح الناتج عن تعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر بين الأطراف المتصارعة، من جانب آخر كل من هذه الأطراف مضطر إلى اتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الأخر ويعرف الصراع بأنه معركة أو قتال أو أنه نضال، كفاح خاصة إذا كان الصراع طويلا أو ممتدا.[1]

مفهوم الصراع تمتد جذوره الى الماضي ويؤثر على علاقات الحاضر والمستقبل كما أنه مشحون بالعواطف والمشاعر والرموز ولهذا فهو متأصل في ادراكات الشعوب على أن الأخر الذي نحن معه في صراع هو عدو أبدي وكل هذه الصفات تجعل مفهوم الصراع يكون أشمل من مفهوم النزاع فهو يختلف عنه من حيث العمق والشدة والامتداد ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع.[2]

فحسب "لويس كوسر" عرف الصراع بأنه تنافس على القوة والقيم والموارد هدفه ايذاء أو تصفية أو تحييد الخصوم.[3]

5/الصراع الدولي:

هو ذلك الموقف الذي ينتج عن اختلاف في الأهداف والمصالح القومية وانه يرتبط بعدة أمور، مثل الحدود الجغرافية وعدد الأطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع .[4]

ان ظاهرة الصراع الدولي انطلقت في تزايد مطرد بعد عقد مؤتمر واستفاليا والذي بدأ معه أول ظهور لمفهوم الدولة القومية والتي اشتعلت معها الحرب العالمية الأولى سنة 1918 ليستمر الوضع في التصاعد نحو النزاع المسلح مع الحرب العالمية الثانية الى غاية

---

[1] منير محمود بدوي، "**دراسة في الأصول النظرية للأسباب الصراع وأنواع ، مجلة دراسات مستقبلية**"، العدد 3، جوان، 1997، ص. ص.38-36.

[2] بوزرب رياض، **مرجع سابق**، ص، 18.

[3] حمدي محمد نذير، **مرجع سابق**.

[4] عبد الله فلاح عودة العاضيلة، "**التنافس الدولي في أسيا الوسطى**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2011،، ص.ص.4.5.

سنة 1945 لتدخل بعدها العلاقات الدولية في صراع ايديولوجي ومثلت الأزمة الكوبية أحد محطاته سنة 1962 الرئيسة الى غاية سنة 1990 ليتحول بعدها الوضع الدولي من صراع ايديولوجي الى تنافس دولي يدور حول المحور الاقتصادي بدرجة أساسية[1].

ان ظاهرة الصراع الدولي تتحدد دائما في ضوء هيكلة النظام الدولي وعلاقات القوة السائدة فيه، ذلك أن انهيار الثنائية القطبية أدى الى توليد مصادر جديدة للصراع الدولي على مستويات عديدة وأدت هذه الوضعية الى فقدان ميكانزمات الاستقرار وضبط الصراع التي طورتها القوتان العظمتان في ظل الحرب الباردة في اطار قيامها بإعادة تكييف كافة النزاعات الاقليمية وفقا لصراعها المركزي غير أم الأوضاع بعد الحرب العالمية تميزت بازدياد عدد الصراعات بشكل عام مقارنة مع الفترات تتميز ظاهرة الصراع الدولي عن باقي

ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد بسبب تعدد أبعادها و تداخل مسبباتها و مصادرها و تشابك تفاعلاتها و تأثيراتها المباشرة و غير المباشرة.[2]

6/الأزمة:

يعرف جون سبا نير" الأزمة بأنها موقف تطالب فيه دولة ما بتغير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب. و"ألان فيرغسون" يقول أن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى.[3]

الأزمة بشكل عام بغض النظر عن كونها ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو ادارية، دولية كانت أم داخلية تتمثل في كونها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدث مفاجئ يؤثر على المقومات الرئيسية للنظام مشكلا تهديدا صريحا وواضحا لبقاء المنظومة أو النظام نفسه، فهي عامة موقف فاجئ يوجهه متخذ القرار في النظام تتلاحق فيه

---

[1] حمدي محمد نذير، **مرجع سابق**.

[2] حسين بهاز، **مقاربة نظرية للظاهرة للصراع الدولي**، نقلا عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، على الرابط التالي: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir/447-2013-04-30-15-40-47 ، تاريخ الاطلاع 17/05/2018، على الساعة: 16:45

[3] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق**، ص.17.

الأحداث وتتشابك الأسباب بالنتائج مما يؤثر على قدرة صانع القرار في السيطرة على الأزمة أو في تطوراتها المستقبلية، أما الأزمة في علم العلاقات الدولية فهي موقف ينشأ عن احتدام الصراع بين دولتين أو أكثر وهذا لسعي أحد الأطراف الى التغير التوازن الاستراتيجي القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الأخر، أما المنظر الألماني "ألستار بوخان" عرف الأزمة على أنها رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه.[1]

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات مما يستلزم التغير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة، أما من الناحية السياسية هي حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار التحدي الذي تمثله سواء كان ادريا، سياسيا، نظاميا، اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، ومن الناحية الاقتصادية هي عبارة عن انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الانتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتمالي، ففي اللغة العربية تعني الأزمة الشدة والقحط، أما اصطلاحا تعني حدث أو موقف غير متوقع يهدد الأفراد أو المنظمات على البقاء يعني أنه كلما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث أو تصرفات تؤثر وتهدد بقاء الناس والمنظمات، كما عرف "بيبر" الأزمة بأنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة ويمكن أن تقود الى نتائج غير مرغوبة اذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطائها، أما "بيتر بتبر" يقول بأن الأزمات هي معارف خاصة تعتمد على ادراكنا لحالات الخلل والتمزق والتي نعتقد أنها تؤدي الى تناقض وتغيرات مفاجئة لدرجة يصعب التوافق معها، وعرفها "الحملاوي" بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، أما "محمد جبر" عرف الأزمة على أنها تهديد أو خطر متوقعا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد ومنظمات والدول التي تحد من عملية اتخاذ القرار، ويقدم "ويلم كونت" تعريفا للأزمة أنها هي تلك النقطة الحرجة واللحظة المناسبة التي يتحدد عندها مصير أو

[1] سايل سعيد، "**التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007،2011**"، مذكرة ماجيستر، جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، 2012، ص، 41.40

تطور ما، فالأزمة هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للمنظمة أو الدولة بسبب قصور معين سواء عن عمد أو عن غير عمد وقد تكون نتيجة عوامل يصعب التحكم بها مثل العوامل السياسية والاقتصادية الاجتماعية الثقافية والتكنولوجية.[1]

ويعرف "اوران يونغ" الازمة بانها احداث سريعة تؤدي الى زيادة عدم الاستقرار في النظام القائم الى درجة غير عادية تزيد من احتمال استخدام العنف، وأيضا قدم "فان يونغ" تعريفا أخر للازمة على انها احداث سريعة تساهم في قيام حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي القائم لدرجة غير طبيعية تؤدي الى نشوء حالة قائمة على استخدام العنف في هذا النظام، اما "كورال بل" فقد عرفت الازمة بانها ارتفاع للصراعات الى مستوى يهدد تغيير طبيعة العلاقات الدولية بين الدولتين.[2]

فالأزمة تحمل معنى الاخلال بالوظائف الروتينية لنظام أو لمجريات مسار، انها قطيعة توازن تتسبب في توتر يحمل بعض الفجاعية.[3]

7/الأزمة الدولية:

تزايدت الأبحاث حول الأزمات الدولية إثر أزمة الصواريخ الكوبية، استوحت معظم الأعمال النظرية حول الأزمات من الحاجة إلى استخلاص عبرة مهمة من هذه المرحلة ومن الاعتراف بأن أزمات مماثلة قد تتكرر نظرا إلى استمرار العداء بين الولايات المتحدة و روسيا.[4]

يعرف "ادوارد مورس" الأزمة الدولية بأنها حالة طارئة ومفاجئة يمكن أن تكون غير متوقعة تتطلب خيارا سياسيا من دولة أو أكثر وخلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. فيعرفها

---

[1] لعياضة الضاوية، "**ادراة الأزمات الدولية : الأزمة النووية الايرانية نموذجا**"، مذكرة ماستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قطب شتمة، قسم العلوم السياسية، 2015/2016، ص، ص، 10،13.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 17

[3] بوزرب رياض، **مرجع سابق**، ص، 19.

[4] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، ص. 48.

"والترريموند" في معجمه للمصطلحات السياسية بأنها حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها.[1]

ويعرف "الدكتور مصطفى علوي" الأزمة الدولية على أنها موقف ينشأ عن احتدام لصراع شامل طويل وممتد بين دولتين أو أكثر، نتيجة سعي أحد الأطراف لتغير التوازن الاستراتيجي القائم مما يشكل تهديدا جوهريا لقيم وأهداف ومصالح الخصم الذي يتجه إلى المقاومة ويستمر هذا الموقف لفترة زمنية محدودة نسبيا، يتخللها لجوء الأطراف إلى القوة العسكرية كما ينتهي هذا الموقف إلى إفراز نتائج مهمة تؤثر في النظام الفرعي القائم.[2]

ويعرف "تشارلز ماكليلاند" الأزمات الدولية أنها عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها.[3]

كانت الأزمة الدولية محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والذين حاولوا اللذين حاولوا وضع تعريف محدد وواضح لها، فقد عرف "لينيث بولدنغ" الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي أن الأزمة الدولية انما هي أزمات النظام السياسي، كما يعرفها "تشارلز ميكليلاند" بأنها فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم واحتمال تصعيد جميع الأزمات الدولية لتصل الى مرحلة الحرب الا أن معظمها يتضاءل بدون اللجوء الى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة، وقد عرف "روبنستون" الأزمة الدولية على أنها موقفا بين دولتين أو أكثر يتم ادراكه من قبل صانع القرار ويتضمن المواقف سمات خاصة حيث أنه يشكل تهديدا للأهداف وللمصالح المهمة، اضافة لكونه تهديدا مفاجئ لصانع القرار ويصاحبه شعور بمحدودية الوقت اللازم لاتخاذ القرار، كما يرى "تشارلز هيرمان" الأزمة الدولية هي موقف يهدد أطرافه وتزيد فيه درجة عدم التأكيد بخصوص تقدير المواقف وبدائله ومواجهته حيث تكون المعلومات المتاحة للأطراف غير كافية ويؤكد أيضا على أنها موقف تزيد فيه درجة القلق والتوتر بين الأطراف لأن هذا

---

[1] عبادة محمد التامر، **سياسية الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية إيران، العراق، سورية، لبنان نموذجا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015، ص.ص.38.39.

[2] سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، "**الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية**"، مذكرة ماجيستر منشورة، جامعة: الأزهر غزة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2013/2011، ص.ص.9.10.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، **مرجع سابق، ص.17.**

الموقف يفرز ضغوطا زمنية ملحوظة، وعرف "هولستي" الأزمة الدولية على انها احدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها في احداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي الى رفع التوتر والتهديد الى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين اما الحرب أو الاستسلام، وقد عرفها "مايكل بريتشر" أنها تدهور خطير في العلاقات بين دولتين وأكثر نتيجة تغير في البيئة الداخلية أو الخارجية للأطراف وهذا التدهور يخلق لدى صانع القرار ادراكا للتهديد الخارجي للقيم وللأهداف الرئيسية لسياساتهم الخارجية ويزيد من ادراكهم لاحتمالات التورط في أعمال العداء العسكري كما يزيد من ادراكهم لضغوط الوقت المحدود المتاح للاستجابة لذلك وللرد عليه، فان التحديد الدقيق لمفهوم الأزمة الدولية هي موقف حاد وفجائي يواجه دولة أو الشخص الدولي فيما يتعلق بسياسة الخارجية ينتج عن تطور التناقض والاختلاف وهي مرحلة متقدمة من مراحل بين أطراف الأزمة علنية أم خفية وأنية، مفاجئة أم قديمة مستمرة، وعرضية أم نتيجة أو تخطيط مسبق تتداخل في قيامها وتطورها مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية ويمكون لها تأثير على النظام العام الدولي.[1]

8/الحرب:

الحرب هي ظاهرة استخدام العنف والإكراه كوسيلة لحماية مصالح، أو لتوسيع نفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح أو مطالب متعارضة بين جماعتين من البشر، ويعرف المنظر العسكري الألماني "كلاوزفتر" الحرب على أنها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وعمل العنف يقصد منه إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا، وقد يتخذ تحليل ظاهرة الحرب وجهات مختلفة فمنها ما هو فلسفي وآخر سياسي اقتصادي قانوني نفسي اجتماعي تقني، إلا أن التفسيرات والنظريات تجمع عادة بين أكثر من زاوية عامل من هذه العوامل، نظرا لان الحرب بحد ذاتها تشكل ظاهرة من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدا وتشعبا، يصعب تفسيرها في ضوء عامل أوحد، وحسب وعلاوة على ذلك فان تحليل الحرب ونظرياتها تختلف باختلاف العصور، فمع اتساع رقعتها وتطور التكنولوجية المستخدمة فيها وشمولها المراكز السكانية والمرافق الصناعية تطورت النظريات والتعريفات الى الحد الذي بات معه القول

[1] لعياضي الضاوية، **مرجع سابق**، ص، ص، 20.15.

بأنها أداة من أدوات السياسية، غير وارد بالنسبة للحرب النووية الشاملة بين القوى العظمى أنواع أخرى من الحروب غير النووية خارج حدودها ومع دول صغرى.[1]

كما أن الحرب تعني استخدام القوة المسلحة في نزاع ما، ومن أنواع الحروب نجد الحروب الداخلية أو ذات الطابع الداخلي كالحروب الأهلية والحروب الخارجية كالحروب الحدودية والايديولوجية والدينية، ويرجع بعض المفكرون أن الأسباب الكامنة وراء الحروب ترجع الى العوامل السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والنفسية داخليا وفي هيكلة السلطة والتحالفات في النظام العالمي ويرجع بعض المفكرين الحروب الى الدول الاستبدادية والدكتاتورية التي تميل الى العنف على عكس الدول الديمقراطية الليبرالية التي تكون مسالمة بطبعها، في يحين يرى البعض أن الحروب هي نتاج لنزعات الدول الرأسمالية التوسعية أما ادراة الحروب في يومنا هذا ترى أن الحروب وخاصة في الدول التي تعيش حالة من التفكك سواء من افريقيا أو غيرها من الدول العالم الثالث بالتحديد هي نتيجة لمجرد أنها سبيل للوصول الى السلطة والسيطرة على الثروات، فان الحرب ذات شقين الشق الأول يكون ذو معنى وقتي أي أنه مرتبط بفترة زمنية معينة ولأغراض وأهداف محددة بمعنى أنه عمل عسكري تقوم به دولة ضد دولة أخرى أو مجموعة داخلية ضد أخرى أو ضد الحكومة الداخلية ونتائجه تكون اما سلبية أو ايجابية ولا تترتب عنه أعمال تدخلية، فالحرب هنا ليس لها علاقة بالعمل التدخلي وليس لها أغراض تدخلية، أما الشق الثاني منه تكون الحرب في حد ذاتها تدخلا في شكلها العسكري أو أنها تستدعي التدخل الخارجي في حالة الحروب الأهلية الدامية. [2]

فالحرب تعني استخدام القوات المسلحة في نزاع ما، وبخاصة بين البلدان ترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على انه حرب يجب أن يفضي إلى 1000 على ارض المعركة على الأقل.[3]

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 1981، ص، 170.

[2] زردومي علاء الدين، "**التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2013/2012، ص، 21

[3] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان ، **مرجع سابق**، ص.167.

الحرب هي حالة قيام صراع أو صدام عسكري بين قوتين أو دولتين أو جماعتين باستخدام أي نوع من أنواع الأسلحة سواء كانت تقليدية أم متطورة أو نووية.[1]

وحسب "دوكاكي" الحرب حالة قانونية تسمح و بصورة متساوية لعدوين أو أكثر الاستمرار في صراعها باستخدام القوة المسلحة.[2]

ولقد ورد في المعجم السياسي مفهوم الحرب على أنه القتال المسلح الذي ينشب بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري، وتخوض غمارها جيوشها النظامية لحل النزاع القائم بينهما بعد إخفاق الحلول الدبلوماسية لإيجاد تسوية سياسية. والحروب إما أن تكون مشروعة مثل الدفاع عن الوطن أو غير مشروعة مثل العدوان الاغتصاب والاستيلاء وما شابه.[3]

[1] اسيماعيل عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.192.

[2] .منير محمود بدوي، **مرجع سابق**، ص.48.

[3] وضاح زيتون، **المعجم السياسي، الأردن**، .دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص.ص.137.138.

9/الشكل رقم 01: يوضح الفرق بين مفهوم التنافس والمفاهيم المشابهة له

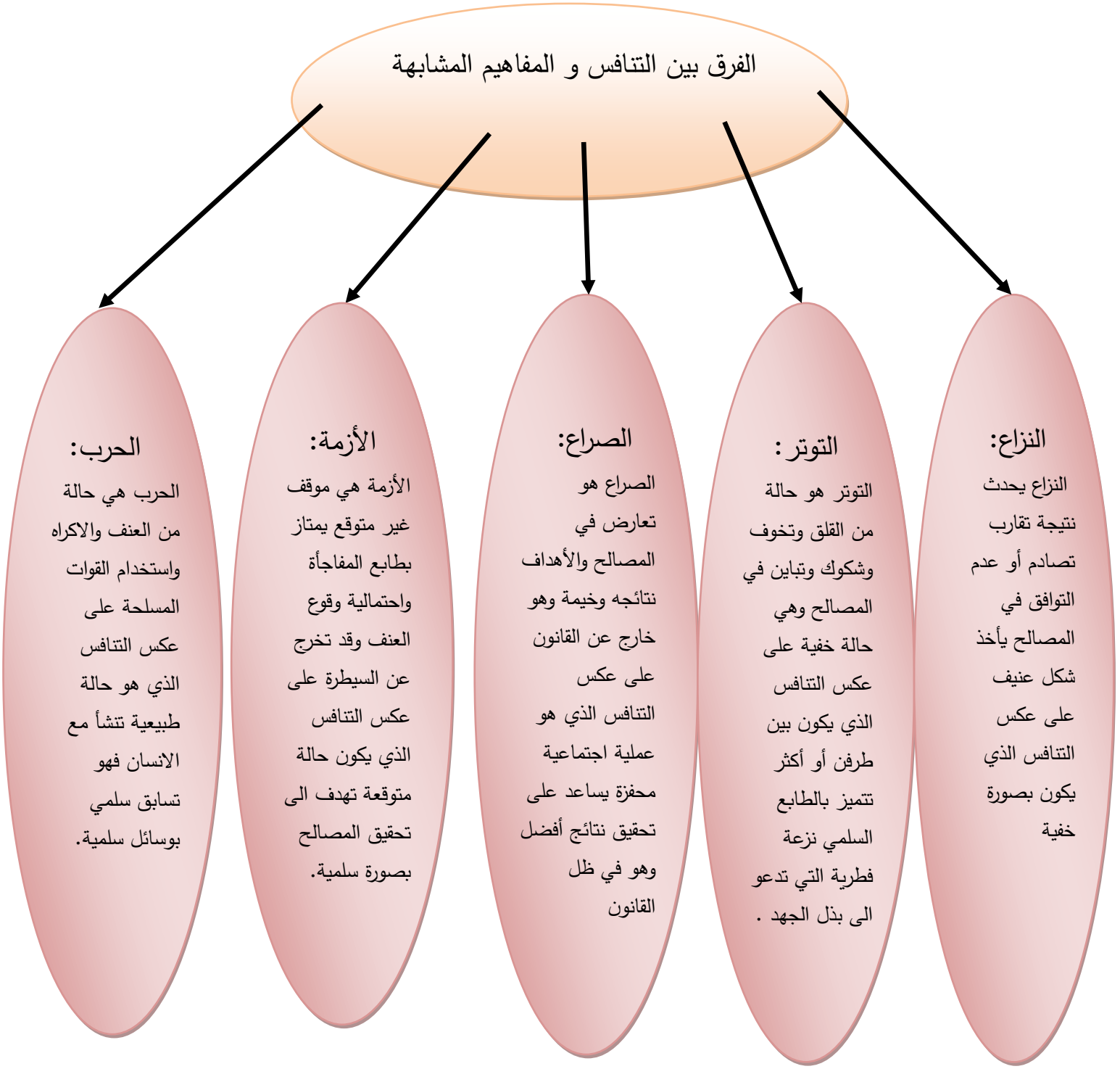

المصدر: اعداد الطالبة صياد ديهية.

المبحث الثاني المقاربات النظرية للتنافس في العلاقات الدولية.

على إثر الاهتمام الكبير الذي عرفته المفاهيم في مجال العلاقات الدولية باعتبارها دليل الباحث في أي موضوع تسارع العديد من المنظرين لوضع مختلف النظريات لتفسير هذا المفهوم التنافس وذلك بما يتماشى مع توجهاتها وموقفها، وهذا ما ستتناوله الدراسة من خلال مطلبين هما: المطلب الأول: نظرية القوة البرية ونظرية القوة البحرية أما المطلب الثاني: النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للتنافس في العلاقات الدولية النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية، النظرية البنائية ، النظرية الماركسية.

1/ النظرية الواقعية:

تعود أصول الواقعية الكلاسيكية إلى عقود ما قبل الميلاد باعتبارها قائمة على فكرة القوة يعتبر "كوتيليا" بالهند أول كتاب الواقعية السياسية في العلاقات الدولية فقد كتب عندما ما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب والتحالف ودور العوامل الجغرافية ومفهوم القوة التي تقوم بها الدولة ومفهوم القوة ونظام توازن القوى ومن أبرز منظري الفكر الواقعي في العلاقات الدولية في القرن السادس عشر "نيكولاي ميكيا فلي" الذي

ركز على فكرة القوة في كتابه" الأمير" الذي عرض فيه دور القوة في المحافظة على الملك وتوسيع نطاقه بالإضافة إلى "ميكيا فلي"، هناك "توماس هوبز" الذي أكد في كتابه The Leviathan على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن رواد هذه النظرية كذلك نجد كلا من "كوينسي رايت" ، "هانس مورغا نتو"، و"ستانلي هوفمان".[1]

ومن أهم المنطلقات التي قامت عليها الواقعية، نجد:

اعتبار السياسة الدولية صراعا من أجل القوة أو صراعا من أجل السلطة فالواقعيون يرفضون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول ويرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب وحسب "مورغا نتو" فإنه مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي دائما الهدف العاجل المصلحة هي جوهر السياسة عند الواقعيين خاصة "هانس مورغا نتو" الذي اتخذ مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة لتحليل السلوك الدولي فالدول لا تتصرف في المحيط الدولي إلا وفق ما تمليه عليها مصالحها الوطنية وهذه المصالح يتفاوت مفهومها من دولة لأخرى فهناك من الدول من لم يتجاوز الحد الأدنى من الأمن والسيادة والاستقرار وبالتالي مصلحتها الوطنية تتمركز حول قضايا الأمن وحماية السيادة وتحقيق الاستقرار ولكن هناك من الدول من تجاوزت هذه العقبات وهي بصدد البحث عن الهيمنة و النفوذ، الفوضى بمعنى عدم وجود إي انتظام أو تدرج للسلطة على المستوى الدولي أي غياب التراتبية في المجتمع الدولي ولا وجود للسلطة فوق سلطة الدولة وهذه الحالة لا تسمح فقط بحدوث حروب بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية، السياسة هي محصلة الصراع من أجل القوة والهيمنة والمصلحة القومية بين الدول ذات السيادة وبالنسبة للواقعيين فإن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية، توازن القوى يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده "هانس مورجا نتو" بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين: اتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية،2007، ص.138

المفهوم الأول مادي ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوي حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية والثاني إدراكي خاص بتوافر إدراك لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل. [1]

باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن وحسب "مورغا نتو" تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى حيث يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى وحسب رأي "مورغا نتو" فإن توازن القوى لا يحقق السلام الدولي و إنما الإجماع الاجماع الدولي هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى طبيعة العلاقات بين الدول حسب الواقعيين مبنية أساسا على متغير القوة، إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك وفي هذا المعنى تكون القوة وسيلة وغاية في نفس الوقت الواقعيون لا يعطون اي اهتمام لفاعلية المنظمات الدولية أو حتى بقائها ذلك أن الدولة لديهم تمثل المرجعية التحليلية الأولى بينما المنظمات الدولية قنوات لتمرير مصالح الدول وتنتهي صلاحيتها بانتهاء الوظيفة المنوطة بها وفي نفس السياق يعتبرها "مورغا نتو" بأنه طالما يتطابق سلوك دولة ما مع قواعد السلوك الذي تمليه القواعد ،فالحكومات تعمل دوما على الالتفاف على القيود التي يفرضها القانون الدولي بل إنها تعمل على توظيف هذا القانون لخدمة مصالحها فما يهم الدول في علاقاتها ببعضها ليست الاستفادة الجيدة من مختلف المحصلات وإنما مقارنة ذلك بالدول المنافسة من أجل تعظيم المكاسب النسبية إذا الواقعيون يعتبرون العلاقات بين الدول هي علاقات تصادم واختلاف وليست علاقات تعاون وأن الاتصال والتعاون بين الدول سيزيد من فرص الصراع، وبذلك فإن الدولة كفاعل وحيد عليها إنهاء الاتصال أو تقليصه مع غيرها من الوحدات الأخرى .[2]

2/النظرية الليبرالية.

[1] **المرجع نفسه**، ص، 139.

[2] **المرجع نفسه**، ص، 140.

أول نقطة يمكن ملاحظتها حول الليبرالية هي أنها مذهب له تقاليد عريقة، فجذور معظم الأفكار الليبرالية يمكن إيجادها في الليبرالية الكلاسيكية وقد ظهرت مع كتابات آدم سميث وسيطرت كإيديولوجيا على الفكر السياسي والاقتصادي منذ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيمكن اعتبار النظرية الليبرالية من النظريات المنشأة التي لا تكتفي بتفسير والعمل على فهم واقع العلاقات الدولية فحسب ولكنها تعمل أيضا على تشكيل واقع دولي جديد أكثر سلما واقل حروبا فالنظرية الليبرالية كما أنها تنطلق من منظور يحمل القيم الليبرالية العقلانية والفردانية والمبادئ الدستوري والديمقراطية والقيود على سلطة الدولة، فإنها ترى أيضا أن هذه القيم إذا انتشرت داخل الدول فستصبح قادرة على إنشاء وضع دولي جديد يسوده السلام، كما أن رأسمالية السوق تشجع على رفاهية الجميع من خلال توزيع أكفئ للموارد النادرة، وهو ما يُعبر عنه بمقولة الديمقراطيات لا تتحارب أي أن عن طريق الديمقراطية والتجارة الحرة يمكن تحقيق السلام العالمي والقضاء على الحروب ينطلق أنصار البرادايم الليبرالي في تفسيرهم للعلاقات الدولية بناء على العديد من الافتراضات أهمها:

يرى الليبراليون أن الدولة ليست فاعلا وحدويا بل الأشخاص والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة.

يميل الليبراليون إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية لكل منها مصالحها الذاتية، وليس في اعتبارها عنصر فاعلا فريدا أو موحدا، لهذا لا يمكن أن يكون هناك شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد، يؤكد الليبراليون أن الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل دول العالم، تدفعهم للمقايضة السياسية و العمل الجماعي، والبديهية

المركزية هي أنه لا يمكن فهم ممارسات القوة أو الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها. [1]

فيما يخص العلاقات بين الدول يشدد الليبراليون على فرص التعاون وتصبح المسألة الكبرى هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه أما بالنسبة إلى المصالح الوطنية فإن الليبراليون لهم نظرة أرحب بكثير من المنظور العسكري، وهم يؤكدون هنا على أهمية المسائل الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وهم يرون أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق من ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسسات يؤكد أنصار التيار الليبرالي أن القوة العسكرية مهمة ولكن ليس هي كل شيء كما يقول الواقعيون والنظام لا يبرز من خلال توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للتربيبات والقوانين المصاغة والمعايير المتفق عليها، والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية، والليبراليون لا يتعقدون أساسا أن السيادة مهمة في الممارسة كما يعتقد الواقعيون بأهميتها، فقد تكون الدول ذات سيادة من الناحية القانونية، لكن عليها واقعيا أن تتفاوض مع جميع أنواع العناصر الفاعلة الأخرى، لتجد في النتيجة أن حريتها في العمل كما كانت تشتهي قد تقلصت إلى حد خطير والاعتماد المتبادل بين الدول في نظر الليبراليين ميزة مهمة في السياسة العالمية.[2]

كما يؤكد الليبراليين على ضرورة الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية والمطالبة بنشر الأنظمة السياسية الديمقراطية والتي تؤدي إلى أن مسائل الحرب والسلم سوف لا تبقى دائما حبيسة جماعة سياسية صغيرة والنخب العسكرية كما هو الحال في الأنظمة الشمولية، وبدلا من ذلك القادة سوف يهتمون بالرأي العام الداخلي الذي يستطيع أن يتصرف لإيقاف أي تحرك نحو نزاع دولي أو نشوب أي عداءات اذا التيار الليبرالي خاصة المؤسساتي يحاول الإجابة عن سؤال كيف يمكن ترقية التعاون الدولي من خلال إيجاد مؤسسات دولية تناط بها وظائف تعجز الدول منفردة القيام بها، والتغلب على المشكلات التي تعرقل

[1] عامر مصباح، **اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.163

[2] **المرجع نفسه**، ص، 164.

العمل الجماعي، إذ أن نمو الاعتماد المتبادل الذي ركز علي ه كل من "كيوهن" و "ناي " ساهم في ظهور تحديات مشتركة للإنسانية في مجالات الأمن كمنع انتشار الأسلحة النووية، كذلك في ميدان البيئة كمكافحة التلوث ومعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري و الصحة، إن مثل هذه التحديات والمشكلات وغيرها يستحيل على الدول منفردة معالجتها فلابد من إيجاد إطار لتنسيق الجهود بغية اتخاذ خطوات ملائمة، وفي هذا الصدد تعتبر المنظمات الدولية قناة تساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، فضلا عن ذلك فهي تقلص من حدة الشكوك المتبادلة فالنظرة المختصرة للفكر الليبرالي أدت إلى بروز عدد من المفاهيم والأفكار التي تؤثر مباشرة في نظرة التعددية، التي تتضمن فكرة أهمية الفرد و المستويات الاجتماعية في التحليل والتفكك وعدم وحدة الدولة الى عناصر جزئية وإعلان الارتباط بين الاقتصاديات الدولية والسياسية دور الرأي العام و أهمية القانون الدولي و المنظمات، وقدرة القادة في التعلم من الأخطاء التاريخية و الكوارث.[1]

3/النظرية البنائية

في بداية ثمانينيات القرن الماضي برز مشروع جديد حول دراسة السلوكيات والظواهر الدولية، تقع أفكاره بين النظريات التفسيرية والتأسيسية ويتمثل في النظرية البنائية وكان سبب ظهور هذه النظرية هو اخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميًا, حيث يعد "نيكولاس أونف" أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه عالم من صنعنا حيث ركز على انتقاد أفكار وفرضيات النظرية الواقعية والليبرالية الحديثة والتي تقوم على المفاهيم المادية، فالنظرية البنائية كانت اتجاها سائدا في علم الاجتماع قبل ان تجد طريقها إلى العلاقات الدولية، وتحولت في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي الى إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، تؤكد النظرية البنائية على ان الواقع الذي يعيشه المجتمع هو من صنع المجتمع نفسه وان كل الاعمال والأفعال التي يقوم بها الانسان تتشكل في البيئات الاجتماعية، تلعب الهوية والثقافة والقيم دورا أساسيا في

[1] **المرجع نفسه**، ص، 135.

النظرية البنائية وتؤكد على ان هوية ومصالح الدول تنشأ من القيم والثقافات التي تتميز بها هذه الدول أما "تالكوت بارسونز" فإنه وضع أسس البنائية الوظيفية ورأى أن الفعل الاجتماعي يتكون من فاعلين وكل طرف أو فاعل له فاعليته ويؤثر في السلوك وتشارك الأطراف المعنية في أنساق وفق ما زوّدت من قيم ومعتقدات ومعايير ورموز ، فحسب "بارسو نز" فإن بناء النسق الإجتماعي ، يضم مجموعة من المكونات البنائية وهي السلوك هو وحدة داخل النسق، وجزء من عملية التفاعل، والمكانة مركز الفاعل أو موقفه،

والدور وهو مايقوم به الشخص فعلا كما يركز على النسق والذي هو نمط منظم من العلاقات بين الفاعلين التفاعل تحدد فيه حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض، وتشهد إطارا من القيم والمعايير المشتركة.[1]

كما يقر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال، وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يقرها الواقعيون أو ضمن قيود مؤسسية كما يقرها الليبراليون ، فالتفاعل بين الدول يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن، كما أنهم يرون أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية حيث أن العلاقات الاجتماعية تعطي معنى للقدرات المادية، حيث أن البنائية تقدم نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين المتغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، ومع ذلك في الوقت نفسه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين فالمؤسسات واللاعبون كيانات متبادلة فالمؤسسات الدولية عند البنائيين هي وظائف تنظيمية وإنشائية فالتنظيمية تحدد القواعد الأساسية لمعايير السلوك من خلال السماح لبعض التصرفات أو النهي عنها، والإنشائية تكوّن الأعمال غير واضحة، هذه المؤسسات كالقانون الدولي الدبلوماسية، السيادة والتي تأتي من المجتمع الدولي هي مهمة تنتج الوظائف أو القواعد الإنشائية والتنظيمية وتساعد على إنشاء عالم اجتماعي مشترك لتفسير معاني التصرفات وتفترض طريقة العمل الخاصة بالأنظمة والتي تستفيد من الآثار التعاونية الناتجة من

[1] قلمين وهيبة، **النظرية البنائية في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماستر، جامعة: محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016، ص، ص، 10،9.

الهيكليات، تركز البنائية على تأثير الأفكار والبعد الاجتماعي والتذاتانية للسياسية العالمية كما تركز أيضا على دور الهوية في تكوين المصالح والأفعال من خلال التفاعل عبر عمليات اجتماعية، لكنهم لا يستبعدون القوة ويعتبرونها كعامل ثانوي مقارنة بدور الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، فالفرد يستغل ما يوجد في البيئة من ماديات لأمور معنوية فالبنائية هي نظرية هيكلية للنظام الدولي تعتمد على مايلي:

-إن الدول هي فواعل أساسية للتحليل في نظرية السياسية الدولية .

-إن الهياكل في نظام الدول مثالية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية

-مصالح وهويات الدول يتم صنعها وبناؤها بواسطة هذه الهياكل الاجتماعية أكثر من كونها مسلمات خارجية المنشأ أتت إلى النظام بواسطة الطبيعة الإنسانية .

-تحدد هياكل المجتمعات البشرية بالأساس من خلال الأفكار المشتركة وليس من خلال القوى المادية العقلانيون.

-تشكل مصالح وهويات الفواعل من قبل هذه الأفكار ولا تمنح من الخارج ، حيث تشكله البنى الاجتماعية.[1]

فالبنائية عملت على تحليل تأثير الكلمات وتحليل المبادئ والقواعد والتطبيقات العملية لها، والدّور الإنساني في وضع التركيبات الاجتماعية ، وتظل المبادئ والقواعد الحاكمة هي مفتاح الفهم والتحليل ، كما أن هناك أنظمة سياسية واديولوجيات وديانات وآراء مختلفة عبر أنحاء العالم فإنه يمكن تحليلها وفقا لنوعيات الخطابات التي تدعمها لكن تصنفها يطرح إشكالية حقيقة، فتوجهاتها الإبستمولوجية تضعها ضمن تيار الوضعيين، وأنطولوجيا نجدها تنتمي إلى ما بعد الوضعيين محاولة منها وضع جسر رابط بينهما، وتكون أكثر تحديا لما يطرحه العقلانيون، خاصة أنه أعاد التفكير في الموضوعات المركزية لهذا التخصص خاصة الفوضى، توازن القوى، المصلحة، دور المؤسسات، المعضلة الأمنية، المساعدة الذاتية كما أن البنائية كنظرية تحتوي على اتجاهين؛ الاتجاه الحداثي ومن مفكريه "الكسندر واندت"، وكراتشويل"، "كاتز نشتاين" "وراقي"، والذين اهتموا بالبناء السوسيو لغوي والخطابي

[1] **مرجع نفسه**، ص، ص، 11،17.

للمواضيع، هذا الاتجاه الذي يبرز كأحد أهم المراحل النظرية في دراسة العلاقات الدولية أما الثاني هو الاتجاه م ابعد حداثي وأهم رواده "دافيد كامبل" ، "ريشارد آشلي" ، "روبرت ولكر"، والذين ركزوا على الشروط السوسيو تاريخية اللغة ، القوة ، المعرفة من خلال تفاعل القوة والمعاني الاجتماعية خاصة الشروط السوسيو لغوية لبناء أشكال المعرفية المهيمنة وتمثيلها في الحياة، لكنهم يندرجون ضمن الاتجاه البنائي الإجتماعي وضمن النظرية المابعدية ويشتركون في أن بني السياسية العالمية هي اجتماعية ، ليست مادية تشكل هويات ومصالح الفواعل[1].

.4/ النظرية الماركسية

تطورت النظرية الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ على أفكار كارل ماركس (KARL MARX) وفريديريك انغلز FRIEDRICH ENGELS) في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت نظرياته عرضة لتأويلات متضاربة ومع أنه كان يعتبر أن الرأسمالية اقتصادا شاملا ، فإنه لم يطور مجموعة منتظمة من الأفكار بشأن العلاقات الدولية، فألقيت هذه المسؤولية على عاتق الجيل اللاحق من أتباع الماركسيين.[2]

المنطلق الأساسي للمقاربة الماركسية هو أن كل تاريخ المجتمع البشري هو تاريخ الصراع بين الطبقات، كما جاء ذلك في البيان الشيوعي لعام 1848 ،و الصراع يأخذ أشكال عديدة (الصراع السلمي والعنفي و السلبي و الإيجابي) كما يحدث على مستويات محلية و إقليمية وعالمية[3].

تسعى الماركسية عبر العديد من مفكريها:كارل ماركس،انجلز،لينين،...الخ إلى إحداث تغييرات جذرية من خلال نشر إيديولوجيتها في كافة أنحاء العالم و لذلك تصنف الماركسية ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية Revolution Paradigm ، فهي تصور شامل

---

[1] **مرجع نفسه**، ص، ص، 17،20.

[2] – روبرت غليبين، **الااقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004،ص،56.

[3] – عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،34.

للعالم و تريد تغييره بما يتماشى و المعتقدات الماركسية–اللينينية التي تصبو إلى تحقيق عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي.[1]

يعتبر الفكر الماركسي عموما أن السياسة العالمية ما هي إلا إستم ا رر للسياسة الوطنية بإعتبار أن أطراف اللعبة في الحالتين هم مالكو رأس المال،و قد عبرت روزا لوكسمبورغ عن هذا الأمر عندما تناولت السياق التاريخي لتطور الرأسمالية و طبيعتها الجشعة والتناقضية بتأكيدها على ثلاثة مظاهر تاريخية :

*حدوث تسابق هائل لاحتلال المنافذ الاقتصادية بدءا بالكشوف الجغرافية في النصف الثاني من القرن 15، و قيام النزعة الوطنية في أوربا خاصة فرنسا في القرن18.

* حدوث مواجهة بين الدول الرأسمالية من أجل بناء إمبراطورية إستعمارية ضرورية لتموينها بالمواد الأولية(صراعات القرون 16–19) في أوروبا وفي خارجها.

* ثم تحول هذه النزاعات المستمرة بين القوى الإستعمارية التي تتناقض مصالحها الوطنية إلى مواجهة مباشرة (القرن 20 و الحربين العالميتين و ما بعد الحربين لغاية اليوم).[2]

هناك العديد من الكتاب الذين تأثروا بالفكر الماركسي مثل: بيرجالي ***P.Djalée*** صاحب **كتاب:" نهب العالم الثالث"** وشارل بتلهايم **C.Bettelbeim و سمير أمين وكتابه التطور اللامتكافئ،** وبالنتسبة لهؤولاء ليس ثمة سوقين عالميين: السوق الرأسمالية والسوق الاشتراكية وإنما سوق واحدة وتتمثل في السوق العالمية الاقتصادية الحرة والرأسمالية وأن المركز المتطور يستغل المحيط المتخلف عن طرق التقسيم العالمي للعمل الذي يخضع لعقلانية خاصة.

جاء المنظور النيوماركسي للتعبير عن تلك الظروف التي كانت تعيشها دول العالم الثالث انطالاقا من فكرة النظام الرأسمالي العالمي مقسمة بذلك العالم الى دول المركز والتي هي الدول الصناعية الكبرى ودول المحيط وهي الدول المتخلف ودول العالم الثالث،

[1] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق،ص.ص،193،194.

[2] – عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،36.

مختصرة العلاقات الدولية في كونها علاقات سيطرة وتبعية بين أطراف غير متساوية وغير متوازية على جميع الأصعدة والمستويات.[1]

المطلب الثاني: المداخل التفسيرية للتنافس في العلاقات الدولية النظرية القوة البرية والنظرية القوة البحرية. نظرية قلب العالم ، نظرية الإطار.

1/ نظرية القوة البرية:

يعتبر "ماكيندر" من أبرز علماء الجيوبوليتيكا، وصاحب نظرية القوة البرية التي تفسر الاستراتيجية الأمثل لحكم العالم ويبدأ نظريته بمصطلح المحور الجغرافي للتاريخ، ويؤكد هنا أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، أي تكون مركزا للحضارة والاقتصاد، كما ركز على مصطلح قلب العالم أو المنطقة المحورية، التي تمثله روسيا أكثر، كما استعمل مصطلح الهلال الداخلي ويقصد تلك المحيطة بقلب العالم، وهي منطقة حضارة ذات تطور وكثافة، كما وظف مصطلح الهلال الخارجي الذي يمثل المناطق الواقعة خارج قلب العالم والهلال الداخلي.[2]

ويشرح لنا "ماكيندر" مدى الصراع القائم بين قراصنة البر، الذي يمثل قلب العالم وقراصنة البحر الذي يمثل الهلال الخارجي على مناطق الهلال الداخلي، وهنا يؤثر الهلال الخارجي على العالم الأنجلوساكسوني الذي ينتمي الى الهلال الداخلي لمواجهة ومنع أي اتحاد استراتيجي قاري حول المحور الجغرافي للتاريخ أي منطقة قلب العالم، وهنا نلاحظ مدى صراع أمريكا التي تنتمي إلى منطقة المحور الجغرافي للتاريخ من أجل السيطرة على أوروبا الشرقية ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وهنا نلاحظ مدى تطبيق هذه النظرية الجيوبوليتيكية التي رسمها لنا "ماكيندر"، تنتمي الى مناطق الهلال الداخلي وتمثل منطقة حضارة وذات كثافة، وهنا نستنتج مدى اهتمام أمريكا بسوريا لأنها تقع في منطقة محورية مركزية لمنطقة قلب العالم، وللسيطرة وتطويق هذه المنطقة الحساسة وجب عليها السيطرة على سوريا جيوبوليتيكيا وسياسيا، واقتصاديا، لمنع روسيا من التوسع أكثر في منطقة الهلال الداخلي

[1] – عبد الناصر جندلي، ومرجع سابق،ص،210.

[2] ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا**، لبنان، دار الكتاب الجديد، 2004، ص.85.

وحماية حدودها، أما روسيا فهي تقع في منطقة المحور الجغرافي للتاريخ، وسوريا تمثل أول قاعدة جيوبوليتيكية لها ولهذا تسعى روسيا لضمان السيطرة على سوريا، ولحماية مركزها الجيوبوليتيكي ومنع أمريكا من اختراق منطقة الهلال الداخلي خاصة من الجهة الشرقية.[1]

2/ نظرية القوة البحرية:

يعتبر العسكري الأمريكي "ألفرد ماهان" صاحب نظرية القوة البحرية، التي شرح فيها الأهمية الكبيرة للموقع الجغرافي في تحديد سياسة ومستقبل أي قوة عسكرية، وارتكز كثيرا على دور البحر وأهميته في تقوية مكانة الدولة سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا إذ يرى أن من يسيطر على المنافذ البحرية يسيطر على الملاحة والتجارة الدولية، ومن يسيطر على التجارة يسيطر على مقاليد السلطة، كما يرى أن الحضارة البحرية مرادفة للحضارة التجارية، إذ استنتج أن القوى البحرية هي قوى تجارية أيضا بحكم خبرتها في الملاحة، إذ يرى أيضا أن التجارة هي الوسيلة الأساسية للسياسة والأساطيل العسكرية يقتصر دورها على حماية هذه التجارة فقط، ولخص الدورة التجارية في تحقيق الإنتاج والملاحة والمستعمرات، كما أصر أيضا على توظيف مصطلح الأناكوندا الذي يعني به ضرورة فرض حصار على الدولة المعادية لمنعها من الوصول الى المنافذ البحرية. [2]

وعندما ندرس حالة سوريا نلاحظ تطبيق هذه النظرية من طرف أمريكا كقوة بحرية عالمية تسيطر على منافذ البحرية وأهم الممرات التجارية، ففي حوض البحر الأبيض المتوسط يتمركز أسطولها السابع، من أجل حماية مصالحها التجارية وتجارتها البحرية، كما سعت أمريكا للسيطرة على سوريا لتطويق روسيا وعدم ولوجها إلى المنافذ البحرية في المنطقة، لأنها لو نجحت في إيجاد ممر بحري سينعكس ذلك سلبيا على التجارة الأمريكية مما سيؤثر على اقتصادها وسياستها ومكانتها الدولية.[3]

3/ نظرية قلب العالم

---

[1] ألكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص،ص.86-88.

[2] **مرجع نفسه**، ص.94.

[3] الكسندر دوغين، **مرجع سابق**، ص،ص.95-98.

تعد نظرية قلب العالم HEART LAND التي جاء بها ماكينذر أول نظرية عامة في الاستراتيجية العالمية، كما أنها إحدى النظريات المعروفة في مجال القوى العالمية وقد جاء بهذه النظرية في مقال له تحت عنوان "***محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ***"[1]

لقد طور مفهوم قلب الأرض من طرف ماكيندر ليفسر للإمبراطورية البريطانية الحاجة الى معالجة التوسع الروسي باتجاه الخليج الفارسي، في وقت كانت روسيا تعزز بقوة نظام شجب – الطريق– Rail Road System، الذي يمكنه السماح للقوة البرية (الممثلة من طرف روسيا) لتكون تقريبا كمتحرك للقوة البحرية (الممثلة من طرف بريطانيا) وهذا يمنح مزايا حاسمة في جزيرة العالم.

فمن خلال هذه النظرية نظر ماكيندر الى العالم ككل نظرة كوكبية، حيث وجد أن القارات القديمة الثلاث يسكنها حوالي نحو 90٪ من سكان العالم، في حين لا يسكن القارات الأخرى الاّ 10 ٪ من السكان.فأطلق ماكيندر على قارات العالم الثلاث اسم **جزيرة العالم World Island** ويرى أن من يستطيع أن يسيطر على جزيرة العالم فإنه سيسيطر على العالم.[2]أطلق ماكندر على المنطقة الوسطى في الجزيرة العالمية إسم منطقة الإرتكاز Pivot Areaو قد عدل هذا الإصطلاح فيما بعد إلى قلب الأرض Heart Land و هي منطقة تغطي مساحة قدرها 3309 مليون كم^2 ،بحيث تمتد من نهر الفولغا غربا في روسيا إلى شرق سيبريا ،و من المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران و أفغانستان و بلوجستان في الجنوب،و تتكون المناطق الشمالية و الوسطى و الغربية من سهل عظيم الإتساع و لا يقطعه سوى جبال الأورال.

تتلخص نظرية قلب العالم لماكندر في الجمل التالية:

* من يحكم شرق أوربا يسيطر على العالم.
* من يحكم قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم.
* من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم بأسره. .

[1] نصر ذياب خاطر، نقلا عن عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،

[2] _

أوضح ماكندر أن من يتحكم في منطقة العالم هي قوة أخرى أقوى بكثير من أي دولة بمفردها و أن أي قوة تتحكم في منطقة جزيرة العالم فإنها تتحكم في ثلثي مساحة العالم و سبعة أثمان سكانه.[1]

4/ نظرية الإطار

إهتم سبيكمان بدراسة مشكلات القوة و أثرها في العلاقات الدولية و قد تأثر سبيكمان إلى حد كبير بنظرية ماكندر ،و لكن توصل إلى إستنتاجات تخالف ما قرر ماكندر .

عدل سبيكمان نظرية ماكندر، حيث أنه لاحظ أن قلب العالم يحتل إقليما جغ ا رفيا لا يتمتع بصفات تؤهله لهذه القيادة أو المركز الخطير الذي وضعه فيه ماكندر،و لهذا فإن سبيكمان يرى أن الحافة التي تحيط بالقلب (الهلال الهامشي) و التي سماها ماكندر (المنطقة المتوسطة) و التي تشمل الوطن العربي بمشرقه و مغربه وأوربا عبر الإتحاد السوفياتي و إيران و أفغانستان و جنوب شرق آسيا و الصين و كوريا،هي أعظم أهمية من القلب نفسه،إذ أن منطقة الحافة تعتبر منطقة إلتقاء القوى البرية ال ا زحفة من الإتحاد السوفياتي و دول المعسكر الشرقي بالقوى البحرية و البرية لكتلة المعسكر الرأسمالي،سواء في أوربا أوآسيا أو شمالي إفريقيا أو البحار المحيطة بها.

يرى سبيكمان أن من يحكم المناطق الساحلية التي تتماشى مع المواقع الجغرافية للهلال الخارجي،الذي جاء في نظرية ماكندر، هو الذي يستطيع السيطرة على الجزيرة العالمية و من ثم العالم،لذلك جاء بمقولته التي تقع في النقاط التالية في دراسة قام بها بعد الحرب العالمية الثانية [2]:

* أن من يسيطر على الأراضي الهامشية يتحكم في أوراسيا .
* و من يحكم أوراسيا يتحكم في مصائر العالم.

[1] – محمد فايز العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003،ص،310.

[2] صبري فارس الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2012،ص، ص، 215،2014

أضاف سبيكمان أن الصراع و التنافس بين القوى العظمى سوف يكون على السيطرة على أرض الرملاند،و قد أصبحت آراء سبيكمان أساس للسياسة الأمريكية في إحتواء المد الشيوعي خاصة مع ظهور الإتحاد السوفياتي بصفته المسيطر الأوحد على قلب العالم (الهارتلاند)،و قد نجحت الولايات المتحدة في إنشاء حلف شمال الأطلنطي لمد نفوذها على الجانب الغربي من الرملاند،بالإضافة الى أنها تلعب دورا فعالا في تقليص الدور الروسي في شرق آسيا عبر زيادة تواجدها العسكري في الفلبين و كوبا.و إنشاء عدة تحالفات

عسكرية إستراتيجية مع دول آسيا بإعتبارها جزءا من سياستها لإحتواء منطقة الرملاند[1].

بشكل عام ،يدعو سبيكمان في نظرية الأط ا رف إلى بناء قوة عسكرية جبارة ذات مفعول كبير في الردع العالمي و كذلك يدعو إلى قيام قواعد عسكرية و تحالفات دفاعية و تكتلات إقتصادية للدول التي تتعاطف مع الحضارة الغربية كدول أوربا الغربية و كندا بالإضافة إلى الولايات المتحدة ،و أن قيام تلك القواعد و التكتلات يجب أن يتماشى جغرافيا مع مناطق الهلال الخارجي الذي جاء في نظرية ماكندر،أي المناطق الساحلية لأوربا و آسيا و شمال إفريقيا و الجزر المحاذية لها،و إن تحالفات كهذه سوف تضرب طوقا عسكريا دفاعيا تدعمه

الولايات المتحدة الامريكية و تتواجد قواتها فيه إن دعت الضرورة بأنواعها المختلفة و المتطورة كما أن هذه المناطق يجب أن تحضى بالتطور و التنمية الإقتصادية لتبعد تفكير سكانها عن الإغراء الذي تدعو إليه المنطقة المركزية (الإتحاد السوفياتي) وحلفاؤها و إذا ما تمت هاتان المرحلتان،القوة العسكرية الرادعة مع القواعد العسكرية و التطور الإقتصادي لمنطقة الهلال الخارجي عندئذ يتم تحييد قوة المنطقة المركزية وتوسعها[2]

[1] – عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،42

[2] – المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول

اتسمت العلاقات الدولية منذ صلح واستفاليا بهيمنة منظومة مفاهيمية متكاملة تمحورت حول مفاهيم المساواة والسيادة وتوازن القوى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتركيز على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة القومية دون غيرها، فرغم أن العديد من الدراسات في العلاقات الدولية لازلت تعطي قيم لتلك النظريات الكبرى منها الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة التي تمثل التصور الوحيد لتفسير العلاقات الدولية لاسيما في المجال الأمني غير أن هذا التصور أنه ثبت فشله في مواكبة الظروف الدولية الجديدة لفترة الحرب الباردة تكيفا مع مستجدات البيئة الدولية.

الفصل الثاني:

التنافس الروسي - الأمريكي في منطقة المتوسط

تمهيد

تعتبر التغيرات في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة ذات الأثر على التوازنات الدولية منذ نهاية نظام الثنائية القطبية حيث تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الاقليمي والعالمي المتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الاقليمية، ما جعل الدول تعتمد ميكانزمات جديدة للحفاظ على مصالحها، فتعتبر المكانة على الساحة الدولية ضرورية لفهم الأسباب التي تدفع قوى مؤثرة وفاعلة لوضع سياسات معينة، فيمثل البحر الأبيض المتوسط ساحة للتنافس الجيو استراتيجي بين القوى العظمى خاصة في ظل فترتي قبل وما بعد الحرب الباردة، فيبدو واضحا أن التطورات الجيو سياسية في منطقة هي نتيجة التنافس الدولي عليها، باعتبار أن التحولات التي شهدتها المنطقة أفرزت فراغا أمنيا واستراتيجيا.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث يعالج من خلالها ما يلي:

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للمتوسط.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية في المتوسط.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط.

المبحث الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية للمتوسط.

تعتبر منطقة المتوسط من أهم المناطق الإستراتجية في العالم، وهذا لاعتبارها همزة وصل بين القارات الثلاثة ما أكسبته أهمية جيو استراتيجية، فقد لعبت المنطقة دور مستقطب للحضارات نظرا لحيوية المنطقة حيث تلعب دورا هاما في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية، البحرية، الجوية، وهذا ما ستتطرق إليه بالدراسة في هذا المبحث وهذا من خلال مطلبين: المطلب الأول الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وأما في المطلب الثاني الخصائص الاقتصادية والأمنية لحوض المتوسط.

المطلب الأول: الخصائص الجغرافية و الاقتصادية لحوض المتوسط.

1/ الخصائص الجغرافية لحوض المتوسط.

كان حوض البحر الأبيض المتوسط منذ القديم مهدا للعديد من الحضارات الإنسانية، كمصر الحضارة الفرعونية، بابل وبلاد ما بين الرافدين، الحضارة الفارسية، والفينيقية، قرطاجة ونوميديا في الشمال الإفريقي، الحضارة الرومانية والبيزنطية، إضافة الى الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية.[1]

يقع البحر الأبيض المتوسط بين جنوب أوروبا وشمال افريقيا وغرب أسيا مشكلا بذلك شبه مستطيل بين خطي عرض 46 و30 درجة شمالا وخطي طول 5,5 غربا و36 شرقا وتبلغ مساحته 2966000 كلم ²، ويعتبر البحر الأسود الذي يبلغ 508000 كلم² امتداد له ويبلغ طوله من الشرق الى الغرب حوالي 334 ميلا بحريا مشكلا الخط المستقيم جبل طارق، بيروت أما عرضه يتراوح بين 814 ميلا بين مضيقي الدردنيل التركي وميناء بور الصعيد المصري و410 ميلا بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية بالجزائر وعمقه 4600 متر وبحكم الطبيعة الجغرافية يكاد يكون مغلقا لولا مضيق جبل طارق وقناة السويس فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة اجمالية تفوق ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ويربط بين افريقيا اسيا أوروبا.[2]

عدد الدول الموجودة في حوض البحر الأبيض المتوسط 19 دولة ودولتين جزيرتين وفي قارة إفريقيا نجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، أما قارة أوروبا نجد كل من اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية، ألبانيا، اليونان، وفيما يخص قارة آسيا نجد كل من تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، فلسطين. والدولتان الجزيرتان هما قبرص ومالطا، وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية.[3]

---

[1] زكري مريم ، "**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية**"، مذكرة ماجيستر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010، ص ص.13-14.

[2] طبوش سفيان، "**الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة: حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017، ص، ص، 86.85.

[3] رابح زاوي، "**بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة الماجيستر، جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص. 101.

يتميز المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهمية الجيو استراتيجية بوجود نقاط الخناق التي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية ما يكسبها أهمية عند رجال الاستراتيجية البحرية وذلك من خلال مضيق جبل طارق والبوسفور، الدردنيل وقناة السويس، مضيق صقلية ومسينا وأوترا نتو، كما تتسم المنطقة بالتنوع والتعدد في اللغات والأديان.[1]

كما أنّ هناك مقولة شائعة تؤكد على أن المجموعة الجيو سياسية المؤلفة من منطقة المتوسط والتي تتقاطع مع مجموعة أوروبا ومجموعة العالم الإسلامي لطالما شكلت منذ قرون طويلة منطقة احتكاكات وصراعات يبن العالم الإسلامي والعالم المسيحي، من المهم أن نصوب هذا الادعاء الذي من الواضح أن أطرافا مختلفة توظفه لأهداف إيديولوجية. [2]

بعد نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال جنوب وهذا ما أكدته أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهذا ما تنبأ به صامويل هنتغتون في حديثه عن صدام الحضارات. كما يعرف منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عبر إطلاق مشاريع مبادرات مختلفة منها سياسية، أمنية، اقتصادية ما تعكس الأهمية الجيو سياسية للمتوسط.[3]

2/ الخصائص الاقتصادية لحوض المتوسط:

شهد النظام الاقتصاد العالمي خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، تغيرات هائلة أثرت على تحديد الخريطة الجيو سياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، ميزها بالاتجاه نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبرى.[4]

---

[1] طبوش سفيان، **مرجع سابق**، ص، ص، 91.87.

[2] ايف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2010، ص، 40.

[3] وهيبة تيباني، "**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب**"، مذكرة لماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص، 56.

[4] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة، دار الفجر للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص، 23.

فإلى جانب الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط فانه يحتوي كذلك على ثروات استراتيجية مهمة خاصة منها الغاز والنفط ويعتبر المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية وتظهر أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاقتصادية من خلال دوره في العلاقات التجارية التبادلية على مستوى العالم حيث تعبر يوميا 220000 سفينة تجارية شحنتها تزيد عن 100 طن تقطع البحر الأبيض المتوسط في العام ما يعادل 30% من النقل البحري و28% من تجارة النفط العالمية وحوالي 370 مليون طن من البترول تعبر كل عام وبمعدل 250 الى 300 عبور السفن البترولية في اليوم، كما تعد الزراعة من بين القطاعات الاقتصادية المهمة في المنطقة المتوسطية وتسمى بزراعة البحر المتوسط وتشتهر بزراعة الحبوب، الخضروات، الزيتون، الموالح، أشجار النخيل.[1]

مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، قامت شراكة على أساس التعاون بين الدول المتوسطية مثل مسار برشلونة، 5+5، الاتحاد من أجل المتوسط. للعمل على النهوض وإنعاش اقتصاد الجنوب.

المطلب الثاني: الخصائص السياسية والأمنية لحوض المتوسط.

1/ الخصائص السياسية لحوض المتوسط.

مع مرحلة الكشوفات الجغرافية عبر الأطلسي و الهادي كانت لها تداعيات سلبية على الفضاء المتوسطي بحيث فقد الكثير من أهميته و ساد في المنطقة نوع من الركود و التخلف الى غاية القرن 19 و حدوث تغيرات سياسية هامة على سواحله الشمالية (تبلور صورة الدولة الوطنية) في المقابل عرفت الدول الأوروبية الجنوبية المشاطئة للبحر المتوسط وحدتها السياسية و في المقابل بقيت الدول العربية تسودها التخلف و التبعية و القابلية للاستعمار بتعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي ما سمح بكون المنطقة عرضة للأطماع الأوروبية و خصوصا مع انهيار الإمبراطوريات العثمانية مع التقدم التقني الذي عرفته أوروبا بعد الثورة الصناعية.[2]

---

[1] سليمة بن حسين، "**الأبعاد الأمنية لسياسية الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2012/2004** "، مذكرة ماجيستر، جامعة : الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص، ص، 32،33.

[2] – Yves Lacoste , **Géopolitique de la Méditerrané**. Opcit .P. 15.

يعتبر المتوسط مجالا واسعا للمناورة بين ضفتيه (جنوب غرب أوروبا و شمال غرب إفريقيا و الأطلسي و الحوض الشرقي و من ثم المحيط الهندي).فدول غرب المتوسط الأوروبية لها اهتمام خاص بالمنطقة و بكل الأحداث و التطورات التي تفرزها الظروف و تداعيات المصالح.أمن أوروبا و استقرارها وازدهارها يستند أساسا على أمن واستقرار المنطقة خصوصا مع اعتبار أن دول غرب المتوسط الأوروبية و منذ زمن بعيد تحاول دائما أن تكون المحور في تسيير أحداث المنطقة المتوسطية سواء على المستوى الجغرافي الضيق أو الجيوسياسي الموسع ، مستخدمة بذلك قوتها العسكرية في المد الإمبريالي ما أنتج تخلف و تبعية الضفة الجنوبية.[1]

إلا أن بعد نهاية الحرب الباردة و ما أفرزته من فراغ استراتيجي في المتوسط و صعود التهديدات الجديدة ذات الأبعاد الأمنية التي شكلت خطرا على المنطقة ما زاد من إدراك هذه الدول للأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط بالتالي الدفع نحوى اعتماد مقاربات جديدة للتعاون مختلفة لما كانت عليه أثناء الحرب الباردة ، مبادرات و سياسات و آليات تعاون استجابة لمطالب وانشغالات الدول الشريكة في الفضاء الجيوسياسي .مشاريع تعاونية وأمنية كنتيجة لتسارع الأحداث و التطورات في المنطقة تخفيفا لتوترات دول جنوب المتوسط.

تتضح لنا المساعي الاوروبية لتحقيق أمنها واستقرارها فبعد سقوط الإتحاد السوفييتي و تراجع التنافس الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي و الغربي بقي التنافس على المتوسط بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حيث ينظر للمتوسط من خلال دوره في المجالات العسكرية و الاقتصادية و الثقافية.

– النظرة الأمريكية :تحصره في أنه فضاء إستراتيجي لنشر القوى و هو فضاء استراتيجي أوروبي .

– النظرة الأوروبية فتعتبره جسر ممتد على إفريقيا.

–النظرة الروسية :فالمتوسط بالنسبة إليها امتداد للنفوذ و ملاصق للبحور الأخرى(الأسود و بحر قزوين).

– النظرة العربية : أدرجته في إطار المسلك الدائم الممتد من باب المندب و المحيط الهندي.

[1] – عبد اللطيف ظريف، **البحر المتوسط في العالم المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص.18.

– النظرة الإفريقية:معبر ملغم لا يسمح بمرور الأشخاص.[1]

إن للبحر الأبيض المتوسط ثلاث ضفاف لها عمقها الإستراتيجي و القومي و الثقافي و الحضاري فالضفة الشمالية المتمثلة بالجانب الأوروبي بعمقها الثقافي و الحضاري و العقائدي، و امتلاك هذه الدول العضوية في الإتحاد الأوروبي.أما بالنسبة للضفة الجنوبية فلها العمق الإفريقي ,بينما الضفة الشرقية من المتوسط بعمقها الآسيوي ثقافيا و حضاريا و عقائديا.[2]

يعتبر المتوسط فضاء جيوسياسي واستراتيجي متميز جدا عن بقية الفضاءات الأخرى ,إذ تحمل شعوب المنطقة لتاريخ مشترك ميزه الصراع الاستعماري ، وانفراد المنطقة بالفرق الشاسع سواء المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

2/ الخصائص الأمنية لحوض المتوسط.

إنّ الأهمية المركزية لحوض البحر الأبيض المتوسط جعلت من قضية الأمن قضية محورية، وهذا راجع بالدرجة الأولى الى إدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا في البعد الداخلي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع أو البعد الخارجي وحماية الحدود، بل أصبح يتسع ليشمل المحيط الجيو سياسي للمجموعات الإقليمية والدولية، ما أنتج تأثير متبادل بين الدول المتوسطية فأصبح الهاجس الأمني يسيطر على العلاقات بين الشمال والجنوب وعلى التوجهات الأوروبية تجاه الدول الجنوب، فتعرف المنطقة المتوسطية مجموعة من القضايا الأمنية تهدد الأمن والاستقرار فيها على رأسها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، القضية القبرصية بين تركيا واليونان، قضية الصحراء

[1] – ليندة عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ، (ب.ب.ن) ، دار إبن بطوطة للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص .39.

[2] – Fermand Braudel, « **Les Espagnols et l'Afrique du Nord du 1492 à 1577** », Revue Africaine, N° 69, Année 1928.p 198.

الغربية، قضية الأزمة اللبنانية، مشكلة الأقليات، المشاكل المتعلقة بالمياه، ما ينعكس على أمن واستقرار المنطقة. [1]

اضافة الى قضية الارهاب الدولي الذي ظهر هذا المصطلح مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الارهاب الجديد وقد احتلت الظاهرة مكانة هامة ضمن الدراسات الأمنية الجديدة فقد استغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها الدول جنوب المتوسط من فقر وحرمان واللاعدالة في توزيع الدخل والثروة، عدم احترام حقوق الانسان اضافة الى استبداد أنظمة الحكم فيها من أجل زعزعة استقرار هذه الدول وكان سلاحها في ذلك الارهاب الذي انتقل من اطار قومي ضيق الى اطار أكثر شمولية وعابر للأوطان والقارات كما شكلت أحداث 11 من سبتمبر نقلة نوعية في نمط الارهاب، حيث انتقل من ارهاب داخل الدولة الى ارهاب خارج الدولة، اضافة الى الظاهرة الارهابية نجد ظاهرة أخرى تتعلق بالمجال التسلح وهي ظاهرة أسلحة الدمار الشامل وهذا بالنظر الى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها وتأثيراتها الزمانية والمكانية وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثروة التكنولوجية العلمية، والسيناريو المخيف أكثر هو احتمال حصول التنظيمات الارهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية بالإضافة الى خطر امتلاك بعض الدول التي توصف بالمارقة لهذه الأسلحة وتهديدها لأمن واستقرار المنطقة، كما تشهد المنطقة المتوسطية ظاهرة أخرى من ظواهر التوتر الأمني فيها وهي ظاهرة فشل الدولة وهي مرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي الى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار، بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية، وأصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من اضطرابات في جميع الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطية، وبعد أحداث 11 سبتمبر أصبح الحديث عن ظاهرة الجريمة المنظمة فقد تطورت هذه الظاهرة في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول كنتائج للعولمة والثروة التكنولوجية ومثل هذه النشاطات ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة التي تعاني من عجز للرقابة على الحدود فهي متعددة الناشطات في مواد محظورة

[1] رتيبة برد، "**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008، ص، ص، 6.50.

كالتهريب المخدرات، الأسلحة، النساء، المهاجرين غير الشرعيين، وانتشار الدول الضعيفة والفاشلة أدى الى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الارهاب والجريمة المنظمة والتفاعل بينهما في العديد من الدول، ونجد أيضا تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية وذلك ما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن في المنطقة باعتبارها رهانا أمنيا حيث ينظر للمهاجرين تهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، ويمكن التخفيف منها من خلال العمل المشترك بين الدول المنطقة.[1]

وما يمكن الإشارة إليه كذلك هي قضية الفدية ودفعها للجماعات المتعلقة بعمليات الاختطاف في دول جنوب المتوسط، فإن التعامل مع المفهوم في حد ذاته يعتبر مشكلة أمام إدراك قضية الاختطاف والقرصنة كمهدد أمني في هذه الدول، ومنه فإن دفع الفدية للجماعات الإرهابية في نظر الدول الأوروبية مرتبط بالأمن الاجتماعي وحماية الأفراد كمرجعية أساسية للأمن الأوروبي، أما الدول التي تقع فيها حوادث الاختطاف ترى في الفدية مصدر تمويل للجماعات الإرهابية، وهنا يتضح الاختلاف الواضح في إدراك مفهوم الأمن بين الشمال والجنوب وكيفية التعامل معه، فان هذا الوضع يمكن إرجاعه الى الفجوة الفكرية وغياب الثقافة الأمنية المشتركة بين الفواعل في منطقة المتوسط، فعدم الاشتراك في وضع مفاهيم وتأسيس منطلقاتها بين الفواعل في منطقة المتوسط يؤثر في عدم الاتصال الجدي والتعامل الحقيقي في إطار رسم ملامح بناء نظام أمني إقليمي في المتوسط تشارك فيه كل الفواعل، إن النزاعات في المنطقة المتوسطية لها جذورها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وحتى النزاعات المرتبطة بالبقاء وهي في مجملها إن اجتمعت في فترة واحدة تشكل مصدر جمود في العلاقات بين الفواعل في منطقة المتوسط، لهذا يجب التنبيه الى خطورة استمرار هذه النزاعات على الأمن في المتوسط، والانعكاسات الأمنية الخطيرة التي تصيب في كل مرة محاولات ربط فواعل المنطقة في إطار نظرة شاملة للأمن.[2]

---

[1] جويدة حمزاوي،" **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010، ص، ص، 79.74.

[2] عزيز نوري، "**الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**"، مذكرة ماجيستر، جامعة :الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص، ص، 236.233.

كما أكدت أطروحات البرادايم البنيوي في الدراسات الأمنية من خلال إسهامات مدرسة كوبنهاجن التي تعتبر المتوسط بأنه مركب أمني؛ بمعنى أن الدول المحيطة بالمتوسط لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن جنوب–جنوب يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثر نهائيا على الأمن شمال–جنوب خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا ما يؤكد التفسير الإقليمي المتعدد حيث يعتبر المتوسط كشبكة من علاقات متعددة المستويات بين أقاليم مختلفة، واعتبرت هذه المدرسة أن التحليل بين الإقليمي أفضل وسيلة تحليلية لفهم الواقع المتوسطي.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية الأمريكية في المتوسط.

اهتمام روسيا بالفضاء المتوسطي راجع لأهمية المنطقة في الساحة الدولية واشتداد المنافسة حولها من قبل القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفع بروسيا للدخول في غمار المنافسة على هذه المنطقة، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا، حيث سنتناول في المطلب الأول: المنطلقات السياسية والعسكرية الروسية تجاه منطقة المتوسط أما في المطلب الثاني: المنطلقات الاقتصادية الروسية تجاه منطقة المتوسط.

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الروسية الأمريكية في المتوسط

1/ الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الروسية في المتوسط.

أ/ الاستراتيجية الاقتصادية الروسية في المتوسط.

بما ان المتوسط يعد فضاء جيو سياسيا ذا طابع عبر قاري فهو يكشف عن إحدى خصائص التنافس عن طريق إفراز وإظهار القوة والتعبير عنها من خلال مختلف السياسات، إذ تخترق هذا المجال استراتيجيات دولية وإقليمية وتحت إقليمية موجهة بالأساس للتنافس

[1] ليندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،2011، ص، 44.

حول امتلاك مواقع متقدمة في التفاعلات الإقليمية التي تتيح لهذه الدولة أو تلك دورا أكبر في التفاعلات الدولية المتزايدة أن تأمين سياستها إزاء المنطقة.[1]

سنة 2007 أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن تجربة احتلال أفغانستان والعراق تفرض على الدول الغنية بالنفط امتلاك دفاعات عسكرية قوية، كانت هذه إشارة الى القلق الذي يعتري الروس من مستقبل الصراع على المواد الأولية ومن احتمال محاصرة روسيا عسكريا بعدما بدأ تنفيذ خطط السيطرة على مناطق وجود النفط والغاز والممرات التي تؤمن وصول هذه المواد الى المستهلكين.[2]

فوفقا لتقرير لوكالة المخابرات الأمريكية التابعة للوزارة الدفاع الأمريكية في سبتمبر 1981 المقدمة الى اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونجرس الأمريكي، فان روسيا سوف تظل أكبر بلد منتج للنفط الخام وبلدا مصدرا له ما سيمنحه القدرة على التأثير السياسي ومن تقليل مصالح الغرب .[3]

فروسيا اليوم تستغل مواردها الطبيعية الضخمة للتأثير على الدول المتوسطية، وهي تربط عودتها إلى الساحة الدولية من خلال احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز، فهي تضغط من خلال الطاقة ووسائل الإمداد للإبقاء على نفوذها في الدول المحيطة بها، أي تلك الدول التي شكلت فيما مضى الاتحاد السوفياتي، وكذا الدول التي تعتمد بصفة موسعة على الطاقة الروسية.[4]

لقد أدركت موسكو أن الخلافات القائمة بين دول الأوبك، وما رافق ذلك من انتقادات من قبل الدول الأعضاء لاستراتيجية الأسعار الضعيفة التي فرضت من قبل السعودية منذ سنتين، يمكن أن تلعب لصالحها. واتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الأوبك والدول غير الأعضاء في السابع من ديسمبر 2016، اعتبر أنه جاء نتيجة مفاوضات بين موسكو والرياض، لكن روسيا لم تتمكن حتى الآن من انتزاع الشوكة

---

[1] شكلاط وسام، "**الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000الى2014.دراسة حالة جنوب المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص.169.

[2] ناصر زيدان، **مرجع سابق**، ص.266.

[3] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982، ص.ص.74.73

[4] شكلاط وسام، **المرجع سابق**، ص. 175.

الاقتصادية من قدمها بحكم أن العقوبات المفروضة عليها لا تزال سارية المفعول. ورفعها عنها هي من أهدافها في 2017.[1]

عملت روسيا على الاستعانة بالجغرافيا في تفادي بعض الأزمات الاقتصادية، حيث عملت على بناء خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول حيث اقترحت شركة غاز بروم بديلين للأنابيب الغازية، أولهما جنوب بحر البلطيق يربط روسيا بألمانيا، والثاني عبر أوروبا الجنوبية بلغاريا، صربيا، اليونان وإيطاليا. ونشطت روسيا دبلوماسية أنابيب والتي تقوم على التخلص من وجود الكثير من الفواعل الجيو سياسية التي تمارسها هذه الأخيرة على الأسواق الطاقوية وتعد أوروبا محور هذه السياسة شمالا عبر البلطيق، ولكن جنوبا عبر المتوسط فإن أي اضطراب استراتيجي في جنوب المتوسط يزيح عن روسيا مكانتها الآمنة في تصدير الغاز، ونوعت روسيا مشاريع أنابيب نقل غاز عديدة ، منها مشروع روسي مع اليونان عام 2008 وهو أنبوب غاز بورغاس ألكسندر بوليس، عده الرئيس "فلاديمير بوتين" أساسيا في تنافسية أسواق الطاقة في جنوب أوروبا، كما أعلنت روسيا عام 2008 عن رغبتها من في إخراج من منظمة أوبيك للغاز، وعدها ملاحظون ردا روسيا على الفرنسيين الذين اقترحوا المشروع الاقتصادي الاتحاد من أجل المتوسط.[2]

إن انضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية يعد أحد المرتكزات التي ستدفع الى زيادة التنافس في العلاقات الأمريكية الروسية، إذ أن انضمام روسيا الى المنظمة سوف يزيد من قدرتها على المنافسة في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية

---

[1] بوعلام خبشي، **الظل الروسي يخيم على الأحداث الدولية في 2016**، نقلا عن فرانس 24 على الرابط التالي:
http://www.france24.com/ar/20161222-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9% تاريخ الاطلاع:2017/12/01، على الساعة: 10:13

[2] شكلاط وسام، **المرجع سابق**، ص.ص. 178.177

مع الولايات المتحدة بشكل خاص، ولهذا تحاول الولايات المتحدة عرقلة انضمامها ما سيزيد من مجالات التنافس في العلاقات الأمريكية الروسية في المستقبل.[1]

ب/ الإستراتجية السياسية الروسية في المتوسط.

اعتمدت روسيا إعادة هيكلة مصالحها في المنطقة العربية وهذا بتأمين حدودها الجنوبية ومنع أي نزاعات في المنطقة قد يكون لها أثر سلبي على أمنها القومي، وجذب المساعدات والاستثمارات العربية في التغلب على أزمتها الاقتصادية، إضافة الى تنشيط تجارة السلاح في المنطقة.[2]

فعادت روسيا الى الساحة الدولية لترسم حدودها الجيو سياسية وأهدافها في إطار عقيدة سياسية خارجية وأمنية وعسكرية معينة وحددت الوسائل اللازمة لبلوغها فلموسكو مصالحها التي يجب أن يعترف بها الغرب وهي ليست تابعة للولايات المتحدة ولا للناتو. سعت إدارة "فلاديمير بوتين" الى تأسيس القدرات الإستراتجية القومية الروسية كما نشطت في قضايا سياسة إقليمية ودولية لتجر الغرب الى الاعتراف بأن لا غنى له عن روسيا، فأرادت انتهاج سياسية ناشطة تحمي أمنها القومي وتحفظ هيبتها وتعزز منزلتها، وتمكن دورها كقوة كبرى وتوسع مصالحها الاقتصادية فكان عليها إتباع إستراتيجية المسارات المتعددة المتداخلة لتحقيق تنمية اقتصادية قومية لتكون قاعدة لقوة إستراتيجية وجيو سياسية مع العمل على إعادة هيكلة العلاقات الدولية من خلال نظام توازن القوى المتعدد الأطراف يقوم على الأمن الجماعي والتزام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لا الأحلاف والسعي الى أن تكون قوة مركزية كبرى لا يمكن تجاهلها في إدارة النظام الدولي وتدبير العلاقة الدولية، والى انتهاج مقاربة براغماتية واقعية ناشطة في مناطق تستطيع روسيا أن تؤدي فيها دور الطرف الأساس.[3]

---

[1] طارق محمد ذنون الطائي، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، نوفمبر 2012، ص.ص.262.261.

[2] بوالريب محمد الصالح، "**سياسية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008، ص، ص، 97.96

[3] كاظم هاشم نعمة، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص، ص، 27.26

فيمثل البعد الأمني لوحدة روسيا الاتحادية وسيادتها واستقلالها الدافع الأول للنشاط الروسي في المنطقة، إضافة إلى الاعتبارات الجيو سياسية لقوة كبرى تسعى إلى استعادة هيبتها ومكانتها العالمية، وتحاول روسيا تحقيق ذلك عن طريق تطوير علاقات التعاون الثنائية مع الأقطار العربية كلما سنحت لها الفرصة، وتعزيز التعاون المؤسسي الإقليمي من خلال التنظيمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية باعتبار بعض الدول العربية المتوسطية تنتمي إلى الجامعة حيث رحبت موسكو بقرار جامعة الدول العربية في سبتمبر 2014، فترتبط النظرة الروسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالأبعاد الأمنية الجديدة التي تعرفها هذه المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فبعد أن استرجعت توازنها بفعل سقوط الاتحاد السوفيتي فهي تتحرك ولو بطيئا لاسترجاع مكانتها وهيبتها في المنطقة، فالاستراتيجية الروسية في المنطقة المتوسط يمكن استنتاج بعض نقاطها من خلال تحليل بعض الخطابات والتصريحات المتوالية للمسئولين السياسيين والعسكريين، كوزير الخارجية ووزير الخارجية ووزير الدفاع وغيرهم، كذلك من خلال الزيارات الرسمية وغير الرسمية التي يقوم بها القادة الروس إلى المنطقة من جهة لتطمئن حلفاءها بتواجدها ودعمها لهم ومن جهة أخرى حتى تشعر الأطراف الأخرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بتواجدها الفعلي في المنطقة، وحتى تؤكد هذا التوجه الجديد قامت روسيا في شهر جانفي 2008 بأكبر استعراض عسكري له في عرض البحر المتوسط.[1]

تسعى روسيا لاستغلال إمكانياتها في مجال الطاقة خاصة الغاز باعتبارها تملك أكبر مخزون عالمي من هذه المادة لربط علاقات مع دول جنوب المتوسط من جهة بهدف ضبط أسعار هذه المادة وكيفية تسوقيها، ومن جهة أخرى تسعى لان تبقى دول أوروبا الغربية تابعة لها في يدها لتوظفها في علاقاتها السياسية، خاصة أثناء الأزمات كالأزمة الأوكرانية، روسيا أصبحت لا تفوت أي فرصة من أجل التعبير عن رفضها للسياسة الأمريكية في المنطقة، حتى وإن كان هذا الرفض لا يزال ضعيفا وغير مستقر على أرض الواقع، غير أن مواقفها غير المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصا سوريا، القضية الفلسطينية وكذلك فيما يخص القوات الأمريكية المنتشرة في حوض المتوسط، وهو الأمر الذي يؤكد الإرادة السياسية

[1] جلال حدادي، "**الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص.116.

للقادة الروس للعودة بقوة كفاعل رئيسي إلى الساحة الدولية بما فيها المنطقة المتوسطية، تعتمد الإستراتجية الروسية في المنطقة على محاولة منع احتواء الولايات المتحدة الأمريكية للمتوسط وذلك من خلال تطويق الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، ومن أجل بلوغ هذا الهدف تنتهج أسلوبا دفاعيا يتمحور حول تأمين أمنها من الجنوب خاصة فيما يتعلق بحماية حدودها والولوج إلى المياه الدافئة عن طريق مراقبة المضايق كالبوسفور والدردنيل، بالإضافة إلى تعميق وتأمين حرية الملاحة وحركة التجارة مع الدول المتوسطية بما يكفل الحفاظ على المصالح الروسية، وبناء على تقدم يبرز بأنّ القادة الروس يفكرون دائما حول دائرة النفوذ والسيطرة، ويطمحون لأن يجعلوا بلدهم أكثر تأثيرا سواء في فضائه الإقليمي والعالمي.[1]

قاوم الروس ظاهرة الحراك العربي أو بما يسمى بالثروات الربيع العربي فرأوا أنها نتيجة عوامل داخلية دخلت عليها عوامل خارجية مع تطور الحوادث، وأنها تطور اجتماعي نضج فأنشأ بيئة جديدة لحركة السياسية الخارجية الروسية وأنها حالة عدم استقرار اجتماعي سياسي عبدت الطريق أما الهيمنة الإسلامية، فروسيا تخشى أن يزعزع الربيع العربي في المنطقة وأن يضيع عليها فرصها الاقتصادية وصفقات السلاح، فالموقف الروسي في سورية امتداد خارجي لسياسية ايجابية ناشطة على مستويات مختلفة في حرم الأمن الروسي وهو إعادة روسيا الى الساحة الدولة فهي لا تعارض تغير النظام الحاكم لكنها تعارض الطريقة التي اختارها الغرب ومن يواليه في المنطقة لتحقيق ذلك، وترى أن الهدف الأمريكي من التغير والمطالبة بالتدخل الخارجي هو الهيمنة على المنطقة وتطويق روسيا إقليميا، وهذا لا يختلف عن الاقتراب من الحرم الأمني الروسي المباشر للضغط على روسيا في الجبهة الغربية كما يرى الروس أن تغير رأس النظام السوري كما حصل في العراق ومصر وليبيا واليمن يفضي الى حال من الفوضى وعدم استقرار وهذا يضر بالمصالح الروسية، يرى صناع القرار الروسي أن ما يجري في العالم العربي عموما وفي سوريا خصوصا سياسية إستراتيجية أمريكية غربية هدفها إضعاف روسيا من خلال تصدير الإسلاموية والجهادية الى الشيشان وشمال القوقاز ووسط أسيا وما الحرب في سورية الى مخطط خارجي بدأ قبل عامين من اندلاع العنف، فقررت موسكو انتهاج سياسية ناشطة ايجابية في سوريا لأن

[1] **مرجع نفسه**، ص.117

الموقف من الأزمة السورية يوجد فرصا أكبر ومجالات أوسع لحركة خارجية روسية لا تتيحها قضية أخرى في المنطقة، فالأزمة السورية فتحت أمام موسكو أفق التفاوض مع القوى الإقليمية الكبرى كإسرائيل، تركيا، إيران السعودية.[1]

يقيد دور روسيا في الأزمة السورية سعي الولايات المتحدة الى تعزيز هيمنتها الإقليمية فأن تراجعت موسكو عن دعم النظام السوري فأن الولايات المتحدة هي من سيحدد نتائج سقوطه، فالأزمة السورية أتاحت لروسيا أداء دور متعدد الأوجه المدافع عن مبدأ السيادة الوطنية وعن ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمرشح لبناء ائتلاف يضم قوى ودولا ترفض نهج التدخل الأميركي –الغربي، وصانع مبادئ التدخل الدولي المسلح مع العلم أن روسيا هي صاحبة حق النقض في مجلس الأمن، فتذرعت روسيا بالأزمة السورية لترفع درجة وجودها البحري في المتوسط من دون أن يفسر ذلك بأنه منافسة للولايات المتحدة في منطقة شديدة الأهمية على المستوى الجيو سياسي.[2]

لم يكن باستطاعة روسيا للوصول الى بحار الغرب عبر البلطيق ولهذا بحثوا عن بديل في الجنوب عبر البحر الأسود ومنه الى البحر الأبيض المتوسط وحاولت استغلال صراعات البلقان بأن يكون لها منفذ بحري أخر على المتوسط عبر المضايق التركية وذلك عبر توسيع حدود بلغاريا بعد حرب عام 1877، ثم حاولت توسع نفوذها في أقصى الشرق نحو الجنوب لتصل الى المياه الدافئة لكن تصدت لها اليابان عام 1905.[3]

بعودة الصراع بين الشرق والغرب على صورة مصغرة إبان أحداث جورجيا 2008 وعودة العافية الى الاقتصاد الروسي حصل شكل من أشكال الحرب الباردة المحدودة أو ما يمكن تسميته باستنهاض روسي، بدأت موسكو بتنفيذ خطة تعيد إليها مكانتها الدولية وحضورها العسكري فقام وزير الدفاع الروسي "يوري بالوفسكي" بزيارة الى سوريا ووقع مع

[1] كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.ص 47.43.

[2] كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.ص 51.47.

[3] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم والناشرون، ط1، 2013، ص، ص، 46.44

وزير الدفاع السوري اتفاقية تهدف الى تطوير قاعدة طرطوس العسكرية والقيام بأعمال تعميق المرفأ الذي تعتمده القوات الروسية كمحطة وحيدة في مياه البحر الأبيض المتوسط.[1]

لا حليف استراتيجي لروسيا في الوطن العربي غير سورية، فهي لا تتعجل لوضع حد للأزمة السورية بل تنتظر حتى تنضج تسوية لن تكون فيها خاسرة في معادلة صفرية فسورية هي البوابة الروسية الى العراق وإيران ومن خلالها تستطيع روسيا أن تكسر الرمح الشرق أوسطي من وسطه من خلال إبرام تفاهم أو تعاون أو ائتلاف أو تحالف يضم إيران والعراق والنظام السوري وحزب الله، فلسورية صلة بالاستراتيجية الروسية في المتوسط فلقاعدة طرطوس البحرية قابلة للتحديث وملائمة لعرض القوة الروسية في الأزمات ومراقبة البحرية الأمريكية والأوروبية وخطوط النقل البحري للطاقة عبر قناة السويس وفي حال سقوط النظام السوري لن تجد روسيا ميناء أو قاعدة بديلة في ظل رفض النظام العالمي الجديد تقديم تسهيلات بحرية لروسيا التي شرعت في تحسين قدراتها البحرية، فتصمد في سوريا لأنها فرصتها الأخيرة لوجودها أمنيا وعسكريا في منطقة والبحر المتوسط ومن دون قاعدتها في طرطوس تصبح قوة بحرية عائمة.[2]

تتمثل ركائز سياسة روسيا ومصالحها العليا في موضوع المياه الدافئة فكانت تعتبر دائما أن أمن الممرات المائية من الركائز الاستراتيجية في سياستها الخارجية وهي لا تتساهل في أي إخلال يمكن أن يعرض استقرار هذه الممرات للخطر، فأكثر من 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر هذه المياه.[3]

2/الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط.

أ/ الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في المتوسط.

1/مشروع إيزنستات:

لتتمكن الولايات المتحدة من كسب ثقة الأطراف العربية في حوض المتوسط اتبعت سياسة المساعدات المالية والتي كان من أبرزها مشروع إيزنستات سنة 1998. ومن هنا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.ص.260.261.

[2] كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق**، ص.ص.53.67.

[3] ناصر زيدان، **مرجع سابق**، ص.ص.269.271.

بدأت تتشكل ملامح السياسة الأمريكية في المنطقة و تحديدا في جوان 1998 تاريخ عبر مشروع شراكة يحمل اسم "ستيوارت إيزنستات". حيث اسند دور أساسي للقطاع الخاص مع إجراء وتحقيق الاندماج المغاربي، وقد تم إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر في يوليو 2001 ، وتونس 2002، و تسعى المغرب لإبرام اتفاقية للتبادل الحر.[1]

تعتبر مبادرة إيزنستات أحد أطر الشراكة الاقتصادية الهامة التي برزت في سياق إعادة انتشار الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، حيث أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية في نهاية التسعينيات "ستيوارت إيزنستات" 16 جوان 1998 بتونس، وقد أكد "ستيوارت إيزنستات" أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي تكثيف مبادلاتها مع الجزائر، المغرب وتونس. وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضا في مضاعفة استثماراتها في هذه البلدان عن طريق وضع إصلاحات واسعة، جاءت هذه المبادرة بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الأورو–مغاربية ثم تلقت الجزائر أول اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة في 08 نوفمبر 1998 بمناسبة زيارة رسمية لايزنستات الى الجزائر.[2]

مشروع إيزنستات يرمي الى تطبيع التعاون الاقتصادي بين دول شمال إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في المنطقة، إلا أنه لا يحمل مساعدات مباشرة لدول شمال إفريقيا ترتكز مبادرة إيزنستات على أربعة محاور أساسية يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان منطقة المغرب العربي تتمثل كالاتي:

*دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.

---

[1] "واقع المنطقة المغاربية في ظل الإستراتيجيتين" في: https://www.politics-dz.com/threads/uaqy-almntq-almgharbi-fi-zl-alstratigitin.361/، تاريخ الاطلاع: 2017/09/19، على الساعة: 11:24

[2] التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني على المغرب العربي" في: http://arwah-motamarida.ahlamontada.com/t5364-topic، تاريخ الاطلاع: 2017/09/25،على الساعة: 11:10

*العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.

*إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.

*تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية.[1]

ب/الإستراتجية السياسية الأمريكية في المتوسط.

بدأت تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحراك العربي أو بما يسمى بثورات الربيع العربي على أنها الفرصة التي يمكن من خلالها إعادة تشكيل العالم ولكن من أجل أن تبقى هذه القوى تحت تلبية الرغبات الأمريكية، مهيمنة على المناطق الاستراتيجية التي تخدم مصالحها، وبدأت تفضل واشنطن التحالفات الثنائية على التحالفات متعددة الأطراف التي قادتها في فترة القوة الأحادية ما بعد نهاية الحرب الباردة ، أي أن الولايات المتحدة بدأت تتجه نحو تطبيق نظام جديد يخدم مصالحها حتى ولو لم يخدم المصالح العالمية أو على حسابهم بخلف ما كانت تدعو له في الماضي[2].

فبرزت إلى الساحة مشاريع تقسيمية جديدة تقودها هذه المرة الولايات المتحدة انقلبا على اتفاقية سايكس بيكو التي هيأت المنطقة كوحدة تقف أمام النفوذين الأمريكي والروسي ، وهذه الاتفاقية لا تخدم المصالح الأمريكية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، فحملت وزيرة الخارجية الأميركية "كوندوليزا رايس" مشروع الشرق الأوسط الكبير وتارة يتم الترويج لمشروع آخر معدل مشروع الشرق الأوسط الجديد بالإضافة إلى مشاريع عديدة

[1] رتيبة برد، "**السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، ص.542

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **واقع جيو سياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب**، الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني،ط1، 2015، ص.ص.9.8.

كانت مصدر ثمين لمروجي نظريات المؤامرة بدلا من التركيز على أسباب الضعف بالداخلي وكيفية مواجهته[1].

1/مشروع الشرق الأوسط الكبير:

كانت بداية التطبيق الفعلي لهذه السياسة الاستعمارية، من خلال معاهدة سايس بيكو 1916، التي كانت ديباجتها في غفلة من الزمن العربي، ولم يكن مفهوم الشرق الأوسط يشير في حقيقته الى حيز جغرافي محدد بحد ذاته، ولا الى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، بل ارتكز في أساسه الى نظرة أوروبا الاستعمارية، وهكذا شاعت فكرة الشرق الأوسط، بعد نكسة حرب جوان 1967 على يد إسرائيل والدعم الأمريكي لها، أصبح مفهوم الشرق الأوسط يقتصر على مصر وفلسطين والشام، وصادف بعد تاريخ النكسة وانشغال الحكومات العربية لمهمة إزالة أثر العدوان في إطار قرار مجلس الأمن، الذي يشير فقط الى الحيز الذي تشغله الدول التي دخلت الحرب 1967.[2]

أطلق المشروع في 9 فيفري 2004 من قبل رئيس السابق للولايات المتحدة "جورج بوش" الابن وأعلن عنه من خلال التصريحات الرسمية ونشرت جريدة الحياة نص المشروع بتاريخ 13 فيفري 2004، وكانت "كونداليزا رايس" هي أول من هيأت صراحة لإعلان هذا المشروع من خلال جولتها الأوروبية في ديسمبر 2003 ومن باريس أعلنت أن الولايات المتحدة تعتزم تقديم مبادرة جديدة باسم الشرق الأوسط الكبير والأولوية السياسية الأمريكية الآن هي تحويل الشرق الأوسط الى ديمقراطيات على النموذج الأمريكي.[3]

أما بخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير، فقد استقبل القادة الثمانية يوم 9 جوان كل من رؤساء دول أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تقلص إلى شرق أوسط موسع ليشمل إفريقيا.[4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.10.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005،، ص.ص.46.43.

[3] إبراهيم محمد عزيز، **إشكاليات الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، السعودية: دار النشر رون، ط1، 2010، ص.67.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي ، **المرجع سابق**، ص.57.53.

ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية العربية للسنتين 2002-2003 اللذين حددا النواقص الثلاثة وهي: الحرية، المعرفة، تمكين النساء، ويتكون مشروع الشرق الأوسط الكبير من مقدمة وثلاثة عناوين، وبعد المقدمة تتوالى الإحصائيات المروعة التي تصف الوضع الحالي للمنطقة العربية بالكارثي وذلك كالاتي:

- مجموع إجمالي الدخل المحلي في الدول الجامعة العربية أقل من نظيره في إسبانيا
- 40% من العرب البالغين أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.
- من المتوقع أن يكون في المنطقة 25 مليون عاطل عن العمل بحلول سنة 2010م.
- يعيش ثلث العرب على مدخول دون الدولارين في اليوم.
- لا نشغل المرأة سوى 3.5% من المقاعد البرلمانية العربية.
- عبر 15% من الشباب عن رغبتهم في الهجرة ووجهتهم المفضلة البلاد الأوروبية.[1]

أدخلت الإدارة الأمريكية أساليب بعض الاستراتيجيات التي تبنتها ضمن أساليب سياستها الخارجية العامة من أجل خدمة مصالحها الأخرى وهذا ما يأثر سلبا على كفاءة تلك الاستراتيجيات علاوة على أن هذا النهج كان يفرض على الدول الحليفة لها أن تستجيب لأساليبها ما أثر على العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها كبعض الدول الأوروبية منها فرنسا التي لم تنسجم مع سياسة واشنطن تجاه الحلف الأطلسي وكذلك موقف بعض الدول في الأحلاف الأخرى، حيث ترى أن الأساليب الأمريكية الجديدة لا تحقق أهدافها بقدر ما تخدم السياسية الأمريكية، بل أنها في الكثير من الأحيان قد تعرضها الى أزمات سياسية على صعيد سياستها الداخلية والخارجية كما أن هذه الدول اقتنعت بأن السير مع الولايات المتحدة ف خطها السياسي الخاص يجعلها أسيرة سياستها وهذا ما يتعارض مع توجهاتها السياسية الخارجية، وهذا ما جعلها تفقد العديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم، وأن الأنظمة العربية غير مقتنعة بأسلوب التحالفات العسكرية.[2]

2/ سياسة الاحتواء:

---

[1] **مرجع نفسه**، ص، ص 60.61

[2] سليم حسني، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**، لندن، دار الإسلام للدراسات والنشر، 1992، ص.ص.162.161.

بعد إعلان عن مبدأ ترومان في جويلية 1947 بدأ العمل على مشروع مارشال، حيث نشر في جريدة الشؤون الخارجية مقالا مشهورا كان يتضمن تحليلا مناسبا لمصادر السلوك السوفييت من هذا المقال اشتهر تعبير الاحتواء الذي ظل يشكل أحد ملامح سياسية الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي لأربع عقود تالية.[1]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية من توجيه وإعلان استراتيجياتها الدولية والعالمية مع "جورج كينان" عام 1947 أولى هذه الاستراتيجيات والتي تركزت على نظرية الاحتواء والتي كان من أهم أسسها وقواعدها ومبادئها تكمن في مواجهة بالتهديد القادم من الاتحاد السوفياتي، ولقد سادت هذه الاستراتيجية في السنوات التي تلت فترة الحرب العالمية الثانية وصارت هي الاستراتيجية الرئيسية والمحورية في فترة الحرب الباردة وقد تعاملت هذه الاستراتيجية الماكرة مع العالم في فتره ثنائية الأقطاب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضد الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه، ولقد كان هدفها المحوري والرئيسي هو منع الاتحاد السوفيتي من توسيع قوته وتأثيره ليس فقط في نطاق الولايات المتحدة وحلفاؤها وإنما أيضاً على نطاق مجموعة الدول الحليفة معها. أيضاً ولدعم هذه الاستراتيجية قامت القوات الأمريكية بوقف عمليات التوسع والمد الشيوعي في كوريا وفيتنام كما قامت بدعم المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الجيش السوفيتي في فترة الثمانينيات، ولكن نجد أن هذا لم يكن سوى هدفاً يكمن في الحفاظ عن أمريكا وعلى مصالحها في كل بقاع العالم المختلفة[2].

المطلب الثاني: السياسات العسكرية والأمنية الروسية الأمريكية في المتوسط.

1/ السياسات العسكرية والأمنية الروسية في المتوسط.

الأسطول السابع

المعروف أن الوسيلة العسكرية هي الخيار الأخير الذي تلجأ إليه الدولة لتحقيق أهداف

---

[1] روبرت مكنمار، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة حمد حسين يونس، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص.33.

[2] فيصل أحمد عباس، **المرجع سابق**. فيصل أحمد عباس، "**إستراتيجية الاحتواء .. هي الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية في فترة الحرب الباردة**" في: **https://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81 تاريخ** الاطلاع: 2017/09/19، على الساعة: 23:15

السياسة الخارجية بعد الوسائل السياسية والاقتصادية، وتستخدم عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي للدولة.

لقد دخل الجيش الروسي في مرحلة كبيرة من التراجع الحاد خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث انخفضت الروح المعنوية للجنود الروس بالإضافة إلى تفاقم مشاكل التدريب والانضباط ونقص المعدات الحديثة وما يزيد الأمر سوءا الفساد المستشري في الجيش الروسي، والمثال الواضح عن هذا التراجع هو الهزيمة في اجتياح جورجيا 2008، فبالرغم من صغر حجم الخصم لم تستطع روسيا هزيمته وقد وصفت هذا "**خدمة أبحاث الكونغرس**" في أغسطس 2011 بأنه الفشل العملياتي الواسع النطاق للجيش الروسي.

كان من نتائج ذلك هو إعلان وزير الدفاع الروسي في أكتوبر 2008 عن إصلاحات عسكرية كبرى واسعة النطاق، كان الهدف منها إعادة تنظيم هيكلية الجيش وتسلسله القيادي، تقليص حجمه وإنشاء قوة متقدمة وعصرية وكفء وذلك بحلول عام 2020.[1]

وضع بوتين خطة محكمة لزيادة عدد القوات البري، حيث يرى أن المتطلبات الأساسية من القوات البرية وقوات الانزال الجوي هي قدرتها على العمل بفعالية مع مختلف أنواع أصناف القوات الأخرى وسرعة الحركة وجاهزيتها القتالية. هذا وتنوي السلطات الروسية تخصيص حوالي 81 مليار دولار لغاية 2020 لتنفيذ هذه الخطط، مع العلم أن برنامج التسليح الأساسي للقوات المسلحة الروسية لغاية 2020 يعادل حولي 625 مليار دولار. ويمكن الإشارة إلى نظرة بوتين وهي: أن روسيا تستعد لاستعادة دورها المحوري الدولي، هذا يتطلب قوة عسكرية رادعة، إضافة إلى رؤية إستراتيجية لا تقف عند حد إنتاج السلاح بل تتجاوزه الى ضرورة تطويره والإبقاء على جهوزية عسكرية دائمة ذات تنفيذية فائقة.[2]

منذ أفريل 2015 بدأت القوات الروسية تنتشر في الأراضي السورية،هناك العديد من التقرير التي تشير الى أن موسكو تتجهز لزيادة التعزيزات العسكرية المتصاعدة. فقد تم

---

[1] – مريم موسى رياض يعقوب، **تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية–الأمريكية خلال فترة أوباما وبوتين**، المركز الديمقراطي العربي، 05 اغسطس 2016، **على الموقع: https:// democraticac.de/ ?p=35126 بتاريخ الدخول: 2019/01/21 على الساعة: 10.40**.

[2] – المرجع نفسه.

إرسال عدد من الشاحنات التي تحتوي على الأسلحة التطورة الى نظام الأسد ، اضافة الى فريق التدخل العسكري وإرسال الوحدات السكنية الجاهزة الى قاعدة جوية قرب اللاذقية، في سبتمبر 2015 وصف الرئيس الروسي "**فلادمير بوتين**" الحديث عن جنود روس في سوريا بأنه "**سابق لأوانه**"، لكنه أكد أن روسيا تواصل مساعداتها الى سوريا من خلال تقديم التدريب والمعدات والأسلحة.[1]

روسيا منذ بداية الأزمة السورية وموقفها المؤيد للنظام،وإصرارها على الحل السياسي للازمة، غيرت الآلة السياسية بعد فشلها إلى الوسيلة العسكرية، فروسيا لها مصالح عسكرية و اقتصادية كبيرة في سوريا، إذ أن قاعدة طرطوس العسكرية في سوريا هي القاعدة الوحيدة خارج بلدان رابطة الكومنولث، وتتمتع بأهمية إستراتيجية بالغة في الحفاظ على وجود البحرية الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي تعد اكبر سوق لمبيعات الأسلحة الروسية في المنطقة وتبلغ المبيعات حوالي 4 مليارات دولار سنويا، بالإضافة إلى العلاقات التجارية[2].

في 30 سبتمبر 2015 بدا سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية للأراضي السورية بعد طلب من الرئيس السوري الأسد دعما عسكريا من موسكو و موافقة الاتحاد الروسي على تفويض بوتين استخدام القوات المسلحة خارج البلاد، فبعد دخولها عسكريا في سوريا أنشأت قاعدة جوية في حميميم في اللاذقية، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس.

في ضوء التطورات العسكرية الروسية في سوريا، وما أعقبته من تطورات ميدانية صبت في صالح الأسد مما أدى للتراجع العسكري للمعارضة السورية.

ويعود بروز هذا الدعم العسكري إلى عام 2013 حيث شهد مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط استمرت من 19 يناير إلى 29يناير 2013 م، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية

---

[1] – مريم موسى رياض يعقوب، مرجع سابق.

[2] – موقف روسيا من الأزمة السورية ...حدث تحولأم لم يحدث؟ الموقع:

ww.alanba.com.kw/ar/Arabic –internationa–news. بتاريخ التصفح: 2019/01/19 على الساعة: 13.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتى، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية و 3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق, وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سوريا[1].

استمر الدعم العسكري الروسي للنظام إلى أن جاء عام 2015 وشهد خطوة إضافية في تقديم الدعم العسكري للنظام السوري حيث في 22 سبتمبر قامت روسيا بتقديم أسلحة عسكرية" نوعية "للقوات السورية ,وتم تسليم الجيش السوري خمس طائرات مقاتلة, وكذلك طائرات استطلاع ومعدات عسكرية , ثم في خلال هذا العام تم موافقة مجلس الاتحاد الروسي على منح" بوتين "تفويضاً بنشر قوات عسكرية في سوريا وذلك رداً على طلب الأسد مساعدة عسكرية من موسكو وهذه القوات العسكرية تتضمن القوات الجوية وليس البرية, وبعد ساعات من الموافقة بدأت المقاتلات الروسية في 30 سبتمبر 2015 م في استهداف مواقع عسكرية تابعة لتنظيم" داعش "في سوريا وتم بها إصابة مخازن للأسلحة والذخائر وآليات عسكرية تابعة ل"داعش "وكذلك مراكز قيادته في المناطق الجبلية وتدميرها بالكامل[2].

وكان الرئيس بوتين قد أوضح أن تنظيم" داعش "الإرهابي أعلن معاداته لروسيا منذ زمن لذلك يجب عليه مكافحة الإرهاب بطريقة وقائية واستباقية ومجابهة وتدمير المسلحين والإرهابيين وعدم الانتظار حتى يأتوا إلى بيوتنا,لذلك بلغت الضربات الروسية أكثر من 9400غارة خلال شهر ونصف شهر,فوفقاً لبيانات وزارة الدفاع الروسية, قامت روسيا منذ بدء الغارات الروسية في 30سبتمبر 2015 وحتى منتصف نوفمبر بأكثر من 2289 غارة جوية,وأطلقت 26 صاروخاً مجنحا من السفن الروسية في بحر قزوين إلى أهداف في سوريا مباشرة عبر أجواء إيران والعراق, بالتنسيق مع الدولتين باستخدام منظومة" كاليبر إن كا"، وقد نجحت هذه الغارات في تدمير 4111 موقعاً ل"داعش "و"النصرة "من بينها 562 مركز قيادة، و 64 قاعدة تدريب للإرهابيين، و 54 ورشة لإنتاج الأسلحة والذخيرة إلى جانب معدات وآلات عسكرية, ونقاط ارتكاز عدة تمثل في مجموعها معظم البنى التحتية التابعة

---

[1] –**روسيا تسلح سوريا ب 6 طائرات ميغ 31 –** ، على الموقع:
http://arabic.sputniknews.com/arab_world تاريخ الاطلاع2019/01/12 على الساعة: 11

[2] - **بوتين:روسيا مستمرة فى دعم الأسد عسكريا، على الموقع:** http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150915 يوم: 2019/01/20،على الساعة:13.

للتنظيمات الإرهابية كما نجحت الغارات الروسية في تدمير نحو 500 صهريج محملة بالنفط تابعة إلى داعش كانت متجهة من سوريا إلى العراق لتكريره وبيعه بشكل غير شرعي، فمن أهم ما يميز الحملة الروسية أنها مصحوبة بجهد كبير لتجفيف منابع التمويل لهذه الجماعات والتي تشمل بيع النفط والآثار وتجارة الأعضاء البشرية وذلك من خلال التنسيق مع عدد من الدول وعبرمجلس الأمن الدولي الذي استطاعت من خلاله موسكو استصدار قرار يقضى بذلك في فبراير 2015.[1]

ويمكن القول أنه كان نجاح الحملة الروسية عاملاً أساسياً للدفع بالتسوية السلمية، وعقد مؤتمر فيينا الأول في 30 أكتوبر بحضور 17 دولة تمثل كل الأطراف الدولية والإقليمية المعنية إلى جانب الأمم المتحدة, والاتحاد الأوروبي والذي عد خطوة نحو التسوية الشاملة للأزمة السورية في ضوء موازين القوى الجديدة على الأرض , ثم فيينا الثاني في 14 نوفمبر 2015ونجح اللقاءان في تقريب وجهات النظر بين الإطراف المختلفة، والتوافق حول مجموعة من المبادئ والإجراءات التي تحكم تسوية الأزمة السورية، أبرزها الحفاظ على

وحدة سوريا واستقلال، وسلامة أراضيها وهويتها العلمانية، والحفاظ على مؤسسات الدولة بها, وحقوق كل السوريين، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار خلال ستة أشهر دون أن يشمل التنظيمات الإرهابية كداعش والنصرة، وإطلاق حوار سياسي قبل يناير 2016 ، وضرورة إجراء انتخابات في سوريا خلال 18شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أن الخلاف ظل قائما حول مصير الأسد، حيث تتمسك موسكو بأن مستقبل سوريا يحدده السوريون أنفسهم من خلال الانتخابات[2].

وفي مارس من عام 2016 أعلنت لرئيس فلاديمير بوتين فجأة عن قرار سحب الجزء الأكبر من قواته العسكرية من سوريا، ورحب مسؤولون غربيون بحذر بهذه الخطوة الروسية المفاجئة، وقالوا إنها قد تضغط على الحكومة السورية للانخراط في التفاوض بشكل جدي، وقال بوتين إن قرار سحب القوات الروسية من سوريا جاء بالتنسيق مع الرئيس السوري بشار الأسد وأن روسيا ستتابع تنفيذ الهدنة في سوريا وإيجاد الظروف لمواصلة الحوار السياسي،

[1] -**بوتين":داعش"أعلن معاداته لروسيا منذ وقت طويل، على الموقع:** http://arabic.rt.com/news/ 795457 يوم: 2019/01/22.
[2] - بن ملوكة مليكة، مرجع سابق،ص،89.

وأن القوات التي ستبقى في سوريا كافية للقيام بالمهام العسكرية لمكافحة داعش والنصرة والجماعات الإرهابية الأخرى.[1]

2/ السياسات العسكرية والأمنية الأمريكية في المتوسط.

الأسطول السادس:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقي لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة على اعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية وبالتالي على مصالحها، بادرت الولايات المتحدة الى نشر خمسة أساطيل بحرية موزعة على بحار ومحيطات العالم بغرض التواجد المسبق في مسرح العمليات المفترض وتحقيق السيطرة الجوية والبحرية هذه الأساطيل موزعة كالآتي:

- الأسطول الثاني ومنطقة عملياته المحيط الأطلسي ومقر قيادته في نورفولك بإيسلندا.
- الأسطول الثالث ومنطقة عملياته المنطقة المركزية للمحيط الهادي ومقر قيادته في بيرل هاربر بهاواي.
- الأسطول الخامس ومنطقة عملياته الخليج العربي ومقر قيادته في المنامة بالبحرين.
- الأسطول السادس ومنطقة عملياته البحر الأبيض المتوسط ومقره في نابولي بإيطاليا.
- الأسطول السابع ومنطقة عملياته المنطقة الغربية للمحيط الهادي ومقره يوكاشا باليابان.[2]

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أهدافها العسكرية بتشبيت وجودها في المنطقة المتوسطية وهذا من خلال تواجد الأسطول الأمريكي السادس في عرض مياه المتوسط، وهذا بهدف مراقبة القوى المعادية بطريقة وقائية ولاسيما تلك الدول المارقة التي تهدف الى امتلاك أسلحة غير تقليدية من وجهة نظر الولايات المتحدة، وكذلك ضرب مصادر الارهاب التي تهدد المصالح الأمريكية ما يعني توسيع انتشارها العسكري والبحث

[1] بن ملوكة،مرجع نفسه

[2] بالة عمار، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن ترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011. ص، ص، 95.94.

عن مراكز جديدة قصد تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها من البترول والغاز، ان المهام الأمنية الجديدة التي أسندت للأسطول الأمريكي السادس أكبر بكثير من المهام التي أولت اليه فترة الحرب الباردة حيث كانت مهامه في السابق تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على غواصاتها التي تعبر منطقة المتوسط والبحر الأسود مع مراعاة المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في ضمان تدفق النفط الى الأسواق الأمريكية باستمرار، الا أن هذه المهام تغيرت بتغير العلاقات الدولية ومنها ضمان عبور الناقلات التجارية والنفطية، مراقبة تحركات القوى النووية، دعم القواعد العسكرية بأجهزة مراقبة والتجسس لأدائها العسكري في حفظ الأمن واستقرار المنطقة المتوسطية، مراقبة النزاعات الاقليمية وحصر نزاعاتها العسكرية لمنع امتدادها الى الدول للمجاورة.[1]

2/ الحلف الأطلسي:

كانت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيو سياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول أوروبا الشرقية ضمن إيديولوجية جديدة متناقضة مع مفاهيم وقيم الدول الغربية هي العامل الأول وراء تأسيس الحلف الشمال الأطلسي الناتو في 1949، وضم الحلف في بداية تأسيسه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وبلجيكا والدنمارك وايسلندا وبريطانيا وللوكسمبورغ وهولندا والنرويج والبرتغال، في عملية تحالف واسعة لدول تقع على ضفتي المحيط الأطلسي، في 1952 انضمت إليه تركيا واليونان وألمانيا الاتحادية في سنة 1955 واسبانيا في 198، وجمهورية التشيك والمجر وبولندا في 1999، وكل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا في 2004 وانضمت كرواتيا وألبانيا في 2009، واستند تشكيل حلف الناتو على ما جاء في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على حق الدول بالدفاع المشروع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، وبذلك قد شكل الحلف تغيرا دراماتيكيا في السياسة الخارجية الأمريكية إذ أصبح بإمكان الإدارة الأمريكية

[1] عبد الحق زغدار، "**اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف الدول جنوب المتوسط**"، مذكرة دكتوراه، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص، ص، 218.214.

ولأول مرة في زمن السلم عقد أحلاف عسكرية خارج القارة الأمريكية، والهدف من تأسيس الحلف هو مواجهة أي توسع سوفياتي والى إقامة بنى داخلية قوية وتحقيق الرفاهية للدول الأعضاء وإقامة رابطة الدفاع جماعي للحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة. إن حلف الناتو لم يعد حلفا دفاعيا كما كان مرسوما له عند تأسيسه وإنما تحول الى حلف ي مهام عسكرية سياسية يعمل لصالح تكريس ونشر الهيمنة الأمريكية إن قيام الحلف الناتو بمهام جديدة يأتي متسقا مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام دولي جديد على أساس القطب الواحد لولوج الى مرحلة النيوامبريالية.[1]

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط.

المطلب الأول: التنافس الروسي الأمريكي على المجال الحيوي و النفوذ في المتوسط

تعد منطقة شرق المتوسط فضاء للتنافس الأمني الإستراتيجي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالأسطول السادس الأمريكي الذي يتولى القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي،الذي عملت على تعزيزه وتقويته منذ عام 2001 ، بعد الأحداث التي جرت، يمارس نشاطه المستمر في البحر الأبيض المتوسط ويمثل القيام بمناورات مشتركة وتبين صياغة الحاضر والماضي إلى أن التواجد البحري الروسي ما هو إلا رد فعل على الوجود الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والذي تمثل في:

[1] طالب حسين حافظ، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، 2010، ص.ص.137-139

–الأسطول الأمريكي الخامس :الذي يعد تابعا لسلاح البحرية الأمريكي ويعتبره خبراء أمريكيون أنه أكثر الأساطيل الأمريكية الاستراتيجية ويشمل الأسطول الخامس حاملة طائرات أمريكية وعددا من الغواصات الهجومية والمدمرات البحرية وأكثر من سبعين مقاتلة وقاذفات القنابل والمقاتلات التكتيكية وطائرات التزود بالوقود.[1]

أما الأسطول السادس فهو قوة الولايات المتحدة الضاربة في منطقة المتوسط، تنشر قواعده على مناطق في دول البحر المتوسط ويتمحور في وسط البحر المتوسط، أو الجزء الشرقي منه،يتشكل من حوالي أربعون قطعة بحرية تقودها قوة بشرية، قوامها نحو 21 ألف عسكري،يحتوي على حاملة طائرات أو حاملتين حسب التطورات العسكرية 48 والسياسية في المنطقة وثلاث غواصات نووية، وحوالي 170 طائرة كما يقوم بالسيطرة على مداخل البحر المتوسط وله القدرة على التحرك في أي منطقة والقيام بعمليات إنزال جوية وبرية، هذا ما جعل روسيا تقوم بإرسال قطع بحرية تتكون من الغواصات والسفن وحاملات الطائرات وآلاف الجنود والأسلحة المتطورة التابعة لأسطول البحر الأسود إلى البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، فأصر الرئيس الروسي " فلادمير بوتين "، على أهمية تواجد البحرية الروسية بشكل دائم في البحر المتوسط، نظرا للمصالح الإستراتيجية لروسيا في المنطقة، مشددا على أن: ""هذه المنطقة الهامة وتضمن المصالح المرتبطة بالأمن القومي لروسيا الإتحادية"، كما أكد بوتين أن لهذه الأسباب تنوي روسيا خلق ظروف مواتية لمرابطة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط فبدأ الإهتمام الروسي بمنطقة شرق المتوسط في القرن التاسع عشر في الفترة التي كانت فيها روسيا القيصرية وهي الدولة الوحيدة التي تصارعت وتنافست مع بريطانيا على هذه المنطقة وشهدت الساحة الدولية عودت روسيا التي تعمل على إعادة التوازن للعلاقات الدولية، بعد تراجع دورها ومكانتها في العديد من المناطق أبرزها منطقة شرق المتوسط، فقامت روسيا بالعمل على إعادة الهيكلة والإعتبار للمؤسسة العسكرية الروسية، فأمدتها بأحدث التقنيات في مجال الأسلحة ويتجلى ذلك في القوات البحرية الروسية في شرق المتوسط، كما أصبحت روسيا تعمل على الدفاع عن مصالحها في هذه

[1] – Web Moudir حوض البحر الأبيض المتوسط: الساحة الاقليمية لهجمات الليبيرالية الجديدة، مجموعة المتوسط، جوان،2005،على الموقع: WWW.liban.attac.org بتاريخ التصفح: 2018/12/25 على الساعة 15سا 20د.

المنطقة التي تشكل أهمية بالغة لها خاصة في المجال الأمني، إضافة إلى أن الصراع في سوريا يمثل لها صراعا لمصالحها ونفوذها.[1]

وتعمل روسيا على صنع ظروف مواتية لوضع سفنها الحربية في شرق المتوسط، كما تحاول تزويد أساطيلها الحربية بسفن وأسلحة عصرية في ظل بناء علاقات شراكة مع بلدان حوض المتوسط، تكون على أساس طيب، مبنية على التعاون، لمحاولة خلق توازن في العلاقات الدولية ويؤكد تواجد روسيا في شرق المتوسط على أنها متواجدة في كل مكان كما يثبت أنها جادة فيما يخص تعزيز وحماية وجودها في المتوسط، ذلك بناء على رد فعل التواجد الأمريكي،فالبعض يرى أن التواجد الروسي في منطقة شرق المتوسط يخلق استقرار في المنطقة، فروسيا تعمل على حماية حقول الغاز الموجودة فيه.

كما تتخوف روسيا من فقدان سوريا وتحديدا خسارة القاعدة البحرية لها في طرطوس وذلك بسبب الحرب الدائرة في سوريا، وعليه فان روسيا تسعى جاهدة لايجاد محطة بديلة لها في منطقة شرق المتوسط تضمن لها بناء تواجدها العسكري في المنطقة ، متميزة معها ومن جهة أخرى ، وكذلك للموقع الاستراتيجي لجزيرة قبرص الذي يتوسط حوض المتوسط، ومن جهة .أخرى تسعى روسيا للاستفادة من مشاريع الغاز الطبيعي في الجزيرة .

أما أمريكا فتقوم بتعزيز التفوق الإستراتيجي لإسرائيل في شرق المتوسط كونها تمثل أداة استراتيجية فيها.[2]

وتعد الإدارة الأمريكية أن القوة العسكرية هي التي تقود التدخل الخارجي وتكون كبيرة،كما تستطيع التحرك بسرعة ما دفعها تعمل على تطوير مهام حلف شمال الأطلسي فتصر الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع قضايا الشرق المتوسط منفردة، دون تدخل أ [قوة أخرى سواء كانت دولية أو إقليمية مدعية أن ذلك يؤزم الأوضاع أكثر ويغير محاور النزاع إلا أن الأوضاع التي عاشتها وتعيشها المنطقة أثبت عكس ذلك فمنذ انعقاد مؤتمر مدريد 1991، بطل احتكار أمريكا للقيادة إلا أن الأوضاع تغيرت بعد أحداث 11

[1] – سميحة عبد الحليم، الصراع الروسي الأمريكي في المتوسط، على الموقع، WWW.arabic-militarycom/-topic ت، تم التصفح يوم: 2018/12/25.

[2] – سميحة عبد الحليم، مرجع سابق.

سبتمبر هنا ظهرت رغبة أمريكا في حل قضايا تخص شرق المتوسط، كما إنضمت روسيا إلى التحالف ضد الإرهاب، كما بادرت أمريكا لتحقيق إجماع دولي فيما يخص الملف النووي الايراني في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثاني: التنافس الروسي الأمريكي على استغلال الطاقة و بيع الأسلحة في المتوسط.

تشير الدراسات إلى أن مؤخرا عرضت ثلاث قطع لإجراء الاستكشاف على النفط . والغاز في سوريا في مساحة تغطي 9000 يلومتر مربع، فأصبحت منطقة شرق المتوسط بعد الحرب العالمية الأولى أحد المناطق الأكثر تنافساعليها من طرف الدول الكبرى كونها تتوفر على ثروة نفطية هائلة، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، كما تعمل دول الغرب على ضمان تدفق النفط للغرب بما يخدم مصالحها الخاصة،وتجلى دور النفط منذ القرن الماضي وإلى حد الآن ولم تشهد المنطقة منافسة على النفط فقط بل امتدت إلى منافسة على الأسواق، فثارت معركة على الأسعار بين عمالقة النفط واعتبر النفط متغير من المتغيرات الكبرى التي تحكم التنافس بين القوى الكبرى المتمثلة في روسيا وأمريكا[2]، هذا ما جعل شرق المتوسط مركز ثقل للإنتاج العالمي في مجال النفط، فيعد النفط محور صراع بين روسيا وأمريكا ومنافسة إقتصادية بين الدول الغربية.

كما أصبحت السيطرة على محطات انتاج النفط العالمي أهم هدف في التنافس فعملت

---

[1] – مرجع نفسه.ص،ص،36–40.

[2] – إيهاب شوقي، الصراع على الاكتشافات النفطية، على الموقع، WWW.anntv.tv/new/show ubject.aspx?id=365=vx/ionslt4y بتاريخ التصفح، 2018/12/13، على الساعة، 12سا.

الولايات المتحدة الأمريكية على تطويق المد الروسي من خلال القواعد والاحلاف العسكرية، كما عملت على تشجيع الصراع بين الدول المشتركة في الاقليم من أجل السيطرة على مراكز الطاقة الإقتصادية في دول المنطقة فكان احتكار النفط للمصادر النفطية من طرف روسيا وأمريكا، كل هذا جعل الشركات العالمية تسيطر على انتاج وتسعير النفط، فكثفت روسيا تواجدها في منطقة البحر المتوسط في صراع مع المصالح الغربية، إلا أن أمريكا كانت مرتاحة فيما يخص النفط كونها تمتلك الردع النووي ما يمنع الروس من الانتشار في المنطقة بما يخلق تهديدا لمصالحها الاستراتيجية، فبنت روسيا علاقات تجارية خصوصا مع سوريا، ما جعل .أمريكا ترفع مستويات التعاون مع الدول المنتجة للنفط.[1]

كما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعدالحرب العالمية الثانية مسؤوليتها كدولة ذات قوة ونفوذ ومصالح، فاهتمت في المراحل الأولى على التبشير تحت رعاية الأمريكيون البروتسانت،إلا أنهم أدركوا أن الشعوب المسلمة لا تقبل الدعوات التبشيرية، بعدها وجهوا الإهتمام نحو المسيحيين، فلم يوفقوا في ذلك أيضا، ثم ركزوا على المجال العلمي، إلا أن أمريكا كانت توجه أنظارها نحو نفط شرق المتوسط، في نفس الوقت عملت على حصر النفوذ الروسي، الذي عكس سنة 1948 من خلال مبدأ ترومان، الذي كان يتمثل في معونات إقتصادية وعسكرية.

لا يمكن انكار أن النفط هو أحد الأسباب المباشرة لقيام النزاعات الدولية والإقليمية ومقياس لقوة الدولة إقتصاديا، فشهدت منطقة شرق المتوسط اهتمام عالمي واقليمي، في مجال الطاقة خاصة بعد الاكتشافات النفطية الأمر الذي جعل هذه المنطقة محط إهتمام جيوإستراتيجي، كما أصبحت مكان لتقاطع المصالح والصراع، في هذا الصدد أعد برنامج للسياسة الأمنية والخارجية في واشنطن، دراسة بعنوان الإكتشافات النفطية الجديدة 63 في شرق البحر الأبيض المتوسط"، قد تبين أنه على الرغم حماية وتطوير دول شرق المتوسط لمصادرها النفطية إلا أنه زاد من رغبة هذه الدول لأمننة مصالحها النفطية، مما يؤدي إلى حدوث تفاعلات بحرية غير آمنة تؤول في الأخير إلى هجومات مسلحة قد تكون إرهابية في

[1] – جسام ابراهيم، **السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران**، على الموقع:
WWW.ressimideat.orglatcle/5840/=vu-txzrdb

الأغلب على مؤسسات الطاقة البحرية وذلك سيخلق في المنطقة توترات جيوسياسية وصراعات مسلحة.[1]

ومثلث 11 سبتمبر التي كانت في عهد جورج بوش الإبن عمليات انخراط مكثفة في منطقة شرق المتوسط، لكن وصول أوباما لسدة الحكم وكتقييم لسياسات جورج بوش في شرق المتوسط وتحديدا بعد ثورات الربيع العربي تغيرت معاملة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة بشكل مغاير وهو ما أطلق عليه إعادة الهيكلة، فأصبح توجه أمريكا في شرق المتوسط في ما يخص التدخل يتسم بالحذر، ذلك راجع لثلاث متغيرات وهي:تغيير توازنات الطاقة، حيث لم تع المنطقة بالغة الأهمية في مجال النفط وذلك بسب ثورة النفط الصخري وذلك حسب التقديرات التي تأكد أن أمريكا تستحوذ على احتياط كاف وفي المستقبل ستصبح من الدول المصدرة للنفط.[2] اضافة الى الانقاص في الانفاق العسكري والتوجه نحو آسيا، حيث أصبحت هذه المنطقة تحتل مكانة كبيرة خصوصا بعد الصعود الصيني.وتمتلك أمريكا حيزا كبيرا في مجال إستخراج النفط في شرق المتوسط، ذلك يتجلى في الشركة الأمريكية " نوبل للطاقة "وهي شركة بترولية تقوم على انتاج واكتشاف المصادر البترولية، إلا أن ذلك يعكس مصالحها بالدرجة الأولى.[3]

من جهة تعمل أمريكا على تشجيع وتوطيد التعاون الاسرائيلي –الفلسطيني في قطاع النفط، ما يجعل منطقة الشرق المتوسطية تشهد على المدى البعبد عمليات السلام، من الواضح وجود مبادرات أمريكية تقوم على تشجيع تصدير الغاز الخاص باسرائيل الى مصر والأردن، اضافة الى وجود مفاوضات تدو اليها امريكا، تقوم بين الجماعات التركية القبرصية وترى امريكا أن عنصر الطاقة له دور في مصالحة بين تركيا واسرائيل، إلا انه من جهة أخرى تدق باب الخطر بتواجد روسيا في المنطقة والذي يتضح في دعمها لنظام بشار

[1] – احمد عبد النبي، متغيرات جيواقتصادية: نفط شرق المتوسط والأمن البحري الاقليمي، على الموقع: WWW.rawabetcentey.com/archeves/6156 بتاريخ: 2018/12/22 على الساعة: 14.

[2] بسمة عثماني، **التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة المتوسط**، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي،2015–2016،ص،42

[3] – مرجع نفسه، ص43.

الأسد ، زيادة على ذلك وجود صراع على المصادر النفطية في المنطقة، يعقد العلاقات بين تركيا وأمريكا التي تسعى الى خلق مصالحة بين تركيا واسرائيل.[1]

فتوجد علاقات وطيدة لروسيا مع قبرص واسرائيل ، حيث تمثل موسكو داعم كبير لاسرائيل ، منحيث ناتج النفط الخام، كما قدمت روسيا لقبرص قروض بمقدار 3.3 مليار دولار وتم ابرام اتفاق يصل إلى العشرون عاما، فعقدت قبرص مع شركة" غازبروم "الروسية في فيفري 2013 ، لشراء الغاز الطبيعي المسال، كما تم عقد اتفاق مشترك لإكتشاف مصادر نفطية ولتأسيس مصادر نفطية في سوريا، تصل لفترة خمسة وعشرون عاما، إلا أن هناك رؤية واضحة من أنه لا يوجد فعالية للمصالح الروسية، فيما يخص النفط في الشرق المتوسط، ذلك راجع للأزمة التي تعيشها سوريا، كما أن روسيا لا تملك تراخيص تسمح لها باكتشاف الموارد في قبرص وهناك عقوبات مفروضة عليها من طرف الإتحاد الأوروبي[2]، لكن ذلك لم يمنعها من إنشاء أسطول بحري دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط كما إعتمدت سياسة أوباما على سياسة طاقة ترتكز على الطاقات البديلة تحقق استقلالية للولايات المتحدة الأمريكية ، في مجال الطاقة وهو ما ينعكس على سياستها في شرق المتوسط، . فهي قائمة على ضمان تدفق النفط في المنطقة.[3]

تشير التقارير إلى أن نسبة 45.1 مليار دولار تدفعها بلدان العالم الثالث في مجال السلاح، فتحتل مصر موقع متقدم ضمن الدول التي تشتري السلاح سنة 2009 ، كما يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على السوق العالمي لتجارة السلاح وارتفعت من نسبة68.4 .من حجم السوق العام إلى نسبة 45.1 لسنة2009، كما تدل إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن 98 بالمائة من صادرات الأسلحة التقليدية مصدرها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن.

---

[1] – مرجع نفسه.

[2] – احمد عبد النبي، متغيرات جيواقتصادية،مرجع سابق.

[3] – حسن أوريد، **ملامح السياسية الخارجية الأمريكية في ظل ولاية أوباما الثانية**، مجلة آفاق المستقبل،عدد13،2013،ص،21

وتقوم تجارة الأسلحة من خلال سياسات خاصة وفق استراتيجيات الدول المصنعة فعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية ببيع السلاح للأردن واسرائيل ومصر فهي تقوم بتسليح حلفاء تعتمد عليهم ضد أعدائها[1].

"وتقوم تجارة الأسلحة على عدة استراتيجيات أهمها:

* تنمية مشاعر الخوفلدى حكوماتها لتبني سياسات عسكرية لزيادة تسلحها.

*تقديم رشي لمسؤولي حكوماتها أصحاب العلاقة بالتسلح وكذلك لبعض مسؤولي حكومات الدول الأخرى.

*تقديم بعض الشركات أحيانا تقارير كاذبة عن تسلح بعض الدول المتنازعة إلى البعض الآخر، لزيادة مبيعاتها للطرفين.

*شراء بعض وسائل الإعلام، أو السيطرة عليها للتأثير في جمهور بلدانها والدول الأخرى لخلق تيار يدفع السلطة إلى شراء الأسلحة.[2]

* كذلك تعمد هذه الشركات الى إقامة ""دوائر مقفلة " تعمل على تحريض دول ضد أخرى لزيادة سباق التسلح.

فسعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب 1973 بالتصدي للتوسع السوفياتي سابقا وذلك طبقا" لمبدأ كارتر"، إلى جانب قيامها بتتبع خطوات سياسية أوروبية فاعلة، فلا جدال أن العلاقات الأوروبية – الأمريكية تنعكس بشكل واضح على علاقات أمريكا بالدول العربية، كما أن هذه الأخيرة تدرك تماما ما نوايا الأهداف والمشاريع الأمريكية، إلا أن ردود أفعالهم تكون عكس الذي ينبغي أن يكون، فالأموال والودائع المالية العربية في البنوك الأمريكية، إضافة إلى صفقات التسلح والمعدات العسكرية التي تسير تحت تصرف الشركات

[1] – مرجع نفسه.

[2] – محمد جمال مظلوم، **تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الموال: التجارة غير المشروعة للسلاح و الإرهاب**، الرياض، 2013،ص،ص،5،6

الصناعية العسكرية الأمريكية فتحظى أمريكا بالمرتبة الأولى في سوق .السلاح الخاصة بالدول العربية المتوسطية.[1]

كما يتضح أن العلاقات بين روسيا وأمريكا زادت توترا من خلال إدارة بوش السابقة وقد قامت روسيا بتعليق مشاركتها في معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا وذلك في عهد الإتحاد السوفياتي سابقا وقد رأت أمريكا بأن روسيا تؤدي بالضرر على عملية الحد من التسلح، كما قامت بإعادة هيكلة وبناء قدراتها فأصبحت أكبر مصدر للسلاح، بعدما فقدت ذلك في فترات سابقة.

تحوز روسيا على نفوذ كبير يخص مجال الأسلحة في شرق المتوسط، فتملك مصالح حيوية مع سوريا في مجال السلاح ووصلت مشتريات سوريا من روسيا إلى ما يصل إلى مائة مليون دولار سنة 2010 وأبرمت سوريا عقود مع شركات روسية مختصة في صناعة الأسلحة،فروسيا تعتبر سوريا شريكا لها في مجال استيراد السلاح الروسي فتستورد سورية الطائرات .المقاتلة وطائرات التدريب والصواريخ والدبابات، التي تقدر قيمتها مئة المليارات دولار.[2]

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007،ص،ص 441،442.

[2] – مايسة محمد مدني ، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**، كجلة كلية الاقتصاد العالمية، العدد،2014،4،ص،207.

خلاصة الفصل الثاني:

في ظل المتغيرات الأمنية التي شهدها المجتمع الدولي اتسع نطاقه التفاعلي فلم تعد أي دولة بمقدورها على عزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية التي تتجاوز حدودها القومية لأن قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، فأهمية وحساسية المنطقة المتوسطية وثقلها الجيو سياسي جعلتها أمام تحديات كبيرة خاصة في ظل الأوضاع السائدة فعلى مدى العقود من الزمن انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة مصالح جوهرية في المنطقة هي مكافحة الارهاب ووقف انتشار الأسلحة النووية وضمان حرية حركية التجارة وضمان أمن اسرائيل والسعي لسلام عربي اسرائيلي فمختلف الاستراتيجيات والمشاريع التي قامت بها كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ما هي إلا مشاريع مصلحية وهي سياسات تخدم بالدرجة الأولى أهدافها وطموحاتها من أجل الانفراد بزعامة هذا الفضاء، وبالتالي السيطرة على النظام الدولي وهذا ما يتماشى و مصالحها القومية والوطنية.

الفصل الثالث :
تأثير التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط على سوريا.

تمهيد

شهدت المنطقة العربية تحولات كبرى انتجت من خلالها عدة احتجاجية الشعبية التي أطلق عليها تسمية الحراك العربي أو بما يسمى بالثروات العربية، مطالبة بتغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية، انتقلت التحولات الى سوريا سنة 2011 ما نتج عنه تحالفات جديدة قد تعيد تشكيل الخارطة السياسية لدول المنطقة واعادة هيكلة التحالفات واستبدال الحلفاء القدماء باخرين جدد وفق لاعتبارات تقتضيها مصالح دول المنطقة، وبحكم الموقع الاستراتيجي والحيوي للدولة السورية أدى الحراك السياسي فيها الى زيادة التوترات والاضطرابات في المنطقة وتدخلت دول في مسار هذه التحولات حتى أصبحت مسرحا للتنافس قوى دولية واقليمية كبرى، منها روسيا لتأكيد عودتها الى المنافسة على الزعامة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية التي اضطرت لإعادة النظر في سياساتها في المنطقة بعد موجة هذه التحولات السياسية.

ويندرج هذا الفصل ضمن المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي السوري.

المبحث الثاني: موقف الدول الكبرى من الأزمة في سوريا.

المبحث الثالث: مستقبل الأزمة السورية في ظل التنافس الروسي الأمريكي.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي السوري.

قامت ازمة السورية من أجل المطالبة بتغيرات جذرية سياسية اقتصادية اجتماعية ومع تتطور الأحداث وصلت المطالبة برحيل بشار الأسد، فقبل بداية الأزمة كان الاقتصاد السوري قد حقق تنمية شاملة في كل قطاعاته وكان من ضمن مطالب المطروحة المحتجين بإجراء تعديلات دستورية على دستور 1974 وتم اصدار الدستور في فيفري 2012 لتهدئة الأوضاع وكسب المزيد من الشرعية وعدم التخلي عن السلطة، ودراسة عوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الطريقة الوحيدة لمعرفة اهداف والوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على مصالحها.

المطلب الأول: سيسولوجية النظام السياسي السوري.

تقع الجهوية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وفي الجناح الشمالي لبلاد الشام ويمتاز الموقع السوري باحتلاله مكانة هامة بين الأقطار العربية التي تحيط به وهي بمثابة جسر أرضي يربط القارات الثلاثة أسيا، أزوربا، افريقيا، كمل تعد منفذا بحريا لأقطار الخليج العربي وتحيط بسوريا من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الجنوب الأردن وفلسطين ومن الغرب لبنان والبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحة الأراضي السورية 185,180 كلم²، وأما عدد السكان فيقدر بحوالي 17.5 مليون نسمة.[1]

تبنت الجمهورية العربية السورية عام 1973 النظام السياسي الشبه الرئاسي أو بما يعرف بالنظام البرلماني فهو يجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي، وترجح فيه كفة السلطة التنفيذية على كفة السلطة التشريعية، وتقوم العلاقة بينهما على أساس التعاون المتبادل أو الفصل المرن بينهما وليس الفصل المطلق.[2]

يتميز النظام السوري بمجوعة من المزايا منها عدم وجود الفصل بين السلطات، وإلغاء التعددية السياسية وحزب البعث هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويملك رئيس الجمهورية الحق في حل مجلس الشعب، إصدار القوانين والاعتراض عليها، يتولى سلطة

[1] رايق سليم البريزات، "**مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسية الخارجية الأمريكية الأهداف والأدوات والمعوقات**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الانسانية، 2008، ص، 139

[2] غسان سليم عرنوس، "**العلاقة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي السوري**"، مجلة التشريعية والقانون، م26.العدد 50، أفريل،2012، ص، ص.278.279.

التشريع، يترأس مجلس القضاء، يقوم بتعديل الدستور، كما له الحق أيضا بإقالة الوزراء والنواب وتعيينهم، ويعلن عن حالة الطوارئ، وتدوم ولاية الرئيس الجمهورية السورية سبعة سنوات.[1]

خلال الأزمة السورية واجه النظام السوري مطالب بسقوطه، وهذا راجع للحركات الاحتجاجية الشعبية المطالبة بالتغيير وفي نظرها لن يحدث هذا التغير إلا بسقوط النظام، فأعلنت بعض الدول تدعيمها للنظام وتعده نظاما شرعيا فأعلنت روسيا تدعيمها للنظام السوري ضد كل من يطالب بسقوطه، وتدخلها في سوريا كان الهدف منه استعادة مكانتها الدولية وإنهاء الأحادية القطبية، ومن جهة أخرى هناك من يرى النظام هو المسبب للظاهرة الإرهابية وللقيام نظام ديمقراطي يحقق لشعب مطالبه يجب سقوط هذا النظام المستبد من بين هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وفي ظل ما تعيشه الأزمة من تطورات.[2]

في ظل تطورات الأحداث في سوريا أصدر الرئيس" بشار الأسد" أمرا بتغير الدستور وقد اختلف دستور 1973عن 2012 في السلطة التشريعية عندما أشار في المادة 57 الى قانون الانتخاب الذي تحدث عن ضرورة ضمان الحرية للناخبين وحق المرشحين في مراقبة العملية الانتخابية وعقاب العابيثين بها وهذا الى جانب أن دستور 1973 عندما تحدث عن اختصاصات مجلس الشعب في المادة 71 قد منح المجلس اختصاصا لم يكن موجودا في دستور 2012 وهو الحق في ترشيح رئيس الجمهورية، أما فيما يخص السلطة التنفيذية قد اختلف دستور 2012 عن دستور 1973 في المادة 83 الى أن الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية أن يكون عربيا سوريا يبلغ من العمر 34 عاما ويتمتع بالحقوق المدنية

---

[1] أحمد جميل حمودي، **النظام السياسي في سورية بين دستور الحاكم ودستورية الحكم نحو دستور جديد للبلاد**، نقلا عن موقع الحوار المتمدن، على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/s.asp?t=4&aid=250590 تاريخ الاطلاع 20/10/2017، على الساعة: 13:22

[2] خلدون سماق، **تحليل الوضع السياسي للنظام السوري دراسة في بنية ركائزه وتحولات المستقبل**، نقلا عن موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://harmoon.org/archives/3069 تاريخ الاطلاع 20/10/2017، على الساعة: 15:20

والسياسية فقط لا غير، هذا بالإضافة الى أن دستور 1973 أشار في المادة 84 أن الرئيس يرشح من مجلس الشعب بناء على اقتراح من حزب البعث العربي الاشتراكي ويتم الاستفتاء

عليه من جانب الشعب هذا الى جانب أن دستور في المادة 85 حدد أن ولاية الرئيس تكون لمدة سبعة سنوات ولكنه لم يحدد عدد الولايات وأعطى الدستور للرئيس الجمهورية سلطات واسعة أيضا اختلفت في دستور 2012 في المادة 101 من دستور 1973 أعطت للرئيس الحق في اعلان حالة طوارئ والغائها وقد اختلف دستور 2012 عن دستور 1973 في المادة 117 الى أن مسؤولية مجلس الوزراء تكون أمام رئيس الجمهورية وليس رئيس الجمهورية ومجلس الشعب هذا بالإضافة أن دستور 1973 كان يلزم مجلس الوزراء بتقديم بيان كل عام عن خطط التنمية وتطوير الانتاج الى مجلس الشعب الى جانب بيان السياسة العامة لمجلس الوزراء الخاصين بالمجالس المحلية وفقا للمادة 118 وقد اختلف دستور 20112 عن دستور 1973 لم يشر الى مبدأ اللامركزية ولم يؤكد على أن تلك المجالس يتم تشكيلها وفق انتخابات عامة مباشرة سرية واكتفى فقط بإحالة أمر المجالس المحلية الى قانون ينظم أمورها المختلفة، في أن دستور 1973 قد حدد عدد أعضاء واختلف عن دستور2012 في المحكمة الدستورية العليا بخمسة أعضاء وفقا للمادة 139 لم يحدث اختلاف بين كل من دستور 1973 ودستور 2012 ويمكننا القول بأن مبدأ الفصل بين السلطات غير متحقق وأن هناك تداخل بين السلطات الثلاث في اختصاصات كل منها، فالعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية نجد أن رئيس الجمهورية يكون له الحق في التشريع في حالات معينة ومن أن المفترض أن حث التشريع حق أصيل لمجلس الشعب بالإضافة الى أن رئيس له الحق في حل مجلس الشعب والعلاقة بين السلطة التنفيذية والقضائية دستور 2012 أشار الى استقلال السلطة القضائية الا أن رئيس الجمهورية له الحق في منح عفو خاص ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الى جانب أنه يقوم بنعيين أعضاء المحكمة الدستورية العليا.[1]

[1] **دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 وتطور الأوضاع في سوريا**، نقلا عن المركز العربي الديمقراطي: http://democraticac.de/?p=51688 ، تاريخ الاطلاع: 12/05/2018، على الساعة: 18:20

لعل من أبرز الداعمين للنظام الأسد روسيا التي عملت على تقديم الأسلحة والأجهزة والمعدات لقوات النظام كما تؤمن الخبراء والمشرفين العسكرين وتضع الخطط العسكرية، أما الحليف الثاني ايران التي تسخر كل قواتها العسكرية والسياسية من أجل بقاء النظام من خلال تقديم معدات متطورة ومختصة بالتشويش والتنصت والرصد كما تقدم للنظام العديد من المختصين والخبراء لاسيما في المجال الكيماوي وفي مجال الحراسات لبعض الشخصيات والقادة الكبار في نظام الأسد، أما حزب الله اللبناني الذي لا يقتصر وجوده على القتال فقط بل يساهم بكل ما لديه من الخبرة في تجهيز الصواريخ واطلاقها وعمليات القنص كما يقدم خبراته في أجهزة الرصد والتنصت، اضافة الى الصين حيث تعمل على تقديم عروض وصفقات شراء الأسلحة وتسعى مع روسيا الى توفير الغطاء القانوني ومنع اصدار قرارات ضد نظام "بشار الأسد" من خلال استخدام حق الفيتو، ولم يعد يخفى على احد مشاركة كثير من الميلشيات الشيعة والمرتزقة في القتال الى جانب قوات النظام حيث شاركت في معارك ضد قوات المعارضة ومن بين جرائمها نذكر منها جريمة الأربعاء 27 فيفري 2013، جريمة 22 فيفري 2014، مجزرة في قرية أم عامود بريف حلب، واضافة الى هذه الجرائم جريمة أخرى شنعاء وهي اغتصاب النساء وتصفيتهن، كما قام النظام السوري باستهداف المتعمد للمراكز الحيوية مثل استهداف المستشفيات والنقاط الطبية وهذا بحرمانهم بالرعاية الصحية واستهداف المشافي والصيدليات وسيارات الاسعاف بالبراميل المتفجرة والصواريخ الفراغية الملقاة ومن بين هذه الأحداث نذكر الأحد في 8 ماي 2011 يقتل ممرض، الأربعاء في 7 سبتمبر استهداف سيارة اسعاف2011، وفي مارس 2011 قصف مستشفى بحمص، وكذلك استهداف المدارس والجامعات، واستهداف الأسواق الشعبية.[1]

[1] عبد العزيز الحاج مصطفى، **النظام السوري الجريمة المستمرة من 2011 الى 2015**، الأردن: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015، ص، ص، 68.39.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية السورية

عرف "حامد ربيع" السياسية الخارجية بأنها جميع الصور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية، كما عرفها "مودلسكي" أنها التخطيط وأنها فعل عقلاني متماسك وأنها السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها، وقدم "تشارلز هيرمان" تعريفا اخر حيث قال أن السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية، ونجد "جمس روزنو" يعطي تعريفا لها بأنها التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات اما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب الغير المرغوبة، نجد كذلك "ناصيف يوسف" يعرفها بأنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي.[1]

ترتبط السياسية الخارجية لدولة ما بعوامل مؤثرة بسياستها الخارجية منها الوضع الجغرافي، عدد السكان، الموارد الطبيعية، القوة الاقتصادية، النظام الداخلي للدولة، السيادة، فتهدف السياسة الخارجية لأي دولة الى حفظ استقلالها وأمنا وحماية مصالحها الاقتصادية وتبدأ عملية السياسة الخارجية عندما يواجه المسؤولين موقفا أو أزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفا ازائها وكلما كان على الحكومة في دولة ما أن تضع قرارات أكثر كانت حاجتها الى

[1] شنين محمد المهدي، "**السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2013/2001** "، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص، ص، 15، 16.

سياسية أكبر وهي عبارة عن مجموعة محددة من التفضيلات والخطط الموضوعة بحيث يسهل التوصل الى القرارات المستقبلية وتجعلها أكثر تناسقا.[1]

خلال حكم الرئيس "حافظ الأسد" الذي استمر ما بين عام 1970 وعام 2000 أي فترة ثلاثين عام كان هناك اعتراف واسع بأنه استطاع أن ينتهج سياسية خارجية تتسم بالمهارة وهي سياسة وضعت سوريا في الصدارة بالنسبة لشؤون المنطقة ومكنها من أن تلعب دورا يفوق ثقلها العسكري والاقتصادي، بعد تدخلها في الحرب الأهلية في لبنان عام 1976 أصبحت سوريا صاحبة اليد العليا دون منازع في تقرير شؤونه كما لعبت دورا قويا في الشؤون الفلسطينية عن طريق دعم الفئات الفلسطينية المختلفة، كذلك أبقت الضغط قائما على اسرائيل من خلال حزب الله وحافظت على علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي وتفوقت على واشنطن في لبنان ورغم ذلك حافظت على علاقاتها مع الولايات المتحدة التي رأت فيها لاعب دور اقليمي.[2]

ان السياسة الخارجية السورية تتأثر بعوامل داخلية وخارجية تشكل بمجملها الاطار المحدد لهذه السياسة التي تعمل ضمنه وهي البيئة الداخلية للداخلية للسياسة الخارجية السورية وتضم الكتلة الحيوية تشمل الموقع الجغرافي والسكان، الامكانيات الاقتصادية والعسكرية حيث تؤثر في صياغة القرار السياسي، هيكل النظام السياسي تشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، اعادة صياغة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، تبني مبدأ السلام كخيار استراتيجي، دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وما يميز السياسية الخارجية في عهد "بشار الأسد" التأكيد على الثوابت الوطنية، اعادة تحرير الجولان والأراضي العربية، الانفتاح وتوطيد العلاقات مع دول العالم، كما عمل الرئيس "بشار الأسد" على وضع سياسة تجاه الدول العربية تتمثل في تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية، اعطاء دور أكبر للجامعة الدول العربية في معالجة القضايا التي تمس مصالح

---

[1] أميمة جعفر عمر، "**السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، 2005، ص، ص، 15، 22.

[2] **سوريا في عهد بشار الأسد تحديات السياسية الخارجية**، تقرير رقم 23 الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الشرق الأوسط، 2004، ص، 1.

الأمة العربية، ومن أهم مبادئ السياسة الخارجية للدولة السورية تتمثل في احترام الشرعية الدولية ودور الامم المتحدة، العمل على اقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التوازن بدل من هيمنة دولة واحدة، تعزيز وتطوير علاقاتها مع الدول المجاورة والولايات المتحدة. [1]

فالسياسية الخارجية السورية ومن خلال مبادئ الحزب الحاكم ضمنت سياستها الخارجية في جملة من الأهداف منها حماية مقومات الأمن السوري من خلال حماية مقومات الأمن القومي العربي، والعمل على استعادة الأرض العربية الوطنية الجولان وفلسطين.[2]

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية لسوريا.

بعد وصول "حافظ الأسد" الى السلطة تم إتباع سياسة اقتصادية جديدة تحت عنوان التعددية الاقتصادية بغية تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوري، وقد قامت الدولة بتنفيذ مشاريع التنمية في اطار الخطة الخماسية الثالثة والرابعة، حيث استفادت من أموال المساعدات العربية النفطية الكبيرة التي تلقتها بعد حرب أكتوبر 1973 أي الأزمة النفطية، وقد اعتمد الاقتصاد السوري على مصادر ريعية أولية تتمثل في النفط الصناعات التحويلية والزراعة، إضافة الى مصادر ريعية ثانوية تقوم على تدفق المساعدات الإنمائية من الدول العربية، ما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال السبعينيات وفي الثمانينات عرف الاقتصاد السوري أزمة نتج عنها تراجع أسعار النفط وارتفاع في معدلات التضخم و فرض عقوبة اقتصادية عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحرمانها أيضا من مساعدات دول الخليج، للخروج من الأزمة الاقتصادية قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات منها الانفتاح على القطاع الخاص وانتهاج سياسية الانفتاح الاقتصادي وهذا بتحرير التجارة وبتشجيع على الاستثمار، وبتولي الرئيس "بشار الأسد" للسلطة كان أمام عجز اقتصادي يعاني من مشكلة البطالة وبانخفاض معدل النمو الاقتصادي ما دفع الحكومة الى إتباع خطط تنموية لتطوير القطاع العام، وبرز رؤيتين للتنمية الأولى ترى

[1] خيام محمد الزغبي، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2864، ديسمبر، 2009، ص، ص، 1،9.

[2] رايق سليم البريزات، **مرجع سابق**، ص، ص، 140.141.

ضرورة المحافظة على القطاع العام وإصلاحه بالفصل بين الملكية والإدارة و الثانية ترى الحفاظ على القطاع دون إضافة تغيرات عليه، وتم إتباع ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي كبديل لاستراتيجية السوق المركزي باعتبار أنه يلتقي مع الاقتصاد الليبرالي، وهدفت الحكومة من كل هذا الى إنعاش الاقتصاد .[1]

قبل بداية الأزمة كان الاقتصاد السوري قد حقق تنمية شاملة في كل قطاعاته من قطاع الأدوية الى التربية، وعرف أيضا انخفاضا في نسبة البطالة، وبهذا حققت الحكومة السورية ارتفاعا في معدل النمو الاقتصادي وفي تحقيق إنعاش هذا القطاع الحساس.[2]

وخلال الأزمة عرف الاقتصاد السوري انخفاضا في إنتاجية عوامل الإنتاج والى تدهور في رأس المال البشري نتيجة الهجرة والنزوح، والتدهور في معدلات أغلب القطاعات كالزراعة والصناعة التجارة والنقل والمواصلات، والى ضعف في الموازنة العامة للدولة ما أسفر أيضا عن تراجع للعملة الليرة السورية نتيجة عجز ميزان المدفوعات وفي تراجع الإنتاج المحلي، فالأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية فيها وفي انخفاض مستوى المعيشة وأصبحت تعاني من المديونية.[3]

دخل الاقتصاد السوري في نفق مظلم حيث عرف توقف عجلة الانتاج وتدمير المصانع وسرقتها وتوقف انتاج النفط والغاز وتدمير أنابيب نقلهما ولا سيما بعد سيطرة داعش على غالبية مواقع الانتاج والتوزيع في جميع المناطق السورية سواء الواقعة تحت سيطرة النظام أو المعارضة ما أدى الى انهيار في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية الى درجة وصول الدولار الواحد الى أكثر من 200 ليرة سورية بعد أن كان يساوي 47 ليرة فقط الأمر الذي شكل أعباء جديدة في تكاليف المعيشة مع التهديد بانهيار البنية الاقتصادية بشكل كامل مترافقة مع نقص كبير في العملات الأجنبية في مصرف السوري

---

[1] فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص، ص 19.23.

[2] وكالة الأنباء فارس، **هكذا كان الاقتصاد السوري قبل الأزمة السورية**، نقلا عن موقع قناة المنار، على الرابط التالي http://almanar.com.lb/792471 تاريخ الاطلاع 20-10-2017، على الساعة 14:16

[3] **تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري**، تقرير صادر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2011.2015، ص.ص 4.8.

المركزي جراء استهلاك الوفورات الاحتياطية السابقة مقابل شح في الواردات، وما زاد من أعباء المعيشة اضطرار حكومة نظام الأسد الى زيادة أسعار الوقود ورفع قيمة الضريبة ما اسمته بضريبة الانفاق الاستهلاكي وبشكل خاص على الذهب وزيادة سعر الخبز الأولى في 2014 والثانية 2015، فتشير التقارير الى أن الناتج المحلي الحقيقي للأسعار الثابتة قد انخفض من 70 مليار دولار في عام 2010 الى 33 مليار دولار في عام 2013 وتقدر الخسائر الاجمالية بأسعار 2010 خلال السنوات الأربع الماضية بحدود 100 مليار دولار أمريكي في حين أن الأسعار ارتفعت بنسبة 200 بالمئة خلال الفترة 2014/2010.[1]

المبحث الثاني: موقف روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة السورية.

تعرضت المنطقة العربية الى تحولات سياسية هدفها التغيير ومن بينها سوريا التي تعرضت الى أزمة داخلية كان الهدف من ورائها سقوط النظام، وسعت الدول الكبرى كروسيا والولايات المتحدة الى المسارعة الى حل الأزمة واتخاذ موقف منها، وهذا ما ستتناوله الدراسة في ثلاث مطالب المطلب الأول أنثروبولوجيا الأزمة السورية والمطلب الثاني موقف روسيا ودورها في الأزمة السورية، المطلب الثالث موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية.

المطلب الأول: أنثروبولوجيا الأزمة السورية.

عرفت المنطقة العربية سنة 2011 تحولا سياسيا، تمثل في موجة من الاحتجاجات الشعبية تطالب بإصلاحات وتغيرات في الأنظمة وفي تحسين الظروف المعيشية، وقد مست هذه الموجة من التغيرات الشعب السوري في مارس2011 طالب الشعب السوري بالحرية والكرامة، والإفراج عن المعتقلين، وإلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة في البلاد، وكرد فعل قام النظام باقتحام مسجد العمري في 23 مارس لفض الاعتصام بالقوة، كوسيلة

[1] ابراهيم نصر الدين وأخرون، **حالة الأمة العربية 2015/2014 الاعصار من تغير النظم الى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص، ص، 518.، 519.

لبعث الخوف وسط المتظاهرين لوضع حد للاحتجاجات والمظاهرات، الأيام الأولى لانتفاضة درعا تختصر قصة الأزمة السورية، وامتدت الاحتجاجات الى مناطق أخرى في مدن ريف دمشق، حمص اللاذقية حماة، دير الزور، تلاه اعتصام ساحة الساعة، واعتصام حمص، واعتصام دمشق، واعتصام أخر في ساحة العباسيين، وساحة الجامع الكبير، تلاه ظاهرة في حماة، ثم إدلب، حلب، وازداد عدد الشهداء فارتفع سقف المطالب بإسقاط النظام، وفي تصرح للرئيس "بشار الأسد" في سبيل تهدئة الأوضاع صدرت أوامر بعدم إطلاق النار على المحتجين وقدمت تنازلات سياسية كبيرة ، وتم إلغاء حالة الطوارئ وإعداد قوانين الأحزاب والإعلام، وإعداد قانون ينظم التظاهر السلمي والتجمع، إضافة الى إصدار الرئيس مرسوما بمنح الجنسية لأكراد وهذا في محاولة النظام لاحتواء الأزمة. فالنظام خير الشعب إما إيقاف الاحتجاجات والقبول بإصلاحاته أو المواجهة العسكرية.[1]

وكنتيجة لهذه الاحتجاجات والاعتصامات هناك الكثير من الأسئلة حول تطور الأحداث في سوريا وأسبابها، ونستنتج أن من أهم أسباب الأزمة السورية ما يلي :

1- الأسباب السياسية:

ترجع الأسباب السياسية في سوريا إلى طبيعة النظام الحاكم، حيث أنه منذ وصول حزب البعث إلى السلطة اعتمد على المؤسسة العسكرية والأمنية من أجل تثبيت حكمه والعائلة العلوية في سوريا، وفي ظل حالة الطوارئ التي كانت مفروضة منذ سنة 1963م حتى إلغاء المادة الثامنة من الدستور الجديد في عام 2011م بعد الأزمة.[2]

فهيمنة حزب البعث منع كل أشكال التمثيل الحزبي أو المعارضة وحرية الرأي، فسوريا التي يحكمها نظام جمهوري برلماني وتتبع نظام التعددية الحزبية بثمانية أحزاب سياسية، مجتمعه في إطار الجبهة الوطنية التقدمية(FNP) بقيادة حزب البعث، وأعضاء مجلس الشعب المنتخبين لمدة أربع سنوات إلا أنهم لا يتمتعون بأية سلطة فعلية لأن الرئيس هو

[1] عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ص.ص228.37 .

[2] حاج داود عبد العالي، "**مجلس الأمن وإدارة النزاعات الدولية: سوريا دراسة حالة**"، مذكرة ماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013م-2014، ص.78.

رئيس الجمعية الوطنية والأمين العام لحزب البعث الذي يتمتع بكل السلطات والصلاحيات في قيادة البلاد، وبالتالي فلا يمكن لأحد الاعتراض على إدارة الرئيس.[1]

بوفاة "حافظ الأسد" سنة 2000 أصبح الرئيس الحالي "بشار الأسد" الوريث الشرعي وصل إلى السلطة عن طريق تعديل الدستور وإجراء استفتاء شعبي كونه لم يكن قد بلغ سن الأربعين كان هناك وجود أمل في حدوث تغيير مع "بشار الأسد" لاسيما وأنه وعد أثناء أدائه للقسم بتطبيق الديمقراطية، والسماح بنوع من حرية الرأي والتعبير، وبإصدار قانون حول التعددية الحزبية، وبإصلاح النظام السياسي. فأدى إلى ميلاد مفهوم المجتمع المدني الذي ظل غائبا طيلة فترة حكم "حافظ الأسد".[2]

فبدأت التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار أو فيما يعرف بربيع دمشق بين عامي 2000م و2002م، الداعية للإصلاح لكن أوقفت بضغط من الأجهزة الأمنية عام 2002م وبضغوط الخارجية، وكان النظام السوري يخشى تحولا سياسيا يهدد أمنه واستقراره .[3]

إضافة الى عوامل أخرى نذكر منها :

* القيود المفروضة على إنشاء الأحزاب والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

*التوغل الأمني في تفاصيل حياة المواطن السوري وغياب في الحريات العامة.

*غياب انتخابات رئاسية تعددية والاقتصار على مبدأ الاستفتاء على الرئيس في شكل تصديق انتخابي.

*تهميش دور السلطة التشريعية والقضائية وإعطاء الأولوية للسلطة التنفيذية.

*قمع المعارضة.[4]

*الرقابة على الأجهزة الاتصالات والإعلام

---

[1] – CIRET-AVT, **Syrie libanisation fabriquée**, compte rendu de mission d'évaluation auprès des protagonistes de la crise syrienne, France .Paris, janvier 2012, p.10

[2] حاج داود، **مرجع سابق**، ص.79.

[3] – جمال وكيم، **صراع القوى الكبرى عل سوريا الأبعاد الجيو سياسية 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،ط.2، 2012، ص.203.

[4] رامي عبد الله عبد المحسن عبد القادر، "**توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**"، مذكرة ماجستير، فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2014، ص. 77.

* منع التظاهر.[1]

2-الأسباب الاقتصادية:

خلال الأزمة السورية عرف الاقتصاد السوري انخفاضا في معدلات النمو حيث أن بعض الدراسات تشير إلى أن سوريا ستصبح في سنة 2015 دولة مستوردة للنفط وللغاز الطبيعي هذا راجع لازدياد الاستهلاك الداخلي في ظل تراجع الإنتاج وقد عرفت الأوضاع المعيشية تدهورا حيث ارتفعت نسبة البطالة وأيضا في نسبة المهاجرين والنازحين الذين يبحثون عن فرص العمل وعن حياة أفضل.[2]

قامت الحكومة السورية بإصلاحات اقتصادية كالانفتاح على اقتصاد السوق ما انعكس سلبا على الاقتصاد السوري، وفي محاولة جديدة للإصلاح تم العمل على اقتصاد السوق الاجتماعي وهي ضمن عملية لبرلة الاقتصاد السوري لكن ساهم هذا التحول في عملية إفقار واسعة وتضرر الطبقة المتوسطية وتراجع الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة .[3]

3-الأسباب الاجتماعية:

إنّ المجتمع السوري متنوع عرقيا ويعرف عدة طوائف في تركيبته الاجتماعية منها العرب، السنة، المسيح، الأكراد ما أثر بشكل ما على التواصل الاجتماعي بين الطوائف، فبلغ نسبة الفقر سنة 2007 في سوريا الى 12% وانخفضت نسبة مساحات الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة الشرقية، كما أن حالات الجفاف خفضت الإنتاج المحلي للغذاء، وأفضت إلى هجرة داخلية بأعداد كبيرة، إضافة الى تراجع معدلات التشغيل من 47% في عام 2001 إلى 39% في العام 2010، الأمر الذي أدى إلى زيادة الفئات المهمشة في المجتمع وارتفاع معدلات البطالة وعدم القدرة على خلق مناصب عمل، إضافة الى ارتفاع الضرائب وغلاء الأسعار بسبب انخفاض دخل الفرد، كما عرف القطاع الصحي تتدهورا، فالإنفاق العام على الرعاية الصحية لا يتجاوز 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن

---

[1] عبد الودود بلقاسم، "**التسيير الأممي للنزاع في سوريا 2012م/2014م**"، مذكرة ماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015، ص.49

[2] حاج داود، **مرجع سابق**، ص.80.

[3] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص. ص. 54. 55.

نوعية خدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي، ولم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين عامي 2001 و2009.[1]

الأزمة السورية كشفت منذ بدايتها على تطورات عديدة منها منظمات المجتمع المدني، شبكات إعلامية، وأحزاب سياسية جديدة تتفق كلها على سقوط النظام.[2]

ومن الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية نذكر منها:

أ -الأطراف الداخلية:

1-النظام السوري:

يتكون من منظومة سياسية يشرف عليها حزب البعث، وبالتنسيق بين الجيش السوري وبين أجهزة الأمن والمخابرات[3]

إضافة الى العديد من العناصر الداخلية المتمثلة في المؤسسة العسكرية الجيش الذي أثبت قدرته على الصمود في وجه الأزمة من خلال وحداته الخاصة والحرس الجمهوري. والمجالس الشعبية الشبيحة وهي من الأدوات الاستراتيجية الأمنية للجيش الذي يقوم بتأجير رجال مأجورين لقمع التظاهرات ، وفيلق القدس الذي يقوم بتدريب المجموعات العسكرية السورية ويقوم أيضا بمساعدة الأجهزة الاستخباراتية بجمع المعلومات حول نشاط المعارضة.[4]

2-المعارضة:

تمثلت المعارضة السياسية السورية في كل من:

---

[1] ربيع نصر، زكي محشي، خالد أبو إسماعيل ، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، جانفي 2013م، ص.ص.23.27

[2] فنحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص.42

[3] حاج داوود، **مرجع سابق**، ص. 84

[4] فنحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 50.

1-هيئة التنسيق الوطني: تشكلت في 30 جوان م2011 من حوالي خمسة عشرة حزبا سياسيا، برئاسة "الناصري حسن عبد العظيم" وهدفت الى رفض التدخل الخارجي والحل العسكري للأزمة السورية بالإضافة إلى رفضها للتوظيف الطائفي والمذهبي للقضية.[1]

2-المجلس الوطني السوري: في أكتوبر 2011 تشكل المجلس الوطني السوري واتخذ من تركيا مقرا له، وضم العديد من القوى اليمين الليبرالي والديني والعديد من الشخصيات المستقلة ، ويعد المجلس الممثل لقوى المعارضة في الداخل والخارج ويهدف المجلس إلى دعم الحراك الثوري وإسقاط النظام والعمل على إدارة المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام وبناء الدولة ديمقراطية.[2]

3-الإتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: 11 نوفمبر 2012 تشكل في قطر الإتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بقيادة الشيخ "معاذ الخطيب"، كمحاولة جديدة لتجاوز حالة الانقسام الذي ميز المعارضة وجاء نتيجة ضغط دولي وعربي سرع في تأليفه بالإضافة إلى مطالبة داخلية بضرورة وحدة المعارضة .[3]

4-الجماعات الكردية: جاءت لحماية الشعب الكردي، بقيادة "صالح مسلم" هي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو موال لحزب العمال الكردستاني بزعامة "عبد الله أوجلان"، الذي الجزء الشمال شرقي في سوريا.[4]

وأحزاب المعارضة الكردية سعت لتحقيق أهدافها من خلال مجلسين الأول تمثل في المجلس العام للتحالف الكردي والثاني في المجلس السياسي الكردي.[1]

---

[1] عبد ريه أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة ة العربية، ط.1، 2013م، ص.ص201.202.

[2] عمر كوش، **حصاد المعارضة السورية عودة المجتمع السوري إلى السياسة**، نقلا عن موقع أورينت نت، على الرابط التالي: http://orient-news.net/ar/news_show/83853/0/، تاريخ الاطلاع 20/10/2017، على الساعة: 22:13

[3] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.ص. 409-411.

[4] عبد الودود بلقاسم، "**التسيير الأممي للنزاع في سوريا 2012م/2014م**"، مذكرة لماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015، ص.ص.55.56.

5-الحكومة المؤقتة: تهدف الى فتح الطريق للتفاوض مع النظام وتفادي انقسام المعارضة بإيجاد هيئة موحدة تمثل الشعب السوري على المستوى الداخلي والدولي.[2]

تم اختيار "غسان هيتو" رئيسا لهذه الحكومة في 19 مارس 2013 بضغط من الجامعة العربية خلال قرار مجلس وزراء الخارجية العرب في مارس 2013 الذي قرر منح مقعد لسوريا في حال قيام الائتلاف الوطني بتأليف هيئة تنفيذية.[3]

6-الجيش السوري الحر: تم تأسيس الجيش السوري الحر في 29 جويلية 2011م برئاسة "رياض الأسعد" ومن بعض العناصر المنشقة عن الجيش السوري، وتعود أسباب الانشقاقات المختلفة الى تنامي نفوذ الكتائب الإسلامية المتشددة والنزاع بين قيادات الجيش الحر في الداخل والخارج والموقف من قضية الحكومة الانتقالية. [4]

7-جبهة النصرة لأهل الشام: جماعة جهادية مسلحة تشكلت في منتصف 2011 بمساعدة الدولة الإسلامية في العراق وتم الإعلان عن وجودها بتاريخ 24 جانفي 2012 بقيادة "أبو الفتح محمد الجولاني" الذي أعلن بيعته لزعيم تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" ودعت الجبهة إلى مواجهة النظام ورأت أن سقوطه يمثل الخطوة الأولى في تشكيل الدولة الإسلامية وقد ضمت العديد من المقاتلين السوريين والعرب والأتراك كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن السورية .[5]

8-الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش): ظهرت في أفريل عام 2013 حين أعلن "أبو بكر البغدادي" عن دمج تنظيمه مع جبهة النصرة تحت راية الجماعة الجديدة ليصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهو ما يطلق عليه باختصار داعش لكن

---

[1] فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص 47.

[2] عبد رية وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 204.

[3] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص.ص. 415.414.

[4] عبد الله عبد المحسن عبد القادر، "**توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**"، مذكرة ماجستير، فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2014، ص.ص.94.95.

[5] فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص.ص. 44-45

لقي رفضا شديدا من الجولاني الذي أصر على الفصل بينهما وبدء بحدوث انشقاقات في الجبهة تلاه هجرة جماعية للمقاتلين خاصة غير السوريين من النصرة إلى داعش .[1]

9-الإخوان المسلمين: تنظيم الإخوان المسلمين يعتبر كأقدم وأكبر مجموعة إسلامية سياسية في سوريا حاولت منذ 2011 اللحاق بركب الأحداث السورية ولكنها لتزال متخلفة كثيرا من حيث التنظيم العسكري وسعت الى القيام باتصالات مع الجهات الراعية من الأثرياء في الخليج وامتلاكها مجموعة من النشطاء المثقفين في الشتات وتبنيها "لجنة الحماية المدنية" على الأراضي السورية ويسعى الإخوان لاستقطاب الوحدات المسلحة من خلال منحها التمويل والدعم الإعلامي والوصول إلى شبكة الاتصال المنظمة.[2]

10-الجبهة الإسلامية: هي المنظمة العسكرية الوحيدة والأقوى التابعة للمعارضة في سوريا مع ما يقدر 50 ألف الى 60 ألف مقاتل في 13 من أصل 14 محافظة سورية.[3]

وهي منظمة سلفية تم الإعلان عن تشكيلها رسميا في 12 نوفمبر 2012 يغلب عليها الطابع الإسلامي حيث ضمت عند الإعلان عنها كل من لواء التوحيد، حركة أحرار الشام، جيش الإسلام، آلوية صقور الشام، لواء الحق، كتائب أنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية، حيث لم تدرج الحكومة الأمريكية أيا من هذه الجماعات كمنظمة إرهابية أجنبية عملت الجبهة على توحيد الفصائل المسلحة وتعتبر تكوينا سياسيا وعسكريا وهي الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية والسعودية.[4]

بدأت محادثات السلام بقيادة الأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 23 فيفري، وفر أكثر من 10.000 شخص من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في درعا في خضم الاشتباكات الأخيرة، فدعت الأمم المتحدة الى حالة من انعدام الأمن ووقف المساعدات عبر الحدود و تحديدا عبر معبري باب الهوى و الرمثا، أعربت منظمات الإغاثة عن قلقها بشان الهجمات

---

[1] عبد الله عبد المحسن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص.ص. 94 .95.

[2] عبد الودود، **مرجع سابق**، ص.56

[3] تشارلز ليسترو ووليام مكانتس، **الحرب الأهلية السورية الحالة السياسية والعسكرية**، بيروت: المراكز اللبناني للأبحاث والدراسات فيفري 2014، ص15.

[4] cristopher M. Blancha, carla E.Humid, mary Beth D.Nikitin, **Armed conflictin Syria: overview and U.S. reponse,**(congressional research service, October 13, 2017),p.23

الأخيرة على البنية التحتية الصحية وعلى العاملين، ووفقا لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2016 13.5 مليون فر بحاجة الحصول على مساعدات إنسانية، 6.3 مليون نازح داخلي في سوريا ووفقا لتقرير الحكومة الأمريكية 4 مليون شخص يتم الوصول إليهم كل شهر بمساعدة الحكومة الأمريكية، وفي تقرير أخر للمفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنة 2017 4.9 مليون لاجئ سوري في الدول المجاورة، 1مليون لاجئ في لبنان،656.200 مليون لاجئ سوري في الأردن، 233.200 مليون لاجئ في العراق [1]

قالت صحيفة الأخبار اللبنانية أنه على الصعيد الميداني تظهر المعطيات والوقائع أن هناك العديد من العوامل المهمة التي ترجع تسريع عملية تطهير ما تبقى من مناطق سوريا من سيطرة الإرهابيين، وبالتالي إعلان انتصار الكامل لسوريا ولفائها على جيوشها الإرهابية والدول المساندة والداهمة لهم في خضوم سنة 2017 ومن بين العوامل التي ساعدت على هذا نذكر منها:

*انهيار معنويات الإرهابيين.

*تراجع عزيمة المسلحين وضعف قدرتهم.

*الارتفاع الكبير لمعنويات الجيش السوري والقوى الحليفة.

*تراجع سيطرة المسلحين.

*عدم قدرة المسلحين على تعويض خسارتهم.

*الاختلال الكبير في موازين لمصلحة الجيش السوري.

*هزيمة المسلحين في حلب وغياب أي أفق لهم في تحقيق أهدافهم.

*فقدان المسلحين للبيئة الحاضنة.

[1] **سوريا حالة طوارئ معقدة**، نقلا عن صحيفة الوقائع، على الرابط التالي:
https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/04.06.17-USGSyriaComplexEmergencyFactSheet3_ar.pdf، تاريخ الاطلاع 30/09/2017، على الساعة: 14:22

*صعوبة دعم الدول الغربية للقوى الإرهابية المتبقية.[1]

المطلب الثاني: الأهداف الروسية الأمريكية في سوريا.

1/ الأهداف الروسية في سوريا.

*تعتبر المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الإتحاد السوفييتي،وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة.[2]فمنذ عقود تستأثر الحكومة السورية بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة نظر روسيا فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها. لذا فإن بعض التقارير تشير إلى أن الشركات الروسية تتحرك للاستفادة من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية ,الأزمة السورية فرصة وتهديد في نفس الوقت للمصالح الاقتصادية الروسية. ومع ذلك لا توجد بيانات تشير إلى أن هناك تبادلات تجارية بين روسيا وسوريا مخصصة لدعم النظام السوري.

فالسعي الروسي للتمسك بمكانته كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصاديا، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام

---

[1] **انتهاء الأزمة السورية** ، نقلا عن قناة العالم، على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/news/1903236/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2017-، تاريخ الاطلاع 02/10/2017، على الساعة: 16:15

[2] بن ملوكة مليكة، **الاستراتيجية الروسية اتجاه أزمات الشرق الأوسط الأزمة السورية نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر،الجلفة: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص: تحليل اتلسياسة الخارجية، 2016-2017،ص74.

السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوربية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسورية و تركيا إلى أوربا.[1]

* أصبح تحقيق الربح هو أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الروسية مقارنة بالعامل الايديولوجي الذي ميز سياسة الاتحاد السوفياتي السابق ,لكن يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بدافع تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية نسبي بوجود الدافع الجيوستراتيجي , لأن تحقيق هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي.

لقد اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفياتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي خوفا من روسيا المحتملة أكثر منه خوفا روسيا القائمة, وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في من جورجيا و أوكرانيا ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة" مناس" قرب العاصمة القرغيزية أبرزها.

وقد استشعرت روسيا هذا الأمر لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق, لكنها ونتيجة للتطورات التي حصلت فيها بخاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 م بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار له, وشكل التدخل الروسي في جورجيا في أوت 2008 مؤشرا واضحا على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا.[2]

ترى موسكو أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تصدرها الصين وروسيا ,من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا وسياسيا, وإضعاف القوى الإقليمية

[1] – مروان قبلان، **روسيا والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي**، بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص،ص،317،318.

[2] – بن ملوكة مليكة، **مرجع سابق**،ص،78.

الكبرى العربية وغير العربية,وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدد مصالحها في المنطقة.

وهكذا تكون سوريا منطلقا مثاليا لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز ,وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله ,ذلك أن سقوط النظام السوري يفتح باب تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران. وأشار لافروف إلى أن "المطالبة بتغيير النظام في سورية حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد أيضا "كما أكد أن" سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط أن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها , "فروسيا ترى أن سوريا حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط, وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة, ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها,،وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي.[1]

*إن الأحداث الأخيرة التي تشهدها سوريا منذ اندلاع الحراك العربي سمحت بتحديد الاهتمامات الجديدة لروسيا في منطقة المتوسط والذي جاء نتيجة التغيير الحاصل في الساحة الداخلية الروسية، الذي انعكس على التوجهات الجديدة للسياسة الروسية الخارجية، بالاضافة الى الخلل الموجود في استقرار النظام الدولي. وذلك بسب تراجع الهيمنة الأمريكية من جهة، من جهة أخرى ظهور القوى الصاعدة الساعية الى تصحيح الوضع الدولي من خلال السعي الى إيجاد نظام متعدد الأقطاب.[2]

لقد عانت روسيا في تاريخها كقوة عظمى من عجزها الوصول الى المياه الدافئة لأن كل قواتها متجمدة(القطب الشمالي، بحر بلطيق) ولتجاوز هذه الاشكالية سعت الى احتلال قاعدة"**إزاك**" العثمانية، مع الوقت صار الحصول على منفذ بحري أعلى المياه الدافئة أمرا بالغ الأهمية لروسيا، ذلك لزيادة قوتها وترسيخ نفوذها وهذا ما نتج عنه تأجير القاعدة البحرية السورية "**طرطوس**" في فترة السبعينيات بموجب اتفاق كان مع الرئيس الراحل حافظ

[1] – مليكة بن ملوكة، مرجع سابق،ص،79.

[2] – جليد وردة، السياسة الخارجية الروسية اتجاه النزاع السوري بين المصالح المادية والمنطلقات المعيارية، الجلفة: جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية،2016-2017، ص،88.

الأسد، لقد زادت أهمية القاعدة البحرية في السياسة الخارجية الروسية بعد فقدانها لقواعدها البحرية في مصر وإثيوبيا والفيتنام.[1]

تسعى روسيا من خلال هذه القاعدة الى استعادة مكانتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط، خاصة أن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة ولقد أنشأت روسيا هذه القاعدة سنة 1981 لتأمين تحرك الأسطول السوفياتي وبعد انهيار الاتحاد أصبحت تستخدم لتموين السفن الحربية الروسية.

يمكن إبراز أهمية ميناء طرطوس في نقاط أهمها:

* عبارة عن ميناء محوري في التعاون الروسي السوري.

*يساعد على استعادة روسيا لمكانتها العالمية.

* يعتبر جزء من منطق استقا واعادة استثمار طويلة الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية وتستخدم القاعدة لعدة أغراض منها مكافحة القرصنة البحرية وتشحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات السورية.[2]

من جهة أخرى تعد مبيعات السلاح من أهم المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا، حيث توجد العديد من الصفقات المبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صنع الأسلحة، لقد بلغت واردات سوريا من الأسلحة حوالي 15 ٪ عام 2011 وقد سلمت روسيا حوالي 72 صاروخ من نوع "yakhont " ونظام الصواريخ متواجد على الشريط الساحلي والهدف منه حماية السواحل السورية من الهجمات البحرية وبلغت قيمة المبيعات العسكرية خلال فترة (2006-2013) حوالي 8 مليار دولار وفي الفترة (2007-2011) تبرز موسكو على أساس المورد الأول للأسلحة السورية بنسبة 78٪ لتأتي بعدها بيلاروسيا بنسبة 17٪ وإيران ب 05٪ وذلك طبقا لمركز تحليل الاستراتجيات والتكنولوجيا في موسكو.[3]

2/ الأهداف الأمريكية في سوريا.

[1] – ماسية محمد مدني، التدخل الروسي في الأزمة السورية ، نقلا عن: جليدة وردة، مرجع نفسه.

[2] –جليدة وردة، مرجع سابق، ص، 89.

[3] – المرجع نفسه.

تتحكم في موقف الولايات المتحدة من الأحداث الجارية في سوريا مجموعة من الدوافع و الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها ، فالتصور الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة إتجاه المنطقة ، يعمل على توظيف عنصر الاهتزازات العنيفة في البنية الإجتماعية والسياسية لتلك النظم الإقليمية بما فيها النظام السوري،لخلق واقع سياسي وإستراتيجي جديد.

*بالنسبة للو.م.أ ،فإن الهدف الأول في سوريا هو إعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة ،فعلى الرغم من أن تقسيم سايكس بيكو السابق إستطاع تفكيك المنطقة إلا أنه لم يستطع القضاء على كل مقومات التضامن الإقليمي ، كما أنه لم يمنع من قيام محور إقليمي ممانع للولايات الأمريكية المتحدة واسرائيل في المنطقة وتشكل سوريا الحجر الأساسي في الطرف الممانع والذي يضم : إيران – سوريا – حركات المقاومة في لبنان وفلسطين،

لذلك يمكن تفسير السلوك الأمريكي تجاه سوريا من خلال أن الولايات المتحدة تسعى لكسر محور المقاومة وبالتالي تحقيق الأمن لإسرائيل ودرء الخطر عن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة.[1]

تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالأساس على تقسيم سوريا بعد تدميرها إلى مناطق تتحكم فيها الإثنيات القومية والطائفية وتبعا لذلك تنهار المنطقة ويتولد مناخ سياسي وأمني ملائم تماما لفرض وقائع جديدة على الجغرافيا الفلسطينية ، بما يحقق حماية أمن إسرائيل الإستراتيجية واستمرار طموحات الكيان الصهيوني ومشروعه في إقامة دولة إسرائيل الكبرى

*أما الهدف الثاني الذي تسعى الو.م.أ إلى تحقيقه في سوريا فهو منع وصول السلاح لمن تعتبرهم إرهابيين (حزب الله،حماس)، فالأسلحة التي توجه من إي ا رن عبر دمشق إلى لبنان لدعم حزب الله ، والأسلحة التي تهرب عبر الأراضي السورية للعراق،سيجري تعطيلها من خلال إشغال النظام السوري بمواجهة حالة الغليان التي تمر بها البلاد تمهيدا للإطاحة به ، وتجري الآن جولة معاكسة من تهريب السلاح فبدلا من تهريب السلاح عبر سوريا إلى العراق ولبنان،أصبح السلاح يهرب إلى داخل سوريا لدعم المعارضة السورية،عبر الحدود من مختلف الإتجاهات، ويتوقع الأمريكيون أنه إذا ما تمكنوا من إسقاط النظام السوري سيضمنون وصول نظام حليف في دمشق يسهل عملية التوصل إلى اتفاقية سلام مع

[1] – عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،ص،124،125

اسرائيل.وبالتالي سيتم توقيف تزويد حزب الله بالسلاح مما سيؤدي إلى إضعافه ، كما سيتمكنون من تطويق إيران وكسر نفوذها في المنطقة[1].

*الهدف الثالث الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه هو هدف جيوبوليتكي يدخل في سياق الإتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للإست ا رتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزء حساسا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة.لذا فإقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح على إعتبار أن سوريا تعد دولة إرتكازية – pivot states– تدخل في إطار الصراع بين التالاسكوراتيا (القوة– البحرية) بقيادة الولايات المتحدة والتيلوروكراتيا (القوى البرية) بقيادة روسيا الإتحادية ، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة هي جزء من إستراتيجية الاحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية. [2]

أما سياسيا،فإن الولايات المتحدة تبنت سياسة تقويض النفوذ والدور السياسي الروسي على الساحة الدولية إلى الدرجة التى تمكنها من السيطرة عليه على النحو الذي يحافظ على المصالح الحيوية الأمريكية ويطورها ،فروسيا لها علاقات واسعة في مختلف أرجاء العالم وهي تعود إلى حقبة الإتحاد السوفياتي السابق ولكون روسيا قطبا دوليا له وزن ومكانة مؤثرة على سلم القوى الدولية ، فإن الولايات المتحدة تعمل وبجهد واضح على تقليص هذه العلاقات وعرقلتها والحد منها إلى القدر الذي تسمح به وينسجم مع طبيعة وأولويات المصالح الأمريكية،ومن أهم علاقات روسيا العالمية علاقتها مع دول منطقة الشرق الأوسط خاصة سوريا وإيران ، فروسيا تسعى إلى إقامة تحالفات مع الدول العربية والإسلامية ، لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاولة لإعادة فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات،3 إلا أن هذا الأمر لا يعجب الولايات المتحدة الطامحة إلى الإستمرار في قيادة العالم ، لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى إسقاط حلفاء روسيا في منطقة الشرق الأوسط بما

[1] – يوسف مكي ،" صراع أمريكي – روسي على سوريا" ، متحصل عليه من الموقع التالي:
www.aleqt.com/2011/06/24/article-52227.htm بتاريخ التصفح: 2019/01/01 على الساعة: 14.00

[2] – يوسف مكي، مرجع سابق.

فيهم النظام السوري الذي يعتبر حليف مهم لروسيا ولتواجدها في منطقة البحر المتوسط ، فالدعم الأمريكي للمعارضة السورية يهدف إلى إسقاط الحليف الوحيد لروسيا في المنطقة ، ما يعني تقلص النفوذ الروسي وتراجعه إلى درجة تضمن من خلالها الولايات المتحدة استمرار نفوذها ومصالحها الحيوية وقواعدها العسكرية في المنطقة[1].

يمكن القول،أن السياسة الأمريكية تركز على إعاقة أي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة أوغير الحليفة للولايات المتحدة ، أي مع الحلفاء أو الخصوم في منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل ، لأن ما تمتلكه روسيا من قدرات عسكرية تقليدية ونووية يخولها إلى استعادة ثقلها الإستراتيجي والظهور كقوة عظمى تشكل خطرا على الهيمنة الأمريكية في العالم ، لذلك فإنه يجب تحجيم الدور الروسي ، وعدم السماح له بالعودة لاستعادة مجد الإتحاد السوفيتي بانتزاع مناطق نفوذه الحالية ، لذا بدأت السياسة الأمريكية بتنفيذ هذه الرؤية لإنهاء النفوذ الروسي ضمن منطقة الشرق الأوسط عبر إسقاط الأنظمة المتحالفة مع روسيا المتمثلة في سوريا وإيران.[2]

* الهدف الرابع الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الأزمة السورية متعلق بمسألة الصراع على الطاقة خاصة الغاز الطبيعي ، فالولايات المتحدة تنظر نظرة ارتياب وشك إلى الخطط الروسية الرامية لاستعادة موقعها كأحد أقطاب الطاقة في العالم و الأمريكيين يدركون أن روسيا سوف تتمكن في هذه الحالة من تغيير الوضع الجيوسياسي في أوروبا وآسيا بما يخدم مصالحها،لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة للعمل على كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الأوربية ، وإخراج أوروبا من تحت عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر إيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تغطي احتياجات الأوربيين من دون الحاجة إلى الغاز الروسي[3].

[1] – حيدر على حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي ،عمان : دار الكتاب العلمية للطباعة والنشر ، 2013 ،ص ،93.

[2] – حيدر على حسين، مرجع سابق،ص،103.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،129.

بعد الهيمنة الأمريكية على منابع النفط في الع ا رق وأغلب دول الخليج ، برزت أهمية سوريا بالنسبة للولايات المتحدة كحجر أساس في لعبة الص ا رع على الغاز الطبيعي وذلك لإعتبارين مهمين هما:

1- ظهور إكتشافات جديدة للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط تؤكد على أنه يحوي على حوالي 122تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وتركز أغلب هذا الإحتياطي في سوريا ، حيث تتحدث دراسات أن إكتشاف حقل " قارة " سيحقق حوالي 400ألف متر مكعب يوميا لسوريا ، وهو ما يجعل سوريا في المرتبة الأولى في منطقة المتوسط، هذه الإكتشافات جعلت سوريا محط أطماع جهات خارجية عديدة ، ترغب في الهيمنة على إمكانيات الطاقة السورية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز تلك القوى، وهي تدرك بأن بقاء النظام السوري الحالي المتحالف مع روسيا سيحرمها والدول الأوربية من الحصول على امتيازات في مجال الغاز الطبيعي ، لأن روسيا هي الشريك الأول لسوريا وهي تحتكر الإستثمار في مجال الغاز السوري ولن تسمح بدخول أي دولة منافسة ، ولذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على ضرورة إسقاط النظام السوري ،ووضع نظام آخر حليف يفتح الباب أمامهم للحصول على إستثمارات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي، وبالتالي إقصاء شركة " غاز بروم "الروسية التى تستحوذ على حق التنقيب على الغاز السوري.

2- تعتبر سوريا منطقة مهمة لعبور الغاز من مناطق عدة إلى أوربا ، فبعد أن تمكنت الإست ا رتيجية الروسية من إفشال خط " نابوكو "المدعوم من طرف الولايات المتحدة والذي أرادت من خلاله إضعاف الهيمنة الروسية على سوق الغاز الأوربية ، عبر نقل الغاز من آسيا الوسطى وتمريره عبر الأراضي التركية إلى أوربا ، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إستراتيجية مضادة كانت تعتمد على الإستعاضة عن مصادر الغاز المفقودة في وسط آسيا بمصدر آخر جاء من صحاري الجزيرة العربية و تحيدا دولة من قطر ، ومن هنا ولدت فكرة مشروع خط الغاز القطري والذي سيصبح مقرارا له أن يخرج من قطر مرورا بالمملكة العربية السعودية ثم يتجه غربا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي بخط الغاز المصري الاسرائيلي ، ثم يتجه شمالا الى تركيا وصولا إلى أوربا في النهاية ، وبذلك أوروبا من سد حاجاتها الغازية عبر هذه الخط بدلا من الغاز الروسي .

هذا المشروع تواجهه عقبة واحدة وهي رفض النظام السوري وعدم سماحه بمرور خط أنابيب الغاز القطري عبر أراضي سوريا ، على اعتبار أن هذا الخط سيضر بمصالح حليفه الإستراتيجي روسيا ، وما زاد الأمر سوءا هو توقيع سوريا إتفاق " الغاز الإسلامي "مع إيران والعراق سنة 2010 ، وهذا المشروع تسعى إيران من خلاله بتحويل نقل غازها وغاز القوقاز وآسيا الوسط عن طريق سوريا ، وهو ما يشكل تحدي لحط الغاز الأمريكي "نابوكو "ومشروع الغاز القطري، وهذا الأمر زاد من اصرار الولايات المتحدة على إزاحة السوري بمختلف الوسائل[1].

المطلب الثالث: محددات الموقف الروسي الأمريكي من الأزمة السورية.

1/ محددات الموقف الروسي من الأزمة السورية.

صارت روسيا تمتلك زمام الأمور في واحدة من أبرز الأزمات الدولية الراهنة وهي الأزمة السورية فمن يريد الوصول الى دمشق لغرض يتعلق بالأزمة الراهنة يتعين عليه المرور بموسكو اذ صارت روسيا رقما صعبا في المعادلة السورية لا يمكن استبعاده أو تجاهله، كانت موسكو أسرع استجابة في مواقفها تجاه الأزمة فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس "بشار الأسد" ونظامه اتخذت موسكو في البداية موقفا وسطا بين النظام السوري والمعارضة منطلقة من حق الشعب السوري في التغير، تفاقمت الأوضاع وتصاعد العنف من جانب السلطات السورية تجاه المتظاهرين ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتدويل القضية فقد دأبت روسيا على التأكيد على أهمية التغير السلمي ونبذ العنف والدعوة الى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، فروسيا ترى أن ما يحدث في سوريا نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية وأن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف وانما يتحملها الطرفان السلطة والمعارضة وأكدت على وجود طرف ثالث يسمى القوة الثالثة وهي تنظيم جبهة النصرة وتنظيمات ارهابية بحيث أصبحت لا تهدد فقط أمن سوريا بل الأمن الاقليمي أيضا، فتعتبر المصالح الاقتصادية الروسية أهم ما يفسر دعم روسيا لنظام "بشار الأسد" فالتنافس الدولي والاقليمي على خطوط النقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج العربي أحد المحددات المهمة للموقف

[1] – عماد فوزي شعبي،نقلا عن: عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق،ص،130.

الروسي من الأزمة السورية فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا الى أوروبا وهذا من شأنه أن يحرم الكرملين ورقة رابحة استراتيجيا واقتصاديا.[1]

فمنذ قيام الثورة السورية والمطالبة برحيل الرئيس السوري "بشار الأسد" ونظامه في مارس 2011، رفضت روسيا الدعوات التي وجهت للرئيس السوري عربيا، دوليا، وعملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن من خلال استخدام حق النقض الفيتو لإحباط ثلاثة قرارات صادرة عن مجلس الأمن وقد بررت روسيا استخدامها لحق النقض الفيتو بمفهوم الدولة وحق سيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة فذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، ورأى وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" رفض روسيا إدانة النظام السوري يأتي في سياق رد فعل على تجاوز مضمون القرار الدولي، وترى روسيا أن المعارضة السورية هي من تمارس العنف ضد المدنين ومؤسسات الدولة، وأنها تضم في صفوفها عناصر خارجية غير سورية، وتحصل على الدعم والتأييد الخارجي لمواجهة النظام مما يسهم في زيادة التوتر، وقد هدفت روسيا من وراء دعم النظام السوري حرصها للحفاظ على أخر معاقلها على المياه الدافئة في البحر المتوسط، عبر قاعدتها البحرية في مدينة طرطوس الساحلية، والحفاظ على التحالف السوري الإيراني.[2]

العلاقة الروسية السورية هي علاقة احتلال مبنية على أطماع روسية وان المخاوف على الأطماع الروسية تأتي من أي تغيير محتمل في سوريا، ودعم روسيا للنظام بالسلاح والخبرات واستمرارها في توقيع الاتفاقيات والمعاهدات مقابل امتيازات لصالح شركات روسية رغم تدهور الوضع الأمني في سوريا.[3]

---

[1] بن فاضل نصيرة، عبداوي أميرة، **الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي دراسة حالة سوريا**، مذكرة ماستر، جامعة: العربي تبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.20115، ص، ص، 95، 100.

[2] فتحي سليمان أبو مصطفى، **مرجع سابق**، ص، ص 126.127.

[3] هيثم المالح، **روسيا والثورة السورية، من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع ط.1، 2016، ص.17.

من جهة أخرى من المفيد توضيح الرؤية الاستراتيجية الجديدة لاستعادة دور روسيا في العالم والقائمة على ما تسمية الأوراسية الجديدة حيث يحدد "ألكسندر دوغين" منظر الأوراسية الجديدة في كتابه أسس الدول العربية والاسلامية في الوطن العربي وأسيا الوسطى والمياه الدافئة كما أن روسيا بحسب دوغين تتحالف في الوطن العربي مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية مثل العراق وليبيا بالدرجة الأولى ومن ثم سوريا لأنها متناقضة في توجهاتها بين الميل الى الغرب أو العداء له.[1]

2/ محددات الموقف الأمريكي من الأزمة السورية.

تهدف الولايات المتحدة من خلال الأزمة السورية الى الدفاع عن المصالح الإسرائيلية و مصالحها، معتبرة أن "نظام بشار" الأسد فقد شرعيته لعجزه عن انجاز تحول ديمقراطي وتحذيره من استخدام السلاح الكيماوي، وحاولت استصدار قرار من مجلس الأمن لإدانة النظام وتحميله مسؤولية العنف الدائر في سوريا.[2]

العمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية لتقوية موقفها التفاوضي مع إيران، ومنع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط لما يشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها.[3]

كما يرى بعض المراقبين أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد إبقاء على النظام وإنما تغيره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا نظرا لاختلاف الخصوصية السورية، حيث أنها تتبع إستراتيجية دفع النظام للانهيار من الداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي وكذلك من خلال جامعة الدول العربية والاهم دعم المعارضة والتغاضي عن تسليحها، حيث أن حجم المخاطر والتكاليف بإنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا

---

[1] بن فاضل نصيرة، عبداوي أميرة، **مرجع سابق**، ص، 104.

[2] وليدة ساعو، "**الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.2014، ص.195 .

[3] سهام فتحي، **مرجع سابق**، ص. 117.

واقتصاديا، وتفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه الى الانهيار تبقى اقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة والعالم في حال اللجوء الى الخيار العسكري لإسقاط النظام. [1]

يتبين أن أمريكا قامت بنشاطات داخل منظمة الأمم المتحدة، الهدف منها إطاحة النظام السوري، كذلك تحفيز شركاء لها داخل منظمة الحلف الأطلسي وجامعة الدول العربية لاتخاذ مواقف معادية للنظام السوري، وفرض عقوبات ضحيتها الشعب السوري.[2]

المبحث الثالث: التنافس الروسي الأمريكي في سوريا الواقع و المستقبل.

مع تحول سوريا إلى ساحة لصراع تتجاذبها التناقضات الدولية،وعلى وجه الخصوص التناقض بين المصالح الأمريكية والروسية ،كثرت التكهنات بشأن مآلات الوضع في سوريا في المستقبل،خاصة بعد فشل كل المساعي لإيجاد حل دبلوماسي يرضي طرفي النزاع،و إتجاه النظام و المعارضة إلى المزيد من العنف المسلح، في ظل تزايد الدعم الخارجي بكل الوسائل ،لتحقيق مصالح عجز كل طرف عن تحقيقها في مؤتمر السلام.

المطلب الأول: التنافس السياسي و الاستراتيجي بين روسيا و أمريكا في سوريا

تعتبر التأثيرات الجيوسياسية لدولة على محيطها الاقليمي أو دوائر نفوذها الدولية عوال أساسية في صناعة توازن القوى على الخصوم الاقليميين والدوليين ومنطلقا لرسم السياسات الاستراتيجية التي تعتمد عليها أي دولة تتمتع بتلك المؤثرات في إدارة مصالحها القومية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري.

اعتمد الصراع السياسي والاستراتيجي الروسي–الأمريكي على استراتيجية "**الوكلاء**" دون المواجهة المباشرة لتحقيق مصالحها، فروسيا تساند نظام بشار الأسد حفاظا على مصالحها

---

[1] خالدي براهيم، "**الأزمة السورية وانعكاساتها على الدور الجيو سياسي التركي في الشرق الأوسط**"، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية،2015، ص.80.

[2] وليدة ساعو، **مرجع سابق**، ص.ص.197.198 .

الاقتصادية وهو نفس ما تفعله تركيا وامريكا وقطر، فكل منها يحاول أن يوجه دفة الحرب في الاتجاه الذي يعظم مكاسبه .[1]

بالمقابل ثمة تغير استراتيجي بنمط العلاقات الأمريكية –الروسية ، ظهر أولا مع اطلاق دولاند ترامب صواريخ أمريكية من نوعية "**توماهوك**" قدرت بنحو 59 صاروخ على الأراضي السورية في 07 أبريل 2017، استهدف القصف قاعدة الشعيرات الجوية ، ردا على استخدام النظام السوري غاز الساترين ضد المدنيين في احدى قرى محافظة إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة مما عمق من مساحة التوتر في العلاقات الأمريكية – الروسية.ازداد ذلك برفع سقف الخطاب الأمريكي إلى حد تحميل كل من الرئيسين الروسي والايراني مسؤولية تجاوزات النظام والتوعد بتوجيه ضربات أمريكية على سوريا، جاءت بصبغة دولية مشتركة مع كل من فرنسا وبريطانيا فجر السبت ..الموافق ل: 14 أبريل 2017، حيث استهدفت في إطارها عددا من المواقع منها: **الحرس الجمهوري لواء 105**، قاعدة الدفاع الجوي بجبل فاسيون دمشق، مطار المزة العسكري ومطار الضمير العسكري..

المطلب الثاني: مظاهر التنافس العسكري الروسي الأمريكي في سوريا.

من مظاهر التنافس الأمريكي–الروسي في سوريا يتجلى بشكل واضح في مجال الدعم اللوجستي لطرفي النزاع السوري ،حيث عملت كل من الو.م.أ و روسيا على دعم كل طرف

[1] – إيمان زهران، **قراءة مغايرة: إشكالية تأمين الطاقة وحدود التنافس الروسي–الأمريكي في سوريا**، السياسة الدولية، على الموقع: WWW.siyassa.org.eg بتاريخ التصفح: 2018/12/30 على الساعة: 20.00

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و ذلك يرجع إلى إيمان كل منهما بأن توازن القوى على الأرض سيعزز من فرص النصر السياسي والدبلوماسي لأحد أطراف الصراع.

تسعى واشنطن و موسكو الى صنع أدوات تأثير و نفوذ لهما في الصراع الدائر في سوريا،عبر دعم وتمويل المعارضة و النظام السوري،و قد إعتمدت الدولتان في تحقيق ذلك على طريقتين،الدعم بشكل مباشر عبر تقديم أموال و أسلحة إلى أحد أطراف الصراع ،و دعم بشكل غير مباشر من خلال السماح لبعض الدول الإقليمية بتدعيم طرف على آخر)إيران بالنسبة لروسيا و دول الخليج و تركيا بالنسبة ل الو.م.أ (،و هو ما يشبه الحرب بالوكالة خلال الحرب الباردة.

فعلى الرغم من تردد الو.م.أ في البداية من تسليح المعارضة المسلحة من طرفها،إلا أنها لم تعترض على التمويل العسكري أو إرسال أسلحة من دول إقليمية أبرزها المملكة العربية السعودية و قطر و تركيا،حيث إعتمدت جميعها على استراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة السورية،بما في ذلك توفير الأموال و الأسلحة،فضلا عن تسهيل مرور الخدمات اللوجستية عبر الحدود،و إنشاء مراكز تدريب ومراكز للقيادة.[1]

في جويلية 2013 صادق الرئيس أوباما على إجراء سري لتسليح المعارضة السورية ينفذ عبر وكالة الاستخبارات المركزية،بالإضافة إلى تقديم طلب مبلغ 500 مليون دولار من الكونغرس لوضع برنامج لتدريب وتجهيز عناصر خاضعة للتدقيق الأمني من المعارضة السورية المسلحة ، و قد اعلنت إدارة أوباما كذلك أنها تعمل مع الكونغرس الأمريكي لتقديم أكثر من 27 مليون دولار كحزمة جديدة من المساعدات غير الفتاكة،ليصل مجموع الدعم من المساعدات غير الفتاكة التي تقدمت بها الو.م.أ للمعارضة السورية لما يقرب من 287 مليون دولار منذ بداية الأزمة.[2]

إن دعم المعارضة السورية بمختلف الأسلحة)الأسلحة المضادة للدروع،القذائف الصاروخية،مدافع الهاون...و غيرها(،بالإضافة إلى خضوع مقاتلي المعارضة لبرنامج معزز من التدريب و التجهيز،سيمكن الو.م.أ من تحديد مجرى الحرب و ربما حصيلتها أيضا،و

[1] - عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص
[2] - عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سابق، ص150.

ذلك من خلال تغيير كفة الميزان العسكري داخل المعارضة نفسها،(بين الحركات المعتدلة و المتطرفة) و ما بين المعارضة و النظام.[1]

على الطرف الآخر،فقد لعبت روسيا دورا مهما في دعم النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة ليس فقط في مجلس الأمن عبر رفع الفيتو،و لا عبر الخطاب السياسي للقادة الروس،بل تعدى ذلك إلى مد سوريا بالخبراء العسكريين و التقنيات العسكرية المتطورة وأجهزة الانترنت والصفقات العسكرية المباشرة و قطع الغيار،وتعدت الخدمات إلى أكثر من ذلك من خلال الدعم المالي و تسيير الرحلات الروسية المباشرة لدعم و نقل الجرحى و الإصابات الخطيرة إلى روسيا.

لقد وجدت روسيا في الأزمة السورية فرصة نادرة لإستعادة مرتبتها الدولية التي سبق أن إنهارت الى الحضيض مع إنهيار الاتحاد السوفياتي،و هي تدرك أنها إن لم تدعم النظام السوري فإنه سينهار و تقع سوريا في قبضة الو.م.أ الأمر الذي سيمكنها من تجديد مسعاها لأقامة"شرق أوسط جديد "يمتد من أعالي النيل إلى عمق آسيا الوسطى،وإستكمال بناء الكماشة حول العنق الروسي ما بين أوربا الشرقية و دول البلطيق في الغرب والشمال،و لمواجهة هذا الخطر،سارعت موسكو إلى تعزيز دعمها الدبلوماسي للنظام السوري بدعم عسكري وصل التعبير عنه في كثير من الاحيان الى مستوى الدفاع عن الأمن القومي الروسي نفسه.[2]

إن حيوية العلاقة بين روسيا و سوريا ،و أهميتها الإستراتيجية هي التي دفعت بالروس إلى دعم سوريا بمختلف أنواع الأسلحة،فإذا كانت قيمة صفقات الأسلحة بين الجانبين قد بلغت 34 مليار دولار في الفترة ما بين 1950-1990،فإنه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ارتفعت قيمة صادرات الأسلحة الروسية إلى سوريا،حيث 2012حسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، وقد بلغ – تضاعفت خمس مرات في الفترة بين2007 نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 700 مليون دولار عام 2010 ،كما أن سوريا

[1] المرجع نفسه.

[2] - عدنان بدر حلو، **جنيف2: حل للنزاع بين الدولتين العظمتين**، متحصل عليه من الموقع: WWW.atakhabar.com/node/199111 بتاريخ الاطلاع: 2019/01/28 على الساعة 14.

تعاقدت مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام2013 إن معظم ما تستخدمه قوات النظام السوري في مواجهة المعارضة المسلحة من طائرات و دبابات وطلقات نارية و صواريخ هي روسية الصنع،زودت بها روسيا النظام السوري في السنوات الأخيرة،عبر عقود تسلح طويلة الأمد،و من أبرز هذه الاسلحة:

- طائرات مقاتلة من نوع ميغ و سوخوي؛
- طائرات مروحية هجومية،مروحيات ياك 130 ،و ميكويان؛
- الدبابات خاصة دبابة T72

- الصواريخ: فقد زودت روسيا النظام السوري بصواريخ ياخونت YAKHONT، الذي يصل مداه الى 300 كيلومتر، بالاضافة الى صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز IGLA-S، منظومة دفاع جوي من طراز: KORNET-METIS وعدد كبير من الصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى من طراز: غراد.[1]

و مع إعلان الو.م.أ عن دعمها الصريح لقوات المعارضة السورية وإستمرار تدفق السلاح من الدول الإقليمية كتركيا و الأردن،تمكنت المعارضة السورية خاصة التنظيمات الاسلامية و على رأسها"جبهة النصرة "والدولة الإسلامية في العراق و الشام "من تحقيق تقدم في العديد من المناطق في حمص و دمشق و ريفها مما ضيق الخناق على النظام السوري،و هو ما دفع بالحكومة الروسية إلى زيادة دعمها العسكري للقوات النظامية وتسريع وتيرة وصول الإمدادات و المعدات العسكرية و الأسلحة الى سوريا بما في ذلك:العربات المصفحة،القنابل الموجهة،ردارات،قطع غيار للمروحيات،مناظير للرؤية الليلية،و رشاشات و قاذفات قنابل .ونتيجة لهذا الدعم إستعادت قوات النظام السوري المبادرة العسكرية و تمكنت من صد هجوم قوات المعارضة على دمشق و ريفها الجنوبي و الشمالي، بالإضافة إلى إستعادتها بلدة القصير و منطقة القلمون ،و بذلك إستطاعت روسيا أن تعيد التوازن على أرض المعركة بما يضمن استمرار مصالحها.

[1] - احمد حسين الشيمي، **لسوريا الدعم العسكري الروسي وضعف قدرات الثوار، متحصل عليه من الموقع:** Htpp://ar.quwim.net/index.php. ?option=gom-content&task=view&id= :. 8238 بتاريخ الدخول: 2019/01/28 على الساعة: 14.30

هذا الدعم الروسي للقوات السورية واجهه إنتقادات أمريكية عديدة ،إنطلاقا من أن ما تقدمه روسيا من دعم للنظام السوري يطيل من عمر الأزمة و يؤدي إلى قتل المزيد من المدنيين،غير أن روسيا كانت ترد على هذه الإنتقادات إنطلاقا من أن إمداد النظام السوري بالسلاح يدخل في إطار العقود المبرمة بينهما.

يشير الدعم المستمر لطرفي الحرب في سوريا إلى أن كل من الو.م.أ و روسيا تحاول تحسين موقعهما في المعركة قبل الدخول في مفاوضات بما يضمن تحقيق مكاسب مهمة على حساب الطرف المنافس،ففي الوقت الذي تستمر روسيا بدعم النظام السوري على كافة الأصعدة بما فيها الدعم العسكري ،فإن الو.م.أ و حلفاؤها يدعمون المعارضة السورية المسلحة لإسقاط النظام السوري ،و بذلك فقد أصبح ما يجري في سوريا يأخذ شكل من أشكال الحرب الباردة الجديدة تلعب فيها المصالح الدورالأساسي في مسارها.

المطلب الثالث: مستقبلية النظام السياسي السوري في ظل التنافس الروسي الأمريكي

1/ سيناريو بقاء النظام السوري.

على افتراض أن النظام السوري واجه العديد من الأزمات المتكررة في مطلع الثمانينات، وتمكنه من قمع الاحتجاجات بالقوة العسكرية، واستمرار الخلافات الداخلية بين المعارضة السياسية والمسلحة في حين يحصل النظام السوري على دعم جزء من الشعب يقف الى جانبه معتبرا أن ما يحدث في سوريا مؤامرة خارجية تحاك ضد بلادهم، سعى النظام من خلال الحسم العسكري للقضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، ما سيؤدي في النهاية لحسم الأزمة لصالح النظام الانقسام داخل مجلس الأمن بعد استخدام حق الفيتو كل من روسيا، الصين وعدم التوفر الدعم الإقليمي لأي تدخل عسكري يقوده حلف الناتو وعدم ترحيب أطراف المعارضة بالتدخل الأجنبي حال دون التدخل العسكري في سوريا.[1]

تدل أيضا السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي وقد دلت سلسلة المقالات التي كتبها بوتين مؤخرا في الصحف الروسية تحضيرا للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه على موقف واضح في هذا الجانب فتحت عنوان روسيا والعالم المتغير أطلق بوتين على السياسات الغربية والأمريكية وخاصة لنشر الديمقراطية أنه ديمقراطية الصواريخ والقنابل التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال.[2]

وهناك العديد من المحددات التي تدعم وجود النظام السوري منها التقارب الإيراني الأمريكي بعد اتفاق جنيف نوفمبر 2013 حول الملف النووي. الذي يسهم في الحفاظ على حكم "بشار الأسد" ودوره خلال مرحلة الانتقالية وعلى مؤسسات الدولة من الانهيار لالتقاء الطرفين حول القضاء على نفوذ الجماعات المتشددة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق

[1] سهام فتحي، **مرجع سابق**، ص.183.

[2] مريم مالكي، **مرجع سابق**، ص.93.

والشام، التحول في الموقف التركي تجاه الأزمة السورية، ففي بداية الأزمة كانت تركيا داعمة للمعارضة السورية ولكن نتيجة التحولات السياسية بدأت بالتغير من موقفها خاصة بعد فشل المشروع الإقليمي التركي في المنطقة العربية، وفشلها في تطبيق مبدأ تصفير المشكلات وذلك لعدة متغيرات دولية وإقليمية تتمثل في تراجع أهمية دور المحور التركي القطري لصالح الدور السعودي، وتصاعد نفوذ الجماعات الإسلامية والمتشددين في صفوف المعارضة السورية التي بدأت تشكل تهديد حقيقيا لدول الجوار خاصة تركيا وخشيتها من قيام كيان كردي في المنطقة السورية. ومع تزايد دور الجماعات الجهادية المتطرفة داخل سوريا أثر على دور المعارضة السورية لصالح النظام، وتتمثل في تنامي الخلاف حول تمثيل المعارضة المنقسمة داخل وخارج البلاد. ومن هذا يتبين أن انعدام الثقة بين المعارضة السياسية والعسكرية وغياب التنسيق فيما بينهما أدى الى تراجع المعارضة المعدلة وتعدد الفصائل المسلحة، وضعف نفوذ الجيش الحر لصالح جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، وعدم مقدرته على احتواء جميع الفصائل الجهادية في سوريا مما قد يؤدي الى انهيار كامل لمؤسسات الدولة السورية ويؤسس لفوضى شاملة، ما سوف يؤدي الى الخلاف بين المعارضة وتشتتها الى توافق سياسة الدول الكبرى مع إبقاء النظام السوري وتحوله الى جزء من الأجندة الدولية وإضفاء الصبغة الدولية عليه من خلال قرار مجلس الأمن رقم 2118.

قد توصلت الدول الكبرى الى قناعة مفادها أن المعارضة غير قادرة على إسقاط النظام السوري، والنظام لا يحصل على الموارد الكاملة التي تمكنه من السيطرة الكاملة على سيادة الإقليم وبأن الحل العسكري ليس ممكنا وانه يجيب حل الأزمة السورية من خلال الوسائل الدبلوماسية.[1]

يرى المحللون بأن موقف روسيا إزاء الأزمة السورية وإزاء النظام السوري هو محاولة الحفاظ على منفذها الوحيد في البحر الأبيض المتوسط من خلال قاعدة طرطوس وما تمثله من أهمية جيو إستراتيجية .[2]

سيناريو بقاء النظام ضعيف و من المستحيل أن يستمر النظام السوري إذا ما استمرت الثورة، ففي نهاية المطاف سيسقط النظام كما سبق أن حدث في مصر وتونس وليبيا سواء

[1] سهام فتحي، **مرجع سابق**، ص.ص.183.185.

[2] حاج داود، **مرجع سابق**.ص.105.

كان بضغط من الداخل أو من الخارج وان الأحداث التي تجري في سوريا سوف تؤدي في النهاية إلى تغيرات جذرية يمكنها أن تنعكس على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وإعادته إلى حقبة الستينات من القرن العشرين.[1]

اذا بقي النظام فهذا يعني أنه انتصر على أعدائه من طالبي الحرية والعدالة وهذا الانتصار سيزيد من ثقته بنفسه وبالمعدلات الاقليمية ولذلك سيمارس أشد أنواع الديكتاتورية اذا كان بقاء النظام نتيجة انتصار عسكري فالنتيجة هي المزيد من التشريد والقتل أما اذا كان تسوية بين روسيا والولايات المتحدة ستكون القرارات بيد الجهات الخارجية.[2]

2/ سيناريو سقوط النظام السوري.

سقوط النظام مرتبط بقدرة الأطراف الدولية ولإقليمية على الدفع في هذا الاتجاه، وهذا يتطلب توحد المعارضة السياسية والمسلحة، وستعمل كل من تركيا والولايات المتحدة على إسقاط النظام.[3]

فسقوط النظام تعني محاصرة روسيا وإفشال سعيها للعب دور فاعل في النظام الدولي وعودتها كقوى عظمى.[4]

كما توقعنا سلفا بأن نهاية الأزمة في سوريا لن تنتهي او تحسم سوى بتنازل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة بشكل نهائي فهو نقطة الحسم والفصل بالنسبة للمعارضة بشقيها أو الاتجاه الى تصيد عسكري خطير سيؤدي الى حرب كارثية تمتد الى معظم الخارطة الشرق أوسطية، وستؤثر بشكل مباشر وخاص على دول الجوار السوري وخصوصا

---

[1] برهان بركات، **سيناريو بقاء النظام السوري**، نقلا من موقع دنيا الوطن، على الرابط التالي:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/239588.html ، تاريخ الاطلاع 17/05/2108، على الساعة:17:16

[2] يحي العريضي، **ماذا لو بقي نظام الأسد**، نقلا عن موقع تلفزيون سوريا، على الرابط التالي
https://www.syria.tv/content/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%88-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%8E-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF%، تاريخ الاطلاع 15/05/2018، على الساعة: 12:34

[3] نجاة مدوخ، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.2014، ص. 198 .

[4] **المرجع نفسه**، ص. 199.

لبنان والعراق وتركيا، وعلى الأردن وبقية المنظومة الدولية بشكل عام؛ لأن الأزمة السورية أخذت منحنى شخصي أكثر منه انتقامي أكثر منه سياسي.[1]

سيناريو الجوكر أو سقوط النظام "بشار الأسد" لسبب أو لأخر بشكل فجائي كأن يتم اغتياله أو أن يموت بسبب مشكلة صحية أو أن يقرر الهرب من البلاد وفي نهاية هذا السيناريو تستلم المعارضة السورية الحكم كبديل لنظام الأسد وبطبيعة الحال سيكون عليها مواجهة معركة من نوع أخر مع الواقع الذي ستكون عليه سوريا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية المهولة التي خلقتها سنوات من الحرب.[2]

3/ سيناريو بقاء الوضع على حاله.

يتعلق هذا السيناريو باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز على التغيير.[3]

فهناك احتمال بفشل الهدنة وتواصل النزاع على أشده، وبالتالي فشل العملية السلمية وربط ظهور الحل السياسي بتحقيق انجاز عسكري حاسم يؤهل الطرف الأقوى لفرض شروطه على الطرف الأضعف، وهذا الاحتمال وارد في ضوء الخلاف الواسع بين طرفي النزاع السوري.[4]

كما يرجح أيضا فشل جنيف بعد انهيار الهدنة الهشة بين الجانبين، وأن يعودا الى القتال بصورة أكثر ضرورة دون أن يحقق أي منها نصرا حاسما على الأخر في ظل تقارب موازين القوى العسكرية بينها، وهذا يعني استمرار الأزمة ودوامة العنف وارتفاع حصيلة القتلى والتدمير والتهجير واستمرار الحرب بالوكالة والمواجهات غير المباشرة بين القوى الإقليمية والدولية وتكريس حالة الاستقطاب الداخلي بين أطراف الأزمة وأن تصبح دولة

---

[1] محمد بن السعيد الفطيسي، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، نقلا عن موقع الفلق على الرابط التالي: http://www.alfalq.com/?p=5532 ، تاريخ الاطلاع 06/10/2017، على الساعة: 13:50

[2] علي حسين باكير، **تداعيات ما يجري في العراق وسوريا على دول الجوار والاقليم**، تركيا: دار عمار للنشر والتوزيع ، 2015، ص، ص، 97، 98.

[3] طارق عامر، **أساليب الدراسات المستقبلية**، عمان: دار اليازوري للعملية للنشر والتوزيع ، 2008، ص.183.

[4] هاني عوكل، **سيناريوهات تسوية الملف السوري**، نقلا عن الموقع الأيام على الرابط التالي: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=109daf4by278769483Y109daf4b ، تاريخ الاطلاع 05/10/2017، على الساعة: 19:16

منتجة ومصدرة للإرهاب العنف وللاجئين ما يسير في خانة القضاء على ما تبقى من الدولة السورية وتزايد احتمال تقسيمها.[1]

وهناك احتمال استمرار جنيف لفترة طويلة قد تزيد على العام، دون إحراز أي تقدم ملموس بشأن القضايا الجوهرية، خاصة فيما يتعلق بمصير الرئيس السوري وشكل وطبيعة المرحلة الانتقالية كذلك استمرار الهدنة مع بعض الخروقات من الجانبين، ما يفضي الى استمرار الأزمة دون حسم سياسي أو عسكري وبالتالي استمرار معاناة الشعب السوري.[2]

[1] أحمد سيد أحمد، **مفاوضات جنيف وسيناريوهات الأزمة السورية**، نقلا عن موقع الأهرام على الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/News/141853/4/488805/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.aspx تاريخ الاطلاع 05/10/2017، على الساعة: 14:30

[2] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل.

تسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي الى تأزم الأوضاع في سوريا حيث انعكس هذا في انتشار الفقر وارتفاع في معدلات البطالة والى جمود في البنية السياسية وعدم الرضا عن

منظومة الحكم ما دفع بالرئيس بشار الأسد الى القيام بإصلاحات سياسية تخص بالدرجة الأولى دستور البلاد، لكن دستور 2012 لم يكن له تأثير فعلي على الأوضاع في سوريا فهو لم يؤدي الى حل الأزمة السورية بل ظلت كما هي دون تغير مع استمرار تصاعد الأحداث فلم يختلف دستور 2012 كثيرا عن دستور 1973 بل كان اعادة انتاج له مع وجود اختلافات في بعض المواد مثل التعددية السياسية ولكن هذه المواد لم تكن مطبقة على الواقع السياسي، فالموقع الاستراتيجي لسوريا جعل منها منطقة للتنافس بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عرفت الأزمة السورية محددات داخلية وخارجية لعبت دورا في تعقيد الأزمة الأمر الذي حيث تسعى كل واحدة منها الى فرض نفوذها وبسط سيطرتها في الفضاء المتوسطي وذلك من خلال الأزمة السورية، لذا شخصت الولايات المتحدة نظام الدولة السورية معوقا من معوقات مشروع الشرق الأوسط الكبير فوضعت سوريا على أجندة السياسية الخارجية الأمريكية، وتمثل الأزمة السورية لموسكو فرصة وتهديد في نفس الوقت بالنسبة لمصالحها الاقتصادية وهذا ما يصعب في عملية الوصول الى إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط دراسة حالة سوريا نستنتج أن :

*التنافس الروسي الأمريكي هو وليد الاستراتيجية التي يتميز بها المتوسط من ثروات وموقع استراتيجي هام، الأمر الذي يدفع كل دولة إلى الرغبة في السيطرة عليه، وهذا ما يرفع مستوى التنافس في هذا الحوض.

*طريقة التعامل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مع مختلف القضايا التوسطية، أفضل مثال على اختلاف إيديولوجية كل دولة وذلك من خلال مختلف الاستراتيجيات التي تمارسها كل واحدة منها وذلك بما يتماشى مع مصالحها في الحوض ويمكن تبيين هذا من خلال هذه النقاط:

- تتركز السياسة الروسية في بحر المتوسط وعدم استقرار هذه المنطقة من شأنه أن يهدد أمنها القومي، إضافة إلى ذلك هو عبارة عن أهم منفذ تحاول روسيا استغلاله من أجل بلوغ أهدافها وهو الدخول في مجال المياه الدافئة وهذا ما حققته من خلال القاعدة العسكرية الروسية المتواجدة في الأراضي السورية.

•أما الإستراتجية الأمريكية فهي تقوم على تحقيق استمراريتها في المتوسط من خلال مختلف الطرق، سواء بالتواجد العسكري أو بناء تحالفات في مختلف المجالات، والهدف من كل هذا هو البحث عن أنجع الطرق لفرض الحصار للحد من تغلغل هذا الأخير في المنطقة، حيث أصبحت روسيا اليوم أكبر مهدد للسياسة الأمريكية في المتوسط، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنقل هذا التنافس إلى مناطق نفوذ روسيا، وهذا ما اتّضح لنا من خلال الأزمة السورية، قصد إلهاء روسيا بهذه المشاكل وعدم فتح مجال لها لترتيب أمورها، لكي لا تكون بكامل قواها وبالتالي منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

•بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي تمكنت روسيا من العودة من جديد لمنافسة الولايات المتحدة في المنطقة.

•ما تشهده اليوم سوريا من نزاع داخلي بين مؤيد للنظام هو عبارة عن تناقضات وتوجهات في المواقف الروسية والأمريكية، وذلك بسبب اختلاف الأهداف والمصالح بين الطرفين في سوريا.

•إن الأزمة السورية من خلال المنظور الروسي والموقف الأمريكي هو عبارة عن تهديد لمصالحها وذلك بسبب دراية روسيا أن إسقاط نظام الأسد هو عبارة عن بداية نهاية التواجد الروسي في المياه الدافئة وهذا الأمر الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه.

•ما يحدث اليوم في سوريا نستطيع القول أنه امتداد للتنافس الروسي الأمريكي.

لذلك نخلص إلى أن التنافس الروسي الأمريكي مازال مستمر من أجل الإنفراد بزعامة هذا الفضاء، أما فيما يخص الأزمة السورية فهي مرتبطة بالدرجة الأولى بهذا التنافس، وإنتصار أحد الأطراف المتنافسة في سوريا سيؤدي بالضرورة إلى حسم هذا التنافس في الفضاء المتوسطي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I-المصادر:

1-القران الكريم، سورة المطففين .

II-الكتب:

1. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين: اتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر :دار الخلدونية،2007.

2. بشارة ، عزمي ، **سورية درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت.

3. باكير، علي حسين ، **تداعيات ما يجري في العراق وسوريا على دول الجوار والاقليم**، تركيا: دار عمار للنشر والتوزيع ، 2015

4. بخوش ، مصطفى ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، الجزائر، مصر: دار الفجر للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2006.

5. نصر الدين، ابراهيم وأخرون، **حالة الأمة العربية 2015/2014 الاعصار من تغير النظم الى تفكيك الدول**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

6. عزيز، إبراهيم محمد ، **إشكاليات الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، السعودية: دار النشر رون، ط1، 2010.

7. الرميحي، محمد ، **النفط والعلاقات الدولية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982.

8. المالح، هيثم، **روسيا والثورة السورية، من دعم القاتل إلى شريك في القتل**، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع ط.1، 2016.

9. المخادمي رزيق، عبد القادر ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.

10. عكروم، ليندة ، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع،2011.

11. عبد ريه، أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة ة العربية، ط.1، 2013.

12. محبوب ، عبد الحفيظ عبد الرحيم ، **واقع جيو سياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب**، الكويت: دار ناشري للنشر الالكتروني،ط1، 2015.

13. التامر، محمد عبادة ، **سياسية الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية إيران، العراق، سورية، لبنان نموذجا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان، 2015.

14. مصباح ، عامر، **اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

15. الحاج، مصطفى عبد العزيز ، **النظام السوري الجريمة المستمرة من 2011 الى 2015**، الأردن: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015.

16. مكنمار، روبرت ، **ما بعد الحرب الباردة**، ترجمة حمد حسين يونس، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1991.

17. ليسترو، تشارلز مكانتس وليام ، **الحرب الأهلية السورية الحالة السياسية والعسكرية**، بيروت: المراكز اللبناني للأبحاث والدراسات فيفري 2014.

18. لاكوست، ايف ، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2010

19. عامر، طارق ، **أساليب الدراسات المستقبلية**، عمان: دار اليازوري للعملية للنشر والتوزيع، ، 2008.

20. الطائي، طارق محمد ذنون ، **العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، نوفمبر 2012.

21. حسني، سليم ، **مبادئ الرؤساء الأمريكان**، لندن، دار الإسلام للدراسات والنشر، 1992.

22. زيدان، ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر الى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم والناشرون، ط1، 2013.

23. واكيم، جمال ، **صراع القوى الكبرى عل سوريا الأبعاد الجيو سياسية 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط.2، 2012.

24. نعمة ، كاظم هاشم، **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

25. دوغين ألكسندر، **أسس الجيوبوليتيكا**، لبنان، دار الكتاب الجديد، 2004

III-القواميس والمعاجم:

1. الكيالي، عبد الوهاب ، **موسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الهدى للنشر والتوزيع.

2. عبد الفتاح ، إسماعيل ، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، العربي للنشر والتوزيع.2008.

3. عبد الكافي، عبد الفتاح إسماعيل ، **معجم مصطلحات سياسية اقتصادية نفسية إعلامية** ، 2003.

4. زيتون، وضاح ، **المعجم السياسي، الأردن**، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

5. غريفيش، مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث.

IV-المذكرات والرسائل الجامعية:

الدكتوراه:

1. زغدار، عبد الحق ، "**اشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف الدول جنوب المتوسط**"، مذكرة دكتوراه، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

2. طبوش، سفيان، "**الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة**"، مذكرة دكتوراه، جامعة: حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017.

الماجيستر:

1. نوري، عزيز ، "**الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**"، مذكرة ماجيستر، جامعة :الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

2. نصيب، عتيقة ، "**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجيستر، جامعة : محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011.

3. مدوخ، نجاة ، "**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.2014 .

4. العاضيلة عبد الله فلاح عودة ، ، "**التنافس الدولي في أسيا الوسطى**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2011.

5. أبو مصطفى ، فتحي سليمان سهام ، "**الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية و الدولية**"، مذكرة ماجيستر منشورة، جامعة: الأزهر غزة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2013/2011.

6. عبد القادر، رامي عبد الله عبد المحسن ، ، "**توازن القوى الدولية وأثره على الأزمة السورية**"، مذكرة ماجستير، فلسطين: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2014.

7. المهدي، شنين محمد ، "**السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي 2013/2001** "، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013.

8. شكلاط، وسام، "**الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000الى2014.دراسة حالة جنوب المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

9. سايل، سعيد، "**التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية 2007،2011**"، مذكرة ماجيستر، جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية،2012.

10. زكري، مريم ، "**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية**"، مذكرة ماجيستر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010.

11. زردومي، علاء الدين، "**التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2013/2012.

12. زاوي، رابح ، "**بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة الماجيستر، جامعة : مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

13. حمزاوي، جويدة ،" **التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.

14. حدادي، جلال ، "**الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

15. عمر، أميمة جعفر "**السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر حالة دراسة التدخل الأمريكي في أفغانستان**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، 2005.

16. تيباني، وهيبة ، "**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب**"، مذكرة لماجيستر، جامعة: مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

17. بوزيدي، عبد الرزاق ، "**التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

18. بوزرب، رياض، "**النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963/"1988**، مذكرة ماجيستر، جامعة: منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008/2007.

19. الصالح، بوالريب محمد ، "**سياسية روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008.

20. بن حسين، سليمة ، "**الأبعاد الأمنية لسياسية الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2012/2004** "، مذكرة ماجيستر، جامعة : الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

21. البريزات، رايق سليم ، "**مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسية الخارجية الأمريكية الأهداف والأدوات والمعوقات**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الانسانية.

22. برد، رتيبة ، "**الحوار الأورو متوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008.

23. عمار، بالة، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن ترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**"، مذكرة ماجيستر، جامعة: الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.

الماستر:

1. أعمر، رزقي ، كسيلي، مسينيسا، "**التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة البحر الأبيض المتوسط 1991-"2016**، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو:

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية، 2016/2015.

2. بابا علي، سعيدة، شعبان، تنهينان، "**التنافس الدولي في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على أمن المتوسط 2001-2016**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015

3. بلقاسم، عبد الودود ، "**التسيير ألأممي للنزاع في سوريا 2012م/2014م**"، مذكرة ماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014-2015.

4. بن فاضل، نصيرة، عبداوي أميرة، **الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي دراسة حالة سوريا**، مذكرة ماستر، جامعة: العربي تبسي، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.20115.

5. دحمون، ليلة، هيني حنان، "**النزاع حول الجزر الثلاث وصياغته لاتجاه الدور الايراني حيال الخليج العربي 2003-2011**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2015/2014.

6. دنيدني، سهام، غدوشي أنيسة، "**التنافس التركي الايراني في منطقة الشرق الأوسط 2014-2015**"، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

7. لهراوة، سعاد، "**معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**"، مذكرة ماستر، جامعة: قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

8. لعياضة، الضاوية، "**ادراة الأزمات الدولية : الأزمة النووية الايرانية نموذجا**"، مذكرة ماستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قطب شتمة، قسم العلوم السياسية، 2015/2016.

9. ساعو، وليدة ، "**الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا**"، مذكرة ماستر، جامعة: محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.2014.

10. عبد العالي، حاج داود، "**مجلس الأمن وإدارة النزاعات الدولية: سوريا دراسة حالة**"، مذكرة ماستر، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2013م-2014.

11. قلمين، وهيبة، **النظرية البنائية في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماستر، جامعة: محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016

12. خالدي، براهيم، "**الأزمة السورية وانعكاساتها على الدور الجيو سياسي التركي في الشرق الأوسط**"، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية،2015.

V-مقالة في مجلة:

1. حافظ ، طالب حسين ، **الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة**، بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، 2010 .

2. برد، رتيبة ، "**السياسة الأمنية الأمريكية في المتوسط**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016 .

3. بدوي، محمود منير ، "**دراسة في الأصول النظرية للأسباب الصراع وأنواع ، مجلة دراسات مستقبلية**"، العدد 3، جوان، 1997.

4. الزغبي، خيام محمد ، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السورية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2864، ديسمبر، 2009.

5. نصر، ربيع وأخرون ، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، جانفي 2013.

6. **سوريا في عهد بشار الأسد تحديات السياسية الخارجية**، تقرير رقم 23 الصادر عن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات الشرق الأوسط، 2004.

7. عرنوس، سليم غسان ، "**العلاقة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام السياسي السوري**"، مجلة التشريعية والقانون، م26.العدد 50، أفريل،2012.

8. 8-**تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري**، تقرير صادر عن مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2011.2015.

VI-المراجع الالكترونية:

1. التنافس الأوروبي الأمريكي الصيني على المغرب العربي" في: **http://arwah-motamarida.ahlamontada.com/t5364-topic**، تاريخ الاطلاع: 2017/09/25، على الساعة: 11:10

2. **انتهاء الأزمة السورية** ، نقلا عن قناة العالم، ، على الرابط التالي: http://www.alalam.ir/news/1903236/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D9%85%D8%B9-%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-
%D8%B9%D8%A7%D9%85-2017، تاريخ الاطلاع 02/10/2017، على الساعة 16:15

3. العريضي، يحي ، **ماذا لو بقي نظام الأسد**، نقلا عن موقع تلفزيون سوريا، على الرابط التالي:

https://www.syria.tv/content/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%88-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%8E-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF%، تاريخ الاطلاع 15/05/2018، على الساعة: 12:34

4. الفطيسي، محمد بن السعيد ، **مستقبل الأزمة السورية بين الصراع الداخلي والتصدير الخارجي**، نقلا عن موقع الفلق على الرابط التالي: http://www.alfalq.com/?p=5532 ، تاريخ الاطلاع 06/10/2017، على الساعة: 13:50

5. عباس، فيصل أحمد ، **المرجع سابق**. فيصل أحمد عباس، "**إستراتيجية الاحتواء .. هي الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية في فترة الحرب الباردة**" في:

https://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81 إستراتيجية - الاحتواء -هي-الاستراتيجية- الأمريكية -الرئيسية -في- فترة -الحرب الباردة- /-22002مقالات.html. تاريخ الاطلاع: (2017/09/19)، على الساعة: 23:15

6. بهاز، حسين ، **مقاربة نظرية للظاهرة للصراع الدولي**، نقلا عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، على الرابط التالي: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-03-2010-dafatir/447-2013-04-30-15-40-47 ، تاريخ الاطلاع 17/05/2018، على الساعة: 16:45

7. بركات، برهان ، **سيناريو بقاء النظام السوري**، نقلا من موقع دنيا الوطن، على الرابط التالي: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/239588.html، تاريخ الاطلاع: 17/05/2108، على الساعة: 17:16

8. دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012 وتطور الأوضاع في سوريا، نقلا عن المركز العربي الديمقراطي: http://democraticac.de/?p=51688

، تاريخ الاطلاع: 12/05/2018، على الساعة: 18:20

9. واقع المنطقة المغاربية في ظل الاستراتيجيتين" في: **https://www.politics-dz.com/threads/uaqy-almntq-almgharbi-fi-zl-alstratigitin.361/** ، تاريخ الاطلاع: 2017/09/19، على الساعة: 11:24

10. وكالة الأنباء فارس، **هكذا كان الاقتصاد السوري قبل الأزمة السورية**، نقلا عن موقع قناة المنار، على الرابط التالي http://almanar.com.lb/792471 تاريخ الاطلاع : 2017-10-20، على الساعة: 14:16

11. نذير، حمدي محمد ، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، من المركز الديمقراطي العربي، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=1775 ، تاريخ الاطلاع 15/05/2018، على الساعة: 17:20

12. حمودي، جميل أحمد ، **النظام السياسي في سورية بين دستور الحاكم ودستورية الحكم نحو دستور جديد للبلاد**، نقلا عن موقع الحوار المتمدن، على الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/s.asp?t=4&aid=250590 تاريخ الاطلاع 20/10/2017 على الساعة: 13:22

13. كوش، عمر ، **حصاد المعارضة السورية عودة المجتمع السوري إلى السياسة**، نقلا عن موقع أورينت نت، ، على الرابط التالي:

http://orient-news.net/ar/news_show/83853/0/، تاريخ الاطلاع

14. سيد أحمد، أحمد ، **مفاوضات جنيف وسيناريوهات الأزمة السورية**، نقلا عن موقع الأهرام على الرابط التالي:

http://www.ahram.org.eg/News/141853/4/488805/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.aspx تاريخ الاطلاع 05/10/2017، على الساعة: 14:30

15. **سوريا حالة طوارئ معقدة**، نقلا عن صحيفة الوقائع، على الرابط التالي: https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/04.06.17-USGSyriaComplexEmergencyFactSheet3_ar.pdf،

16. سماق، خلدون ، **تحليل الوضع السياسي للنظام السوري دراسة في بنية ركائزه وتحولات المستقبل**، نقلا عن موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة، على الرابط التالي: https://harmoon.org/archives/3069، تاريخ الاطلاع 20/10/2017، على الساعة: 15:21

17. عوكل ،هاني ، **سيناريوهات تسوية الملف السوري**، نقلا عن الموقع الأيام على الرابط التالي: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=109daf4by278769483Y109daf4b ،

18. خبشي ،بوعلام ، **الظل الروسي يخيم على الأحداث الدولية في 2016**، نقلا عن فرانس 24 على الرابط التالي: http://www.france24.com/ar/20161222-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-

%D8%B9%D8%A7%D9%85-2016-
%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%
D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-
%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%
D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

VII- المراجع الأجنبية:

1- CIRET-AVT, **Syrie libanisation fabriquée**, compte rendu de mission d'évaluation auprès des protagonistes de la crise syrienne, Paris, janvier 2012, p.10

2- cristopher M. Blancha, carla E.Humid, mary Beth D.Nikitin, **Armed conflictin Syria: overview and U.S. reponse,**(congressional research service, 09 avril 2014),p.2

الفهرس

الاستهلال.....
الشكر.....
الإهداء.....
خطة الدراسة.....
مقدمة.....1

الفصل الأول: الايطار المفاهيمي والنظري للتنافس

المبحث الأول: مفهوم التنافس في العلاقات الدولية.....11
المطلب الأول: تعريف التنافس والتنافس الدولي.....11
المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للتنافس.....15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنافس من منظور العلاقات الدولية.....27
المطلب الأول: نظرية القوة البرية والنظرية القوة البحرية.....27
المطلب الثاني: نظرية الواقعية ونظرية الليبرالية والبنائية.....29

الفصل الثاني: التنافس الروسي الأمريكي في المتوسط

المبحث الأول: الأهمية الجيواستراتيجية للمتوسط.....41
المطلب الأول: الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأبيض المتوسط.....41
المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية والأمنية لحوض المتوسط.....43
المبحث الثاني: الاستراتيجية الروسية في المتوسط.....46
المطلب الأول: المنطلقات السياسية والعسكرية الروسية تجاه منطقة المتوسط.....46
المطلب الثاني: المنطلقات الاقتصادية الروسية تجاه منطقة المتوسط.....53
المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط.....56
المطلب الأول: المنطلقات السياسية والعسكرية الأمريكية تجاه منطقة المتوسط.....56
المطلب الثاني: المنطلقات الاقتصادية الأمريكية تجاه منطقة المتوسط.....63

الفصل الثالث: الأزمة السورية والتنافس الروسي الأمريكي

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي السوري.....68
المطلب الأول: سيسولوجية النظام السوري.....68
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لسوريا.....72
المطلب الثالث: السياسية الخارجية السورية 74
المبحث الثاني: موقف الدول الكبرى من الأزمة في سوريا.....76
المطلب الأول: أنثروبولوجيا الأزمة السورية.....76
المطلب الثاني: موقف روسيا من الأزمة السورية.....85
المطلب الثالث: موقف الولايات المتحدة من الأزمة السورية.....87
المبحث الثالث: مستقبل الأزمة السورية في ظل الأزمة السورية 88
المطلب الأول: سيناريو بقاء النظام السوري.....88

المطلب الثاني: سيناريو سقوط النظام السوري.....91
المطلب الثالث: سيناريو بقاء الوضع على حاله.....92
خاتمة.....95
قائمة المراجع.....98
الفهرس:.....111

الملخص

يعتبر المجال المتوسطي من أهم المناطق الاستراتيجية في الساحة الدولية. حيث أطلق عليها كبار فقهاء العلوم السياسية بالجزيرة العالمية. وكل هذه المميزات جعل التنافس يشتد عليها من قبل القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهذا ما دفع هذه الدول الى ممارسة مختلف السياسات في هذا الفضاء، وذلك من أجل فرض وبسط السيطرة عليها، بما تماشى مع مصالحها، ولو كان ذلك على حساب دول أخرى، ونجد الأزمة السورية تفسر هذا التنافس الشديد حيث تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الى تبيين قواها من خلال هذه الأزمة.

Abstract

The Mediterranean region is considered as one of the most strategic areas at the international level. It was also called the world island by the greatest scholars of political science. All this has characteristics led the greatest powers of the world such as the United States of America and Russia, to reinforce its competition and practice various policies in this area in order to impose and extend their control according to their interest on the detriment of other countries. The Syrian crisis explains the competitiveness of this countries that considered it as the battle field where they United States of America and Russia seek to show there strength.